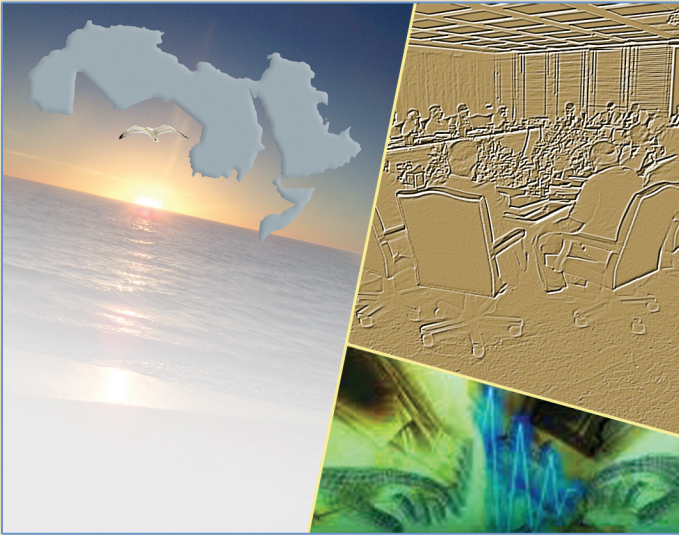




آفاق الوضع العربي الراهن

التحديات، التحديات والفرص



2015

آفاق الوضع العربي الراهن
التحديات، التحديات والفرص

آفاق الوضع العربي الراهن :

التحديات، التحديات والفرص



المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

The Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسسة علمية متخصصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات

العنوان: آفاق الوضع العربي الراهن: التهديدات، التحديات والفرص

خلاصة حلقة نقاش عُقدت بتاريخ ٢٣ أيلول ٢٠١٤ في أوتيل كورال بيتش، شارك فيها نخبة

من السياسيين والباحثين والأكاديميين والإعلاميين

الناشر: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

تاريخ النشر: كانون الثاني ٢٠١٥ الموافق ربيع الثاني ١٤٣٦هـ.

الطبعة: الأولى

القياس: ٢١/١٤

حقوق الطبع محفوظة

العنوان: بئر حسن - خلف الفانتزي وورلد

جادة الأسد - بناية الإنماء غروب - الطابق الأول

هاتف: ٠١/٨٣٦٦١٠

فاكس: ٠١/٨٣٦٦١١

خليوي: ٠٣/٨٣٣٤٣٨

Baabda 10172010

Beirut-Lebanon

P.o.Box: 24/47

البريد الإلكتروني:

dirasat@dirasat.net

www.dirasat.net

ثبت المحتويات

٧	تقديم
١١	القسم الأول: خلاصة إجمالية
١١	عبد الحليم فضل الله
١٣	محمد عبد الشفيق عيسى
١٧	نصري الصايغ
١٩	محمد خواجه
٢١	عصام نعمان
٢٣	منير الحمش
٢٦	أنيس النقاش
٣١	خير الدين حسيب
٣٣	عبد الإله بلقزيز
٣٥	قاسم قصير
٣٧	ليلى غانم
٣٩	جورج قرم
٤١	مخايل عوض
٤١	بدر الإبراهيم
٤٢	وليد محمد علي

٤٣	حسن جوني
٤٤	رفيق علي صالح
٤٤	رياض صوما
٤٥	محسن صالح
٤٦	منير شفيق
٤٩	علي فياض
٥٣	القسم الثاني: أوراق العمل
	تحديات الوضع العربي الراهن وفرصه:
٥٥	محاولة تحليل واستشراف
	تحدّي «المشروع النهضوي العربي»
٥٧	بين المتغيرات الإقليمية وتهافت الفكر التفكيري
٩٥	الصراع الجيو- استراتيجي على مصر
١١٥	محاض الأمة ودور المقاومة في مواجهة تحدياته
١٢٧	التصديق على وقائع «موت مُعلن»
١٣٩	آفاق الوضع العربي الراهن: الفرص والتحديات (زياد حافظ)
١٤٥	أسئلة الواقع العربي الصعب ومحاولات للإجابة
	ملحق: الائتلاف الدولي لمحاربة «داعش»:
١٥١	مصالح الأطراف وحظوظ النجاح (غسان العزّي)

تقديم

يحتوي هذا الكتاب على خلاصة حلقة النقاش التي عقدها المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق في بيروت بتاريخ ٢٣/٩/٢٠١٤ تحت عنوان: «آفاق الوضع العربي الراهن: التهديدات والتحديات والفرص»، وتناولت أبرز القضايا والتطورات التي تشهدها المنطقة العربية والإسلامية، وشارك فيها نخبة من المفكرين والباحثين المختصين من لبنان وأفطار عربية عدة.

يتضمن هذا الكتاب في القسم الأول منه النقاشات والمداخلات المقدمة في حلقة النقاش، وفي القسم الثاني مجموعة أوراق قدمها عدد من الباحثين المشاركين، فضلاً عن الورقة الأساسية للحلقة التي أعدها المركز.

القسم الأول

خلاصة إجمالية

خلاصة إجمالية

تحرير: صالح الأشمر

مشروع لا يحمل موروّثات صراعية

افتتح الحلقة رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق الأستاذ عبد الحليم فضل الله* مرحباً بالحضور، ومشيراً إلى أن هذا اللقاء هو في الواقع طاولة مستديرة الغاية منها محاولة فهم ما يجري في المنطقة قبل أن تكون محاولة للبحث عن مخارج وسط هذا الظلام الدامس الذي يكتنف ما تشهده المنطقة من أزمات وتحولات وصراعات. ورأى أن الثورات العربية «أخفقت وطويت صفحتها بسرعة كبيرة مع أنها مثلت فرصة ليكون للعرب والمسلمين فيها مساهمة تحت شمس هذا العالم ونصيب في أعياده الكبرى». وتساءل عن الأسباب التي أدّت إلى ضياع هذه الفرصة وانطفاء هذه البارقة قائلاً: «هل السبب أن قوى قديمة حاولت أن تملأ الفراغ؟ أم السبب هو التدخل العنيف للقوى والأنظمة التقليدية كما فعلت منذ عقود طويلة لعرقلة التغيير وحرف مساره مستفيدة من الریوع النفطية؟ أم السبب هو محاولة القطع مع التجارب الناجحة وظنّ بعض القوى الثورية أن من الممكن بناء الداخل دون رؤية إقليمية خارجية؟ وكانت النتيجة فراغ ملاءم التكفيريين وملؤه الآن التدخل الخارجي».

* كاتب وباحث، رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق - لبنان.

وأعرب فضل الله عن اعتقاده أن المطلوب الآن ليس الحسم بين خيارات متعدّدة بل التسوية بناء على مشروع نضالي «لا يحمل موروثات إيديولوجية صراعية بل يحتمل التنوع ويبنى على الإنجازات السابقة ولا سيما الانتفاضات الراحبة في الحرية والتحرر والمقاومة المسلحة التي عملت وما زالت من أجل التحرير والتي أظهرت في هذه الظروف الصعبة فعالية عالية ومناعة وقدرة على التكيف في مواجهة المخاطر الخارجية والمخاطر الداخلية».

وبعدما أكد على ضرورة «عدم استبعاد أي من القوى الحية الفاعلة العقلانية بغض النظر عن موقعها داخل الصراع قال: «إن هذا المشروع ينبغي أن يكون متكاملًا يتناول السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة والفكر. وأن يردّ في آن معاً على سؤال أي دولة وطنية نريد وأي نظام عربي نطمح إلى إقامته في إطار المصالحة بين المكونات الداخلية من جهة والتعاون والشراكة حيث أمكن مع المحيط؟ هذه هي التحديات التي تطرحها هذه الندوة على نفسها».

بعد ذلك جرى عرض الأوراق المقدمة إلى حلقة النقاش والتي نوجز في ما يلي أهم ما ورد فيها مع المداخلات التي أدلى بها بعض المشاركين الذين لم يتقدموا بأوراق مكتوبة وذلك على النحو الآتي:

إمكانات التكامل والصراع على مصر

اشتملت ورقة د. محمد عبد الشفيق عيسى* على موضوعين، أحدهما «إمكانات بناء مشروع عربي تكاملي في الميدان العلمي والتكنولوجي» والآخر «الصراع الجيوستراتيجي على مصر» والدور الذي يمكن أن تلعبه مصر في هذه المرحلة.

في الموضوع الأول رأى الكاتب أن من الصعوبة بمكان أن تسمح الظروف الراهنة ببناء مشروع عربي تكاملي ولو بالمعنى الضيق للتكامل من خلال منطقة التجارة الحرة العربية التي أقرتها جامعة الدول العربية إلا أنها لم تبصر النور ولم تتطور حتى كمنطقة تجارة حرة تتدفق فيها السلع بدون رسوم جمركية. ولعل السبب وراء ذلك هو قصور الإرادة السياسية العربية، وقيام عقبات جمة في وجه هذا المشروع دولية وإقليمية ومحلية. فكيف الآن والمنطقة العربية الإسلامية تواجه تحدياً وجودياً بفعل ما يمكن أن نسميه بالعنف الدموي الإسلامي الذي يسعى إلى تصفية الوجود المستقل للكيانات القائمة ومحاولة بناء بُنى مبعثرة على أشلاء هذه الكيانات.

غير أن الباحث الذي استبعد إمكانية قيام مشروع عربي تكاملي بالمعنى الحقيقي في الوقت الحاضر رأى أن ثمة إمكانية للبدء بإقامة علاقة تفاعلية بين مراكز البحث والتطوير العلمي والتكنولوجي في المنطقة العربية من أجل تطويع تكنولوجيات طليعية محددة أولها التكنولوجيات النووية وتكنولوجيا الطاقة، ثم التعاون في بناء شرائح للإلكترونيات الدقيقة والتكنولوجيا الحيوية سواء في ذلك هندسة الدواء ومحطات المياه والاتصالات والأقمار الصناعية.

* أستاذ الاقتصاد الدولي في معهد التخطيط القومي - القاهرة.

وانطلاقاً من الخبرة المكتسبة في لبنان إبان حرب تموز- آب ٢٠٠٦ وحرب غزة في عام ٢٠١٤، رأى الكاتب أن ثمة توقعاً استراتيجياً لفرض حظر غربي على تزود المنطقة العربية بتكنولوجيا الصواريخ القصيرة والمتوسطة المدى، لذلك من المهم أن تتنادى مراكز البحث العربية وخاصة في إطار القوات المسلحة والكيانات السياسية المقاومة، من أجل تطوير تكنولوجيا بناء الصواريخ ووسائل إطلاقها، وتزويدها بالروؤوس المتفجرة وزيادة مداها وتوسيع هوامش دقتها العمالية.

ودعا الكاتب في ختام هذه المطالعة إلى إعادة النظر في بناء شبكة التحالفات والعداءات.

فعلى صعيد العلاقة بين الأنظمة الحاكمة وتيار «الإسلام السياسي» يجب عدم النظر إلى هذا التيار ككتلة صماء، وإنما رؤيته كتيار يمحور بالتغيرات والمتغيرات، ولا مندوحة عن التفاعل مع مكوناته الداخلية بحرص شديد، بغية التركيز على مواجهة التناقض الرئيسي وتمييزه عن التناقضات الفرعية مع بيان الآفاق الزمنية للمعالجة وإن بصفة تقريبية توقعية.

وعلى صعيد العلاقات الخليجية- الإيرانية دعا الكاتب إلى طي صفحة مؤلمة من النزاع غير المبرر، من وجهة النظر الإستراتيجية والمستقبلية. وإذا كان نزع فتيل التعارض الثنائي الحاد القائم حالياً، وخاصة من جانب بعض دول الخليج، تجاه إيران، يبدو مهمة مستحيلة في الوقت الحاضر، إلا أنها تستحق بذل الجهد لتوفير الطاقة من أجل مواجهة العدو الحقيقي للأمة العربية وهو الكيان الصهيوني.

أما على المدى المتوسط فلا ريب في أن نزع فتيل المجابهة القائمة على ضفتي الخليج «كفيل بتقريب مصر من التوضع في مكانها المستحق ضمن معركة المصير العربي الواحد، بعيداً عن الارتهاان لمواجهة عدو غير عدو، إذا صح هذا التعبير». وخلص الكاتب إلى التأكيد على أهمية تمتين العلاقة بين قوى الممانعة والمقاومة العربية، وخاصة من حيث ضرورة العمل على جبر انكسارات المقاومة الفلسطينية، ودعم مناعتها، انطلاقاً

من أهمية وحدة القيادة السياسية والعسكرية (على غرار وحدة القيادة السياسية لحزب الله وما يُسمى بجناحه العسكري).

أما عن الدور الذي يمكن أن تؤديه مصر على المسرح الراهن للصراع، فرأى د. عبد الشفيق عيسى في ورقته المعنونة «الصراع الجيوستراتيجي على مصر... وماذا بعد؟» أن مصر تتحرك على خريطة محددة قائمة على أربع نقاط متشابكة تمثل عقد التطور العربي الراهن وهي: النفط، ووجود الكيان الصهيوني، ومكوّن العروبة، ثم المكوّن الحضاري الإسلامي. وعند هذه العقد تتشابك التطورات العربية بتشابك الموقف الخاص بمصر في هذه المرحلة. وانطلاقاً من ذلك يمكن القول إن مصر لديها قدرات كبرى من حيث الإمكان لكن دورها منقوص بفعل عاملين، العامل الموضوعي والعامل الذاتي.

أما العامل الموضوعي فإن مصر لم يعد بوسعها منذ ثلاثين عاماً أو أكثر، مع بداية الحقبة النفطية، أن تقوم بدور طليعي رائد في المنطقة العربية نتيجة التغير الجذري في توازنات القوى الاقتصادية على مستوى العالم. فبعد أن كان مستوى الناتج المحلي ومتوسط نصيب الفرد هو الأعلى في المنطقة تغير كل هذا بظهور النفط وتحوّل مركز القوة الاقتصادية إلى الدول الخليجية النفطية بشكل أساسي. ومن ثم لم تعد لدى مصر القدرة الاقتصادية التي يمكن من خلالها أن تقوم بدورها. وأما العامل الذاتي فهو يتمثل في قيام النظام الساداتي الذي شاء منذ اللحظة الأولى أن يضع كل أوراق اللعبة بيد العدو الحضاري والتاريخي للعرب وهو أميركا وإسرائيل، وتبعه نظام مبارك الذي اكتفى بدور الراعي الصغير في مزرعة غربية مدارة أميركياً. وبنتيجة العوامل الموضوعية والعوامل الذاتية لم يعد بإمكان مصر أن تلعب الدور الريادي أو المحوري الذي كان لها في وقت سابق.

بناءً على ذلك رأى الكاتب أن مصر «لا تستطيع موضوعياً وذاتياً أن تستجيب للحلم الرومنسي المتمثل في استعادة الزعامة الناصرية كما

يتخيلها القوميون العرب المشاركة (...). ويجب أن يقلل القوميون العرب من آمالهم وطموحهم وأن ينزلوا إلى أرض الواقع ليعرفوا أن مصر، كما قال صلاح البيطار، ليست بروسيا العرب. ويجب أن لا تتعلق بحلم مضى وانقضى ولم تعد له مقومات موضوعية وذاتية تسنده». وعلى ذلك يجب البحث عن دور جديد لمصر «دور نساهم كلنا في إقامته بحيث لا يكون كل شيء مطلوباً منها، كل شيء أو لا شيء».

ورأى الكاتب أن مصر اليوم موضع تجاذب مزدوج، التجاذب الأول قادم من القوميين العرب، والثاني قادم من الخليج. وينظر كثير من القوميين بعين الريبة والشك إلى العلاقة المصرية الخليجية التي تقوم على الدعم الاقتصادي الذي قدمته دول الخليج لمصر.

وعلى الصعيد الإقليمي رأى الكاتب أنه إذا ما حُلَّت الأزمة النووية بين إيران والغرب، ولو تم انحسار موجة الإسلام القاعدي وتحسن الوضع الاقتصادي الداخلي، إذاً لأمكن لمصر أن تلعب دوراً أحسن في مجال العلاقات العربية الإيرانية.

أما علاقة مصر بإيران حالياً فتتسم بالغموض والالتباس خصوصاً أن الجانب الإيراني لم يحدد حتى الآن ماذا يريد من مصر بالضبط.

وأما علاقة مصر بتركيا فيصفها الكاتب بأنها علاقة خصومة من الجانب التركي. وأما الغرب فيريد من مصر أن تكون رديفاً للمخطط الغربي إزاء النفط وإزاء «إسرائيل»، وأن لا تكون رأس الحربة في مشروع عربي تكاملي. وأما العلاقة مع روسيا فتشهد تجاذبات من قبل موسكو التي يرى الكاتب أن لها «هدفاً ملتويًا» بينما تسعى مصر إلى التسليح والتوازن الاقتصادي.

وخلص د. عبد الشفيع عيسى إلى التساؤل: هل تقع مصر ضحية الجذب المضاد أم تنتقل إلى موقف استقلالي قادر على أن يكون بحد ذاته قوة جاذبة انطلاقاً من قوتها الذاتية؟ معرباً عن اعتقاده أن بإمكان مصر في

الفترة القادمة أن تلعب دوراً ريادياً شرط أن يساعدها القوميون العرب في الوطن العربي عامة وفي مشرقه خاصة.

وقائع موت معلن

هذه الإمكانية التي ما زالت متوافرة لمصر في المستقبل إذا سارت الأمور على النحو المرجو، كما يأمل د. محمد عبد الشفيق عيسى، وجدت كاتباً آخر يتطلع إليها، على الرغم من النظرة السوداوية التي يضيفها على المشهد العربي الأكثر سوداوية هو الأستاذ نصري الصايغ*. هذه اللوحة القائمة ترسم في ورقته التي حملت عنواناً بليغاً، مقتبساً من عنوان رواية للكاتب الكولومبي غابرييل غارسيا ماركيز هو «التصديق على وقائع موت مُعلن»، ومستنداً في حشياته إلى عنوان رواية أخرى للكاتب نفسه هو «مئة عام من العُزلة».

أما «الموت المعلن» الذي يصدق عليه الكاتب اللبناني فهو «سقوط الربيع العربي» ومعه سقوط العالم العربي إلى دركه الأسفل وبات بحاجة إلى من يعلن إفلاسه. وتبرعت داعش بدولتها وخلافتها الإسلامية بإعلان سقوط النظام العربي الرسمي.

وأما «المئة عام من العزلة» فهي عند الكاتب «مئة عام من العبث والقهر، مئة عام من الأنظمة الفاشلة في مواجهة الأعداء في الميادين والمتفوقة فقط في مواجهة شعوبها، مئة عام من الحروب الأخوية والتطاعن الدائم وتغذية الأحقاد الكيانية والطائفية».

ويتساءل الكاتب: ماذا تبقى لنا من أدوات نستطيع بها أن نجيب عن السؤال المطروح في حلقة النقاش هذه حول آفاق الوضع العربي الراهن:

* محلل وكاتب سياسي.

التحديات والتحديات والفرص» هل لدينا دول؟ هل ما يزال كل من سوريا والعراق دولة أم نظام طوائف ومذاهب؟

وحدها مصر، في نظر الكاتب، ربما تكون، إن نجت، إحدى الدول المؤسسة لمشروع مستقبلي لأنها الوحيدة التي ظلت دولة الدولة مع تدفيع الشعب المصري كل الربيع العربي وكل قضاياها من الحريات وإقامة العدل. هذا كله ذهب، لكن بقيت الدولة.

ويعرض الكاتب في تساؤلاته قائلاً: خارج هذا النطاق الرسمي الموجود من بقي لنا؟ أين هي الأحزاب؟ طبعاً هناك طوائف وأحزاب عرقية. أين النقابات؟ أين الإعلام غير المنحاز؟ أين الجامعات؟... إننا لا نجد إلا رُكاماً يعقبه رُكام».

غير أن الأستاذ نصري الصايغ يلمح وسط هذه الأجواء المكفهرة بصيص أمل يتمثل في «شعلتين مضيئتين، عليهما رهان أبعد من إشعاعهما في مكانهما، الأولى هي المقاومة الإسلامية في لبنان والثانية هي المقاومة الفلسطينية بما فيها حركة حماس، تلك الشيعة وهذه سنية ولكن فلسطين تجمع. فإن اجتماعاً لتكوين محور مقاوم عربي نهضوي على قاعدة نزاع فتيل الانقسام الحاد ما بين السنة والشيعة في مواقع النضال نكون قد بدأنا ألف باء جديدة بعد هذا الركام».

أفكار للإجابة عن الأسئلة الصعبة

سوداوية اللحظة العربية الراهنة التي تبدت في ما تقدم من أوراق قد تكون مرشحة لتغدو أشدّ قتامة إذا لم يتم تداركها بأفكار ومبادرات سريعة تكون موضع إجماع من القوى التي لا تزال فاعلة وقادرة على التصدي للموجة السوداء التي تكاد تغرق المنطقة. هذا ما تذهب إليه ورقة الأستاذ محمد خواجه* تحت عنوان «أسئلة الواقع العربي الصعب ومحاولات الإجابة».

عرض الكاتب لمآل انتفاضات «الربيع العربي» وكيف أفلحت تدخلات دولية وإقليمية في صرف مساراتها الإصلاحية نحو الفوضى والحروب الأهلية، فيما اقتصرت إنجازاتها في بلدان أخرى على الإطاحة برأس النظام دون المسّ بهيكله أو ببنية الدولة العميقة.

وتوقف عند الظروف التي برزت فيها «جماعات متطرفة طالعة من رحم الحقبات السوداء ومتدثرة رداء الإسلام زوراً». وقد انتهجت هذه الجماعات الوظيفية سياسة إدارة التوحش برعاية ودعم قوى غربية وإقليمية لتدمير ما تبقى من روابط مجتمعية وإطلاق العنان لصعود هويات وعصبيات ما قبل الدولة حتى بأموذجها العربي المتخلف».

وفي محاولة للإجابة عن السؤال الجوهرى: «ماذا يجب أن نعمل للخروج من لجة الاضطراب الدموي الذي سقطنا جميعاً في دركه الأسفل» قدّم الأستاذ محمد خواجه بعض الأفكار التي نوجزها في الآتي: الإقرار بمأزومية مجتمعنا العربي بنسب متفاوتة نتيجة فشل المشاريع

* باحث وخبير في الشؤون الاستراتيجية - لبنان.

السلطوية بكل تلاوينها الوطنية والقومية واليسارية ولاحقاً الإسلامية.
تتطلب مهمة استئصال القوى المتطرفة توحيد القوى المجتمعية المتضررة
من وبائها خارج عناوين الاصطفاف الديني والمذهبي والجهوي.
لا بد من جهد استثنائي تبذله المؤسسات الإسلامية الرسمية والحركات
الإسلامية المعتدلة لتجريم القوى التكفيرية وتحريم الالتحاق بها.
تشكيل أطر جامعة من الأزهر والنجف الشريفيين ومرجعية قم لتحريم
الفتنة المذهبية وتوثيق العلاقات الأخوية بين المسلمين من جهة وبينهم
وبين المسيحيين من جهة أخرى.
التمسك بوحدة كل كيان عربي ورفض مشاريع التقسيم المقنّع
تحت عناوين الفدرلة. والعمل على توسيع مساحة الحضور المدني العابر
للطوائف في مجتمعاتنا.
التأكيد على الصراع الوجودي مع العدو الصهيوني ودعم المقاومة.

أمة في مخاض

وكان الانتماء إلى الطائفة والمذهب على حساب الانتماء إلى الوطن والدولة هو الطابع الغالب في توصيف حاضر الأمة الذي تمحورت حوله الأفكار الواردة في ورقة د. عصام نعمان* تحت عنوان: «مخاض الأمة ودور المقاومة في مواجهة تحدياته». ورأى الكاتب أن الشقاق بين أهل السنة والشيعة هو سياسي في باطنه تستخدم فيه مقادير متفاوتة من المفاهيم والعصبية والشعارات المذهبية للنيل من الخصوم السياسيين.

ومع اعتماد إيران برنامجه النووي حاولت «إسرائيل» تطوير الشقاق السني- الشيعي إلى صراع بين العرب والفرس على نحو يؤدي إلى دفع العرب المتخوفين من إيران إلى الاحتماء بدول حلف «الناطو»، كما حرصت «إسرائيل» على تصوير بعض حركات المقاومة بأنها أذرع لايران لمجرد أنها تتقبل منها دعماً لوجستياً.

وتطرق الكاتب إلى «الربيع العربي» الذي تحول إلى مخاض في الأمة عميق يشمل مجالات الحياة العربية وقضاياها كافة، وي طرح تحديات خمسة يمكن إيجازها كآلاتي: التحدي الأول تداعي نظام الحياة العربية، بما هو نموذج مركّب من موروّثات الشرق العثماني ومكتسبات الغرب الأوروبي بوجهيه الاستعماري والحداثي، فبعد نصف قرن من انحسار الاستعمار الأوروبي عجز العرب عن إقامة نظام إقليمي وعن إقامة دول ديمقراطية حديثة للنهوض والوفاء بمطلبي العدالة والتنمية كما عجزوا عن مواجهة الهجمة الصهيونية الغازية المدعومة من الولايات المتحدة ودول

* كاتب وباحث، وزير ونائب لبناني سابق - لبنان.

«الناٲو». والتحدى الثاني هو ٲوق العرب إلى الحرية والكرامة والنهضة والذي عبّرت عنه الانتفاضات. إلا أن الولايات المتحدة سارعت إلى احتواء الموجة التحررية بخطة أعدتها مسبقاً  وهرها التضحية برووس الأنظمة السياسية الفاسدة بغبة المحافظة على أجسامها. وهذا ما فعلته في تونس ومصر وليبيا واليمن، وما تسعى إلى تحقيقه في أقطار أخرى. وفي موازاة الإشكالية القائمة بين تحديي الإصلاح والمقاومة ينهض تحد آخر هو صعود التيار الإسلامي بفصائله المتعددة والمتنافسة، وما يعكسه ذلك من آثار على مجمل الانتفاضات الشعبية من جهة وعلى القوى المنخرطة في تيار الحرية والكرامة والديمقراطية والنهضة والمقاومة من جهة أخرى. والتحدى الثالث يتمثل في تداعي نظام الرأسمالية المعولة وآثاره على العرب والعالم. ورابع هذه التحديات تعاظم ثورة المعلوماتية والاتصالات، والتي مكنت ثورة ٢٥ يناير في مصر من النجاح في مسائل التوعية والتعبئة والحشد وبالتالي التسريع في إسقاط الرئيس حسني مبارك. أما التحدي الخامس فهو بزوغ متدرج لنظام عالمي مغاير على أنقاض النظام العربي المنهار. وأبرز ملامح هذا الانهيار الإضعاف المطرد لبنى الدولة وتفكيكها من إقامة كيانات داخلها لها بعض صفات الدولة ومقوماتها.

وخلص د. عصام نعمان إلى تحديد جملة من المهام تؤدي إلى رد الاعتبار للعروبة بما هي هوية جامعة، والتوجه نحو بناء الدولة المدنية الديمقراطية ضمن صيغة جبهوية تجمع جناحي الأمة، العروبيين الديمقراطيين والإسلاميين الشوريين، وترمي إلى تحقيق الأهداف الأساسية للمشروع النهضوي العربي الحضاري وهي: الوحدة (أو الاتحاد)، الديمقراطية، والاستقلال الوطني والقومي، والعدالة الاجتماعية والتنمية المستقلة، والتجديد الحضاري.

المشروع النهضوي العربي

وكان المشروع النهضوي العربي هو الموضوع المركزي في الورقة المسهبة التي تقدم بها د. منير الحمش* تحت عنوان «تحدّي تحديد المشروع النهضوي العربي بين المتغيرات الإقليمية وتهافت الفكر التكفيري». تعرض الورقة للمراحل التاريخية التي مرت بها الأمة العربية وتبلورت خلالها الدعوة القومية في مشاريع متنوعة منذ أواخر العهد العثماني مروراً بمشروع محمد علي باشا وابنه إبراهيم في توحيد مصر وبلاد الشام وإقامة دولة عربية. ثم كان ظهور الحركة الصهيونية ومشروعها الاستيطاني، والحرب العالمية الأولى فالثانية وقيام الكيان الصهيوني في فلسطين، والتطورات التي أعقبت ذلك ورافقتها من حصول البلدان العربية على استقلالها السياسي تبعاً وتبلور نظام عربي إقليمي يتمثل في جامعة الدول العربية التي كانت حصيلة التفاهم بين الأنظمة والدول الغربية المهيمنة على المنطقة العربية، فكانت الجامعة بديلاً من الوحدة التي كانت تتطلع إليها الشعوب العربية.

وتوقفت الورقة ملياً عند أبرز الأحداث التي شهدتها المنطقة منذ خمسينيات القرن العشرين، وما وقع فيها من انقلابات ونزاعات وحروب مثل العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، والحراك الشعبي ضد العدوان ومعارضة الأحلاف الغربية لحلف بغداد، ثم قيام الوحدة بين مصر وسورية عام ١٩٥٨، وسقوط الملكية في العراق. ثم انفصال الإقليم الشمالي (سورية) عن الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٦١، وقيام الثورة

* رئيس الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية القاهرة - سوريا.

الجزائرية، وهزيمة حزيران عام ١٩٦٧، والحركة التصحيحية في سوريا بقيادة الرئيس حافظ الأسد ١٩٧٠، ووفاة الرئيس جمال عبد الناصر عام ١٩٧١، وصولاً إلى حرب أكتوبر/ تشرين الأول عام ١٩٧٣، فزيارة السادات إلى القدس المحتلة وما تلاها من تداعيات كإغتيال السادات، ومن ثم قيام الثورة الإيرانية، والحرب العراقية- الإيرانية، والعدوان الإسرائيلي على لبنان عام ١٩٨٢، وغزو النظام العراقي للكويت عام ١٩٩١، وما أعقب ذلك من أحداث وصولاً إلى الوقت الحاضر حيث «تحتاح البلدان العربية موجة عاتية من الأحداث والنكبات تهدد وجودها وتلقي الظلال على مستقبلها، فمن جهة تتصاعد نشاطات وتدخلات قوى الشر الغربية- الأميركية- الصهيونية (...) ومن جهة ثانية تتنامى الحركات التكفيرية التي لا تنفك تنخر في صميم المجتمعات العربية لتعيدها إلى ما قبل التاريخ، على حد تعبير الكاتب.

وفي السياق الفكري والعقائدي تعرض الورقة لنشوء فكرة القومية العربية والتطلع إلى قيام الوحدة العربية فتتوقف عند المشروع الناصري وما طرأ عليه من تحولات ثم مشروع حزب البعث العربي الاشتراكي والمبادئ التي قام عليها وأهمها التنظيم الشامل للحزب الذي أسست له فروع في سائر الأقطار العربية، وتبني الفكر الاشتراكي والديمقراطية وسيادة الشعب، والاعتماد على مبدأ الانقلاية بدلاً من التطور البطيء والإصلاح المتدرج. وقد التقى حزب البعث مع عبد الناصر في تحالف نضالي ضد العدوان الثلاثي على مصر وتطور هذا التلاقي إلى إقامة أول وحدة عربية في العصر الحديث.

كما عرضت الورقة لقيام حركة القوميين العرب وانطلاقتها في الخمسينيات من القرن الماضي، والمبادئ التي قامت عليها وفي طليعتها تحرير فلسطين.

بعد ذلك تناولت الورقة بالتفصيل «المشروع النهضوي العربي» الذي أطلقه مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت عام ٢٠١٠، واشتمل على ستة مطالب هي: الوحدة العربية في مواجهة التخلف أو النمو المشوّه والتابع، الديمقراطية في مواجهة الاستبداد، التنمية المستقلة في مواجهة التخلف، العدالة الاجتماعية في مواجهة الظلم والاستغلال، الاستقلال الوطني والقومي في مواجهة الهيمنة الأجنبية والإقليمية والدولية، التجدد الحضاري في مواجهة التجمد الذاتي من الداخل والمسخ الثقافي من الخارج.

ويحدد الكاتب آليات مشروع النهضة العربية ومؤسساتها كالآتي:

- المقاومة، فأى مشروع نهضوي لا تكون المقاومة مضموناً له هو مشروع هش وقابل للانكسار.

- العمل العقلاني في إطار مؤسسات تحمل المشروع النهضوي وتجسده.

- عملية النهضة أشمل من أن تنحصر في عمل سياسي مؤسسي بل تحتاج إلى مؤسسات تغطي المجال الاجتماعي برمّته، ومن هنا الحاجة إلى مؤسسات ثقافية، وإعلامية، ومراكز أبحاث ودراسات، وقيام أحزاب.

وخصّص القسم الأخير من ورقة د. منير الحمش لموضوع تحديد المشروع النهضوي العربي في ضوء التطوّرات الراهنة انطلاقاً من مسألتين أساسيتين: الأولى تحقيق الأمن الإنساني بمفهومه الواسع، رداً على معاناة المواطن العربي التي أسهمت في تهيئة المناخ المناسب للفكر التكفيري، والثانية إعادة بناء الثقافة المجتمعية، ومواجهة الفكر التكفيري، وتغليب شأن المواطنة في مقابل الطائفية والمذهبية والقبلية والعشائرية.

مشروع «كونفدرالية مشرقية»

هذه الدعوة إلى تجديد المشروع النهضوي العربي قابلتها دعوة أوسع مدى وإطاراً تضمنتها مداخلة الأستاذ أنيس نقاش* التي توجّه الأنظار «نحو الكونفدرالية المشرقية» التي يرى الكاتب أنها توفر «الحل للكثير من عيوبنا ومن مشاكلنا ومن التحديات الملقاة على عاتقنا»، والهدف من وراء هذه الدعوة هو الخلاص من الصراعات بين الهويات القطرية والقومية، والدينية، والمذهبية، التي تحتاج المنطقة وتستنزف مواردها وطاقتها. ولا يعني ذلك «إنكار دور الدين بل معرفة الموازنة بين الهوية الدينية وبين الوعي الجمعي الكلي الذي يجمع أبناء المنطقة في هوية أعلى وأرقى».

يؤسّس الكاتب دعوته إلى الكونفدرالية المشرقية على عرض وتحليل مسهين لوقائع وخلفيات الحراك الذي وُصف بالربيع العربي، والذي سبق التحضير له في الدوائر الغربية وعُمّمت له صورة نمطية رسمها تقرير التنمية العربية الذي عزا أسباب التخلف والضعف عند العرب إلى غياب الديمقراطية، والفساد وغياب الرؤية الشاملة لمفهوم التطور المستدام، وذلك «لغاية في نفس يعقوب»، على حد تعبير الكاتب. غاية يفصح عنها «إغفال التقرير دور الاستعمار في رسم خريطة المنطقة جغرافياً وسياسياً وحتى فكرياً، ودور «إسرائيل» في تعميم الإحساس بالقهر المستمر والدونية من خلال نتائج خوض الصراعات التي كانت تعمم فيها ثقافة الهزيمة، وهي أمور في مفهوم الأمن الوطني والقومي ضرورة لأي تقدم

* كاتب ومحلل سياسي، ورئيس شبكة أمان للبحوث والدراسات.

ورقي في ساحة الصراع والتنافس الدوليين».

وتوقف الكاتب في عرضه لوقائع «الربيع العربي» عند دور الإعلام الموجّه، «بفتح الجيم»، والموجّه، «بكسرها»، والذي كان يؤدّي دور القائد فيما يغدق الكلام الجميل على «الحراك الشعبي العفوي وغياب القائد أو الحزب، فالشعب لا يحتاج إلى قائد ولا إلى حزب، والنتيجة أنك لا تستطيع أن تحاسب أحداً».

والحقيقة الثانية المؤسسة للحراك، في رأي الكاتب، تتمثل في الأدوار التي قامت بها أجهزة استخبارات وطنية، في حالة مصر مثلاً، وأجهزة دولية، في حالة ليبيا، وفي حالة سوريا كان لأجهزة الاستخبارات الدولية الدور الأكبر في توجيه الحراك وتأطيره «ولم يعد الأمر خافياً، فمع طول أمد الصراع وسمود النظام سقطت أقنعة اللاعبين الأصليين وانكشفت أدوار اللاعبين الثانويين: دور المعارضات السورية المحلية يكاد يساوي صفراً في واقع الحال، وحالة إعلامية صوتية في أحسن حالات إنصافهم. فالدور الإقليمي والدولي ورسمه لسياسات الحراك ورفع مستوى العنف وتوجيهه وتمويله ورسم أهدافه ووتيرته ووجهته أصبح واضحاً».

والخلاصة التي يتوصل إليها الكاتب في هذا المجال هي أن «ظاهرة دخول المنظمات والقوى الأكثر عنفية على ساحات التحولات العربية، أمثال داعش والنصرة، كلاعبين من خارج الحلقة المعتمدة أو المقبولة دولياً وإقليمياً بل ومحلياً، رغم وجود بعض الحواضن الفكرية والفردية لمثل هذه الظواهر، تتخطى الأثر المحلي والآني لتطرح على المنطقة، بل والعالم، تحديات جدية تتطلب منا أولاً، وقبل الدول الأجنبية، جواباً على طبيعة هذه الحالات وجوهرها وأبعاد برامحها وآفاق مستقبلها».

في هذا السياق يعرض الكاتب لإستراتيجية الولايات المتحدة التي

خططت للإفادة مما يسمّى «الإسلام السنّي المعتدل كمنافس» للإسلام شيعي «تقوده إيران» ولذلك جرت محاولة لاستقطاب بعض قوى المقاومة، من خلال تأجيج استقطابها، أثناء ما سمّي بالربيع العربي، لكي تبتعد عن محور طهران - حزب الله - سوريا، وقام بهذه المناورة بنجاح كل من قطر وتركيا. أما خلفية هذه المناورة فتقوم على الحس المذهبي، هذا الحس الذي أّجج منذ بدايات الحرب على العراق، حيث حددت أدوات التحليل والمفاهيم بالهويات العراقية على أن مكوّناتها في المكوّن العربي هي شيعية سنية، وعند الأكراد، تمّت المحافظة على الهوية الكردية كهوية قومية، رغم أن الأكراد هم شيعة وسنة وإيزدية ومسيحيين». من هنا يرى الكاتب أن الحراك لا يهدف إلى تغيير رؤوس أنظمة، أو التأثير على القرار السياسي الآني فقط بل يهدف إلى صياغة الوعي الجمعي في المنطقة، وتقسيم بعض الشعوب إلى فئات مذهبية، وإلى إسلامية وعلمانية، والحفاظ على أخرى كمكوّن متحد إما بالقومية ككردستان، أو بالدين، مثل «إسرائيل».

والسؤال الأهم: إذا كان العدو أو الخصم وحلفاؤه في المنطقة يسعون إلى رسم هويتها بهذه الأشكال المتعددة، والتي تخدم في النهاية أهدافهم برسم الخريطة السياسية والهويات من جديد في المنطقة لتمكنهم من إدارة الصراع، وحفظ التوازنات بما يخدم أهدافهم، فأين نحن من هذه المفاهيم وهذه التحديات؟ خصوصاً وقد أصبح واضحاً أن مشروع تسليم الإخوان المسلمين «المعتدلين» الحكم قد سقط، وأن المشروع الجهادي يتقدم، والجهادية السلفية تنتشر في أكثر من دولة، وإقليم وقارة. وبالتأكيد فإن هذه الجهادية هي معادية للمسار (الشيعي في نظرها) الذي تقوده إيران. وبالتالي فإن العنوان الأكبر والأوضح للمرحلة المقبلة هي المزيد من العنف والاقتتال، وعلى خلفيات الصراع المذهبي بامتياز. ويتساءل الكاتب: «هل هذه التقسيمات المذهبية هي من فعل الأعداء والخصوم،

أم من فعلنا نحن ومن نتاج تاريخنا وحاضرنا، بل إنها تسكن مشاريعنا المستقبلية وتصوراتنا لطبيعة الصراع ومساراته؟».

وفي معرض الإجابة عن هذه الأسئلة يرى الكاتب أن الغرب لا يخترع شيئاً غير موجود في تأجيجه للصراع المذهبي، فالغرب يعمل بتحريك الكمون لا بإيجاده. ويقترح التركيز على الحقائق التالية:

— إن منطقتنا لم تعرف عبر تاريخها إلا العيش في ظل الإمبراطوريات. وما نعرفه من دول قطرية وقومية، مهما كبرت أو صغرت مساحتها، لا تساوي شيئاً في الجغرافيا السياسية الدولية، ولا خلاص لها إلا من خلال إعادة صياغة هذه الجغرافيا.

— تؤدّي المسألة الدينية دوراً أساسياً في تشكيل وعي سكان المنطقة وتحديد هوياتهم وطموحاتهم، ولذلك فالمطلوب المواءمة بين الهوية الدينية وبين الوعي الكلي الذي يجمع أبناء المنطقة.

— إن الموارد والثروات قابلة للنضوب وهي جوهر الصراع الدولي، ولا يمكن إدارتها إلا من خلال التكامل من أجل الدفاع عن تلك الموارد واستغلالها على النحو الأفضل بحيث تكون عاملاً مؤسساً للسلم الأهلي والإقليمي عوض أن تكون باعثاً لأسباب الصراع والاستنزاف فتذهب هباءً ثمناً للصراعات.

من هنا يرى الكاتب أن الدعوة لإقامة كونفدرالية مشرقية كفيلة بحل الكثير من المشاكل والتحديات التي تواجهها شعوب المنطقة. وتتمثل هذه الدعوة في تشكيل منظومة سياسية واقتصادية واجتماعية قائمة على الوعي بضرورة الخروج من الهويات الموروثة والكامنة إلى رحاب الهوية الاختيارية الواعية التي تؤسس لما يمكن أن يفيد في مشروع يكون عنوانه الربح للجميع.

ويحدد الكاتب أولويات هذه الكونفدرالية كالآتي:

- تحقيق التحرير الوطني من الاستعمار والاستيطان المباشر في فلسطين، ومن الاحتلال الأجنبي غير المباشر من خلال تواجد القواعد العسكرية الأجنبية في المنطقة، أو دخول البعض من مكوثاتها السياسية في أحلاف عسكرية وأمنية مخالفة لمصالح أبناء المنطقة.

- احترام إرادة الشعوب داخل كل مكوث سياسي وفي الفضاء الكونفدرالي الجمعي الكلي، وذلك من خلال تشجيع الإدارات المحلية وتوسيع المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات، واحترام التداول السلمي للسلطة.

ولإنجاح هذه الدعوة هناك خطوات لا بد من القيام بها ومنها:

- الإجماع على مهمة تحرير فلسطين ودعم المقاومة، ومن ضمن هذه الخطوة يجب أن تظهر إيران أنها قائدة إعادة بناء الأمن الإقليمي، والداعم الأول لخيار المقاومة في وجه "إسرائيل" والولايات المتحدة.

- إقامة جبهة متحدة من قوى المقاومة غير الحكومية تتمحور حول تحرير فلسطين باعتباره المدخل لتوحيد المسلمين من خلال وحدة الجهاد المشترك.

- الكونفدرالية المشرقية لا تلغي حدود سايكس-بيكو، ولكنها تحوّل الحدود السياسية من خطوط فصل وتباعد إلى حدود تعاون وتكامل.

- الكونفدرالية المشرقية يجب أن تقدم نفسها على أنها سلم لأبنائها وسلم للعالم، لأن استقرار المنطقة وتعاونها هو الخير لأبنائها وخير للعالم.

ويخلص نقاش إلى أن الدعوة إلى هذه الكونفدرالية يجب أن تكون محور الحوار بين كل من تركيا وإيران من جهة، وبين مصر وإيران من جهة أخرى، وبين تركيا ومصر وسوريا في مستقبل غير بعيد.

عوامل نجاح الانتفاضة

وفي عودة إلى الأحداث التي شهدتها «الربيع العربي» قدّم د. خير الدين حسيب* مداخلة تركّزت على الأسباب التي تؤدّي إلى نجاح الانتفاضات التي يستبعد الكاتب تسميتها بالثورات لأن «الثورة أكبر بكثير من تغيير نظام سياسي». وفي هذا السياق أورد أربعة عوامل يمكن أن تؤدّي إلى نجاح الانتفاضة وهي:

العامل الأول: كسر حاجز الخوف كما حصل في انتفاستي تونس ومصر، وذلك أن الأسباب التي كانت تدعو إلى الانتفاضة كانت موجودة في هذين البلدين قبل سنوات. والذي أدى إلى إندلاع الانتفاضة في ذلك الوقت هو كسر حاجز الخوف الذي أعقب إقدام البوعزيزي أواخر عام ٢٠١١ على إحراق نفسه احتجاجاً فتبعه الناس ونزلوا إلى الشوارع كاسرين حاجز الخوف.

العامل الثاني: أن تكون أغلبية الشعب مع الانتفاضة كما حصل في تونس حيث الشعب يدين بمذهب واحد، وكانت هناك وحدة مطالب جمعت الشعب حولها.

العامل الثالث: وهو المهم: أن لا تكون الانتفاضة عنفية، لأنها عندما تكون عنفية يصبح لدى الدولة مبرر للقمع وهي تملك وسائل العنف وبالتالي تفشل الانتفاضة.

والعامل الرابع: موقف الجيش إما أن يكون محايداً أو يكون مع الانتفاضة. وهذا العامل توفّر في تونس وفي مصر. أما في سوريا حيث كُسر حاجز الخوف في البداية ما لبثت الانتفاضة أن تحولت إلى العنف

* رئيس مجلس الأمناء في مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت.

فيما رجع الذين بدأوا بها إلى بيوتهم وتدخلت القوى الخارجية والتمويل والجيش الحر وداعش وغيرها. ثم إن أغلبية الشعب لم تكن مع الانتفاضة لأسباب مختلفة. أما الجيش فكان مع النظام ولم يحصل فيه انشقاق سوى خروج أفراد وليس مجموعات. وهذه أسباب عدم نجاح الانتفاضة في سوريا.

في اليمن توفرت العوامل الثلاثة ما عدا موضوع الجيش. وحققت الانتفاضة نصف نجاح من خلال المبادرة الخارجية، ومؤخراً حصلت تغييرات كثيرة حيث تتصارع السعودية وإيران وقوى أخرى على الساحة اليمنية.

في البحرين كسر حاجز الخوف لكن المجتمع منقسم إلى شيعة وسنة ولم تستطع الحركة الوطنية أن تجتمع على مطالب تهتم الجميع. لم يستعملوا العنف. غير أن الجيش كان مع النظام واستعان بالجيش السعودي. ورأى الكاتب فيما يتعلق بالتدخل الخارجي أن ما حصل في تونس وفي مصر لم يكن نتيجة التدخل الخارجي الذي حصل في أماكن أخرى كما في سوريا حيث لم تنجح الانتفاضة مع ذلك، وعلى الرغم من أن غالبية الإعلام العربي كانت ضد النظام ومع الانتفاضة لكن هذا الإعلام وحده لم يستطع أن يحقق نتائج.

و لم يخف د. خير الدين حسيب رهانه على مصر وأن يكون لها دور قيادي في النظام الإقليمي العربي، مؤكداً على أنها أكبر من أن تكون طرفاً في جانب دولة خليجية. وخلص إلى القول إن من الاستعجال الحكم على الانتفاضات الآن لأن المرحلة انتقالية وسيكون العام ٢٠١٥ انتقالياً أكثر من المتوقع.

نقاط مضيئة في الصراع

وعادت فكرة المشروع النهضوي العربي للتبلور في مداخلة د. عبد الاله بلقزيز* الذي لاحظ أن كل ما يجري على أرضنا اليوم هو ثمرة لحالة فراغ تملؤه القوى الدولية والإقليمية نتيجة فقدان المشروع الجامع منذ أكثر من أربعين عاماً. غير أن الكاتب الذي لم «يجنح نحو خطاب هجائي أو بكائي» توقف عند حالة الممانعة التي أبداهها الجسم العربي في مواجهة التدخل الإمبريالي والمشروع الصهيوني، والتي أدت إلى سقوط مشاريع إمبريالية كبرى في المنطقة آخرها عام ٢٠٠٦ في لبنان حيث سقط مشروع الشرق الأوسط الجديد، وآخرها مشروع الفوضى الخلاقة الذي بدأ بما سُمّي بالربيع العربي وهو يسقط تبعاً في هذه الساحة أو تلك. وقال: لا أستطيع أن أسقط من الحسبان حالة المقاومة في لبنان وفي فلسطين وأيضاً في العراق إبان الاحتلال الأميركي للعراق قبل أن يقع ما وقع فيه. ولا أستطيع أن أتغافل عن أن مؤامرة كبرى تُشن على سوريا التي تماسكت في مقاومتها وعصت على هذه المؤامرة التي نجحت سريعاً في ليبيا وفي مواطن أخرى من الوطن العربي.

ولا أستطيع أن أتجاهل أن مصر صححت المسار الذي اختير لها في ٢٥ يناير/ كانون الثاني وذلك في ٣٠ يونيو/ حزيران ٢٠١٣. ولا أن أتغافل عن أن تونس تنهت متأخرة إلى أن المآل نفسه ستؤول إليه، إن لم تصحح خياراتها وهذا ما حصل.

غير أن بلقزيز الذي أكد على عدم إمكان تجاهل هذه الحقائق التي هي «نقاط ضوء في واقعنا العربي» نبّه إلى أن هذه النقاط قابلة لأن تطفأ إن لم تدخل في منظومة مشروع عربي متكامل يستعيد قدرة الأمة على

* كاتب وباحث من المغرب.

استئناف مشروعها النهضوي الذي انطلقت فيه منذ دخل جيش محمد علي باشا وابنه إبراهيم إلى سوريا لتحقيق أول وحدة في المنطقة مروراً بالحقبة الناصرية حتى اليوم».

ورأى أن هذا المشروع النهضوي ليس غائباً كروية فكرية لكن المشكل هو عدم وجود الحوامل الاجتماعية والسياسية لهذا المشروع ولا المعارضات التي يمكن أن يراهن عليها المجتمع العربي لتحقيق هذا المشروع. أما المعارضات الراهنة «فقد اكتشفنا أنها ردائف للأنظمة وأحياناً أسوأ من الأنظمة، معارضات أكلت كل ما قرأته وتعلمته من منظومة الفكر السياسي الحديث، من حقوق الإنسان والديمقراطية وغيرهما، فركبت صهوة الإسلام التكفيري أحياناً وركبت صهوة العصبيات الطائفية والمذهبية وانتهت إلى إحراق أوطانها».

قوميون وإسلاميون لدولة مدنية

وعادت تسمية الثورات بدل الانتفاضات لتحتل موقع الصدارة في المداخلات التي أدلى بها الأستاذ قاسم قصير* الذي رأى أن «أهم مسألة في هذه الثورات أنها جعلت القوى الإسلامية تقدم تجربتها في الحكم بغض النظر عن الظروف والمتغيرات وذلك بعد أن جرّب الجميع حظوظهم في الحكم، من قوميين ويساريين».

ولم يخف الكاتب «أن الحركات الإسلامية كانت تقدم نفسها على أنها إذا وصلت إلى الحكم ستكون الخلاص لهذه الأمة وتقدم المشروع النهضوي حتى بدون القوى الأخرى». غير أن تجربة الإسلاميين في الحكم لم تكن ناجحة، على حد تعبير قصير، الذي دعاهم إلى الاعتراف بهذه الحقيقة، مستثياً تونس حيث نجح الإسلاميون مستفيدين من دروس مصر وبسبب طبيعة تونس والحركة الإسلامية فيها، والتي تجاوزت مسألة الصراع مع القوى الأخرى القومية أو الديمقراطية أو العلمانية، فقدمت تجربة يمكن الاعتماد عليها لبناء مرحلة أخرى.

وحمل الكاتب القوميين مسؤولية كونهم جزءاً مما سمّاه بالانقلاب الذي حصل ضد الإخوان المسلمين في مصر الذين وصلوا إلى السلطة عن طريق الانتخابات، مما أعاد الجيش إلى الحكم ومعه «القمع» ليس ضد الإسلاميين فحسب بل ضد كل القوى الثورية الموجودة في مصر.

هذا الواقع الذي يصوره الكاتب يقتضي «العودة إلى المشروع النهضوي العربي الذي طرحه المؤتمر القومي العربي بشرط أن يكون الإسلاميون والقوميون حاملين لهذا المشروع وان لا يكذبوا على أنفسهم وعلى الآخرين».

* كاتب صحافي من لبنان.

ورأى الكاتب أن التيارات السلفية والإسلامية لم تتسلل إلى المشهد بل كانت موجودة منذ الستينيات لكن لم تتح لها الفرصة. وما يجري اليوم هو أن هذه التيارات صعدت إلى السطح، وقدم بعضها مشروعه بشكل واضح وصريح. وذهب إلى أن «داعش هي مشروع إسلامي بكامل تحدياته وليست مشروعاً غير إسلامي». وأن هذه التيارات ليست آيلة إلى الانتهاء في المرحلة المقبلة.

وخلص قصير إلى أن المطلوب هو إعادة الحوار بين القوميين والإسلاميين، وأن الحركات الإسلامية بحاجة إلى مراجعة جذرية لكل المشروع الإسلامي خصوصاً مسألة الدولة الإسلامية أو إدخال الدين إلى السلطة. وختم قائلاً: «نحن بحاجة إلى إعادة الدولة المدنية أو العلمانية بتأصيل فكري غير نظري. والخيار الوحيد لإنقاذ الأمة من هذه الصراعات هو العودة إلى خيار الدولة إما المدنية أو العلمانية، وأن يعترف الإسلاميون بأن تجربتهم في الحكم لم تكن ناجحة».

الأسباب العميقة لتعميم الفوضى

وتضمّنت مداخلة د. ليلي غانم* عرضاً للأسباب العميقة التي أدت إلى تعميم الفوضى السياسية والأمنية في المنطقة والتي هي نتيجة تحولات عميقة في أسس المنظومة الدولية والقوانين النازمة للعلاقة بين الدول. ورأت «أن العراق كان المختبر الذي أعده الاحتلال الأميركي سياقاً عاماً في المنطقة العربية قبل الثورات نحو تفتيت الجغرافيا السياسية في أقاليم تتصارع طبقاتها السياسية على السلطة والنفوذ ونهب الثروات العامة، وتندابح كياناتها القبلية والطائفية على الهوية من أجل فُتات عائدات الريع».

في هذه الفوضى السياسية والأمنية وجدت تنظيمات القاعدة أرضها الخصبة، ومنها تنظيم داعش الذي تقول الكاتبة إنه «يتقاطع مع تمدد النفوذ الإقليمي والدولي المعادي للحلف الإيراني، ويحاول أن يحتل صدارة الفوضى بث الرعب والهيمنة لفرض نفسه وصياً على جماعات طائفية بعينها عانت من التهميش والإقصاء بفعل التركة الأميركية».

كيف يمكن الخروج من هذه الفوضى؟ عن هذا السؤال تجيب د. ليلي غانم قائلة إن هناك عاملين أساسيين هما: قيام مشروع نهضوي حقيقي يبدأ بتفكيك أسباب التبعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والجيوسياسية وتواكبه حركة إصلاح ديمقراطي.

العامل الثاني هو هزيمة داعش عسكرياً وهذا ليس مستحيلاً.

وفي هذا السياق ثمة تجارب مضيئة تبعث على الأمل رغم كل هذه السوداوية وحالة الانهيار والضياع. أول شعلة مضيئة هي تصدي مقاومة

* أستاذة جامعية ورئيسة تحرير مجلة «بدائل».

حزب الله لمنع توسع داعش، والثانية هي تجربة كُرد سوريا الذين قدموا نموذجاً حضارياً وناقضاً لداعش، والشعلة الثالثة هي تجربة الحوثيين في اليمن التي قلبت الصراع الطائفي إلى صراع سياسي، ودخلوا في معركة رفض الوصاية الدولية والإقليمية وجمعوا المطالب الوطنية في حزمة واحدة، والشعلة الرابعة هي مقاومة غزة وشعبها الصامد.

كيف سمحنا بذلك؟

وكانت مداخلة د. جورج قروم* موجزة كل الإيجاز، وعنده «أننا في عز الفوضى ولا أحد يعلم علمياً ماذا سيحصل في المستقبل فكل الاحتمالات مفتوحة» وتساءل: «لماذا الطاسة ضائعة بيننا نحن كعرب بهذا الشكل؟ ثقافة الفتنة متواصلة منذ الاستقلال، وثمة ثنائيات تمزق الأقطار، وهنا أذكر بطه حسين وهشام جعيط بشأن الفتنة الكبرى التي حصلت أيام الانتصار الإسلامي الكبير والتي يجب أن تكون في بالنا. ألا يجوز أن نتساءل كيف هي في الذاكرة، انفعالية حامية وكأنها حصلت البارحة؟ ألا نسأل أنفسنا كيف كان من الممكن عام ١٩٧٩، وهذه النقطة المفصلية الأساسية التي أدت إلى الوضع الحالي الذي نحن فيه، أن نقبل بتدريب شباب عرب بعشرات الآلاف وإرسالهم إلى أواخر الدنيا في أفغانستان، إلى مجتمع لا علاقة لنا به منذ قرون وقرون، نرسلهم ليحاربوا العدو الملحد السوفياتي وفلسطين ترزح تحت النير الإسرائيلي؟ كم شاباً فلسطينياً ذهب ليحارب؟ وكم شاباً فلسطينياً ينتحر في العراق وفي سوريا، بدل أن يُقتل ضد المستوطنين الإسرائيليين؟ إذا لم نبذل جهداً لنعرف كيف صارت القضايا العربية قضايا إسلامية، وكيف أتى مؤتمر الدول الإسلامية ليضيّع القضايا العربية بقضايا إسلامية كبرى، ويضارب على الجامعة العربية وعلى حركة عدم الانحياز، إذا لم نعمل على مراجعة هذه الأمور لا يمكن أن نبني المستقبل. وماذا عن هذه الانتفاضات العربية؟ صحيح أنه كان هناك نخبة مثقفة تريد الحرية والديمقراطية والانتخابات وتداول السلطة. هذه النخبة كم هي في المجتمع العربي خمسة بالمائة، عشرة عشرون بالمائة والباقي من الناس الذين تظاهروا ليلاً ونهاراً هم

* كاتب وباحث من لبنان - وزير مالية سابق.

من الفقراء والطبقات المهمشة والمقموعة. أين الاهتمام بقضايائهم؟ لقد أصبحنا أسرى نظامين فلسفيين لا هويتين من جهة النظام اللاهوتي الإسلامي ومن جهة النظام الفلسفي اللاهوتي الغربي. ونحن نرى أموالنا منهوبة من أنظمتنا ومن يحمي أنظمتنا ونرى الشعوب العربية تعيش الحالة المزرية. هناك ٩٠ مليون أمي ونعيش وكأنه ليس هناك مشكلة فقر أو مشكلة أمنية وكان النهب غير متواصل».

وخلص د. قرم إلى القول: «ألم يحن الوقت لبناء نظام معرفي مستقل عن تراثنا الماضي لئلا تُقفل أبواب المستقبل؟ إن تأخرنا العملي والتكنولوجي لا يطاق. في كوريا كانوا أفقر منا وكذلك في اليابان، أين هم الآن وأين نحن؟ حان الوقت لبناء نظام معرفي إدراكي. الشباب اليوم يخرج إلى أميركا وأوروبا لدراسة الاقتصاد فيعودون نيوليبراليين. المطلوب منا كجيل كهلة أخذ مواقف. إن الانغماس بقضايا لاهوتية والابتعاد عن قضايا متجذرة بالواقع الذي نعيشه هو ما يجعلنا نعيش في ما نعيش من أوضاع».

الانخراط في الصراع

ورأى الأستاذ مخايل عوض* في مداخلته أن الحاجة في هذا الظرف حيث الفوضى محلية وعربية وإقليمية وإسلامية لا تتطلب البحث عن صياغات لتوافقات أو تسويات بقدر ما تتطلب البحث في شروط الانخراط في الصراع ولكن بروية وبمستوى وبأهداف مختلفة. وتساءل: هل نحن في مرحلة النهايات أو البدايات، وهل من نهاية وبداية من دون تحولات؟ هل نأسف على الدويلات التي صُنعت لتبني دولاً في خدمة التخلف والتجزئة؟ وخلص إلى القول: «إن الأمة التي ليس لها ما يتبعه إلا ماضيها لا تستطيع إلا أن تنتج «داعش» وأمثاله. إن التغيير يبدأ من التفكير بالمستقبل وليس العيش في الماضي وأفكاره».

غياب الهوية الجامعة

وردّ د. بدر الإبراهيم** ما يحدث إلى انهيار الدولة العربية وفشل النخبة بشقيها العلماني والإسلامي في بناء ديمقراطيات ودول مدنية حديثة. ورأى أن الصراعات الطائفية هي نتيجة غياب هوية جامعة وتحول الحركات الدينية إلى عصبويات طائفية. ولا بد من إعادة الاعتبار إلى الدولة العربية ومعالجة مشاكلها السياسية للوصول إلى حل للمشكلة. وطالب المقاومة في لبنان بأن تتحمل عبء مواجهة الخطر التكفيري وأن تدرك أن مواجهة هذا الخطر لا تكون بحلول عسكرية فقط ولا بد من البحث عن حلول سياسية تقود إلى إعادة بناء الدولة العربية.

* محلل وكاتب سياسي.

** باحث وكاتب من السعودية.

جبهات واسعة «وجيولوجيا أمنية»

ودعا الأستاذ وليد محمد علي* إلى بناء جبهات واسعة تضم كافة التيارات باستثناء القوى التكفيرية الإلغائية، لأن المرحلة الراهنة هي مرحلة تحرر من الاستعمار والصهيونية ومن التخلف والتجزئة.

ووصف محمد علي الأحداث التي تعصف بالأمّة حالياً بأنها «جيولوجيا أمنية اجتماعية سياسية أكثر مما هي ربيع عربي». وما يحصل اليوم هو فلتان وشذوذ إلى الحد الأقصى لكنه محكوم بعقل صارم هو العقل الأميركي. ذلك أن أميركا هي الوحيدة التي تبذل في قيادة زمن الاحتمالات وهي بهذا المعنى دولة الاحتمالات لذلك عندما تنتكس في موقع ما لا تلبث أن تستعيد أنفاسها بسرعة قياسية لتعود إلى قيادة النظام العالمي بأساليب وتقنيات جديدة. ورأى أن مهمة المثقفين ليست إنقاذية لأن مهمة الإنقاذ تأتي من احتمالات ميزان القوى في الميدان وهي التي ستخرج نظريات معرفة جديدة. وخلص إلى أن ظاهرة الإسلام التكفيري ليست خارجة عن نطاق الأسباب والضغوط وإنما هي بنت هذا الزمن وهي محكومة بشروط محددة فضلاً عن كونها تمتد زمنياً على المستوى الإيديولوجي نحو ١٤٠٠ سنة».

* مدير مركز باحث للدراسات.

«داعش» بعد الفاشية والنازية

ورأى د. حسن جوني* أن ما يجري في المنطقة لا يمكن عزله عما يحصل في العالم الذي يمر حالياً بزلزال كبير نتيجة عاملين أساسيين هما: سقوط الاتحاد السوفياتي الذي لم تنته نتائجه حتى اليوم، والعامل الثاني الأزمة الاقتصادية التي يمر بها العالم. ولفت في هذا السياق إلى أن الظروف الدولية إضافة إلى الظروف المحلية هي التي أنتجت ظاهرة «داعش». وأشار إلى أن هناك دراسات تؤكد أن الفاشية والنازية كانتا صناعة صهيونية وأميركية ونجم عن ذلك حربان عالميتان ذهب فيها ملايين البشر ضحايا. فهل نحن اليوم ذاهبون إلى حرب عالمية ثالثة؟ لأن العالم عندما يمر بأزمة ربما احتاج إلى فاشية ونازية، وهذا أمر له علاقة ببروز «داعش». وتساءل: لماذا «داعش» اليوم، ولماذا الاسلاموفوبيا؟ وأجاب: لأن العالم بحاجة إلى فاشية جديدة وهذه الفاشية أنشأها النظام الرأسمالي العالمي لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية، وغايتها أن تحوّل خوف المواطن الأميركي والأوروبي من أزمته الاقتصادية اليومية إلى خوف وهمي. وختم د. جوني قائلاً: عندما سئلت رئيسة الوزراء البريطانية مارغريت تاتشر عن حلف الأطلسي قالت: من أجل محاربة الإسلام السياسي.

* أستاذ في القانون الدولي.

عدوَّان «إسرائيل» والتكفيريون

وانتقد د. رفيق علي صالح* «التركيز على المشاكل والسلبيات والأزمات فيما يجب البحث عن الحلول». ومشيراً إلى أن هناك أزمة في اليسار واليمين والوسط والإسلاميين قال إن السؤال المركزي هو ماذا يجب أن نعمل؟ وعلى هذا السؤال يجب أن تتركز حوارات المفكرين العرب. وثمة سؤال آخر: من هم أعداء العرب والمسلمين؟ سماحة السيد حسن نصر الله قال في خطابه الأخير: هناك عدوَّان هما إسرائيل والتكفيريون وبالتالي على جميع القوى الحية في المنطقة أن تعمل لمحاربة هؤلاء الأعداء التكفيريين والإسرائيليين.

التعاون بين سوريا والعراق ومصر

وأشار د. رياض صوما** في مداخلته إلى «أن الأوروبيين عندما تقاتلوا سياسياً ودينياً وطبقياً وقومياً كانوا قادرين على إدارة صراعهم دون أن يتدخل العالم بينهم. ولكن نحن تدار صراعاتنا ونحن في قمة الضعف والآخرين في قمة القوة وبالتالي هم قادرون على أن يلعبوا على الأقل كمتدخلين وكموثرين على مجرى الصراع. لقد خاضت أميركا وتخوض صراعات في أوروبا الشرقية وفي الشرق الأوسط في حرب استباقية ضد صعود الصين وروسيا وإيران وقوى أخرى. وقد نجح الأميركيون في الكثير مما أرادوه: فجرّوا الدول العربية، وفجرّوا النزاعات، وجعلوا العرب بوجه إيران».

وخلص الباحث إلى القول: وفي تونس ثمة مجتمع واجه الميل

* مدير عام المركز العربي لدراسات المناطق الجافة (أكساد) - دمشق.

** كاتب سياسي من لبنان.

الاستبدادي للإسلاميين. والجيش في مصر منع الانهيار. سوريا صمدت لأن خيارها العروبي كان اللحمة التي جعلت الجيش يتماسك. والمطلوب الآن هو العمل على تأمين مزيد من التعاون بين مصر وسوريا والعراق، لأن هذا المحور هو الذي يستطيع أن يمنع الأميركي وغيره من أن يكون هو الحاسم في إدارة التسوية القادمة».

إخفاق العقل العربي

وتركزت مداخلة د. محسن صالح* على الجانب الفكري حيث لاحظ أن العقل العربي أخفق في تمثيل القيم الفكرية للقضايا السياسية للأمة. وغلبت على اتجاه في الفكر الإسلامي منذ زمن بعيد نزعة الغزو والغنيمة على فكرة الفتح الحقيقي العقلاني والانفتاح والتسامح والإبداع من أجل إنتاج مشروع للأمة تستطيع بواسطته أن تنقل ما فيها من خير وعدالة وإنسانية إلى نفسها وإلى الآخر. وانتقد إقبال باب الاجتهاد بحيث أضحي العقل مجمداً لا يستطيع أن يقدم مشروعاً يمكن أن تصاغ بواسطته أفكار جديدة تجمع المذاهب والطوائف في مشروع إنساني يكون نموذجاً من نماذج التعايش في العالم. ورأى أن أصحاب مثل هذه المشاريع لم يستفيدوا من نزول الناس إلى الشوارع، مما أدى إلى ظهور «داعش» وأمثالها كحركات تقضي على العقل المفكر الذي ينتقل إلى تقديم مشروع نهضوي. وخلص د. صالح إلى القول: «هل هناك قيامة إلا بعد الموت؟ نتمنى أن تشهد هذه المرحلة موت عقل وبداية عقل، موت عقل تكفيري يخوض معارك همجية».

* باحث وأستاذ جامعي - لبنان.

تصارع القوى على المكانة والدور

وتميزت مداخلة الأستاذ منير شفيق* بالشمول والإسهاب وجاءت على النحو الآتي:

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي انتهت مرحلة الحرب الباردة ولم تعد أغلب الموضوعات التي سادت في تلك المرحلة قادرة على تفسير المرحلة التي تلتها. خلال العقدين الذين تليا انتهاء الحرب الباردة فشلت أميركا في إقامة نظام عالمي أحادي القطبية كما تساقطت مجموعة من الموضوعات التي سادت في التسعينيات. وجاءت الأزمة المالية الاقتصادية عام ٢٠٠٨ لتفاقم من ذلك الفشل. فمع نهاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين فقدت أميركا وأوروبا سلطانهما على النظام العالمي وبرزت أقطاب دولية منافسة، روسيا والصين والهند ودول ذات شأن مثل إيران والبرازيل وتركيا. وفي ظل الانهيار الجديد للنظام العالمي انهار النظام العربي القطري نتيجة الثورات والثورات المضادة وانفراط عقد دولة التجزئة في عدد من البلاد العربية. هذه المعادلة الجديدة دولياً وإقليمياً وعربياً ولدت حالة من الفوضى والانظام وهناك من شبهها بالسيولة أو اللزوجة أو الهشاشة أو هي معادلة شبيهة بالرمال المتحركة التي لا تجعل ما يقوم عليها يتسم بالثبات والديمومة واليقين.

أعتقد أن نظرية الفوضى الخلاقة نظرية سخيفة. الفوضى هي نتاج صراعات محددة وليست صنع إستراتيجية، وهنا يجب أن يُلاحظ تعاضد دور العوامل الداخلية والصراعات فيما بينها. وقد أصبحت هناك فراغات في السلطة والدولة والسيطرة والنظام الإقليمي فجرت العلاقات بين المكونات الداخلية السياسية والاجتماعية في كل قطر حول من يملأ تلك

* قيادي فلسطيني وكاتب سياسي.

الفراغات ويبني نظام الدولة القطرية والنظام العربي القادم. كل القوى والفئات التي كانت مكبوتة ومهمشة نفضت عنها غبار الخضوع أو الكمون وانطلقت لنصارع حول مكائنها ودورها في ما سيتشكل من نظام جديد في حالة الفوضى والمرحلة الراهنة.

في كل هذه المعادلات وسماتها وجدت التيارات المتطرفة مكاناً جديداً لها وفرصاً للإفادة من تشابك الصراعات والتناقضات وهذا يفسر بروز ظاهرة داعش مثلاً.

لا أعتقد أن هذه الظواهر من صنع مخططين وإنما هي نتاج ومحصلة موازين قوى. وفي ظل معادلة موازين القوى المضطربة وغير المحددة وشديدة القلب وجدت الفتن المذهبية والطائفية والإثنية مرتعاً لها، فضلاً عن تعاضم قوة مختلف المكونات الاجتماعية من قبلية وعشائرية وجهوية ودينية وإثنية. هنا يجب التشديد على أن تيارات المقاومة والممانعة والمعارضات والحركات الشبابية اشتد ساعدها كذلك وأصبحت أشد قوة وفاعلية من ذي قبل. ولعل ما وصلته المقاومة من قوة وفاعلية وإنجاز كما تبدى في حرب العدوان الأخيرة على قطاع غزة دليل على ما تقدم وكذلك قوة وقدرة حزب الله على الوعي والقراءة والتحليل. إن القراءة السابقة لمرحلة الحرب الباردة أو مرحلة العقدين اللذين تليها لم تعد قادرة على فهم موازين القوى الجديدة على المستويات كافة العربية والإقليمية والقطبية والعالمية وغير قادرة على تفسير الظواهر الجديدة الإيجابية والسلبية تفسيراً مطابقاً لواقعها الراهن. ومن ذلك على سبيل المثال تحديد مدى قدرة أميركا ومدى فعاليتها في تقرير مصير الصراعات التي نشأت منذ أربع سنوات وكذلك أوروبا، وتحديد مدى أولوية العوامل الداخلية والإقليمية في تقرير مصير الصراعات على العوامل الخارجية فيما كانت القوى الخارجية في السابق هي التي رسمت خريطة البلاد العربية

الحالية وتحكمت في حركتها وتطورها سواء تحكّم هيمنة أم تحكّم حصار وانقلاب على القوى التي حاولت اختراق تلك الخريطة والهيمنة، وهذا ما ينطبق على دور الكيان الصهيوني لا سيما في مرحلة الحرب الباردة.

في السابق كانت تقوم تحالفات ومحاور محددة المعالم وذات ديمومة لسنين أما اليوم فلم تعد المعالم محددة وأصبح التقاطع هو السمة الأبرز كما أن التغير أصبح سريعاً في تحديد التحالفات والتقاطعات. يكفي حدث هام مثل ٣٠ حزيران ٢٠١٣ أي الإطاحة بالرئيس محمد مرسي ليقرب صورة التحالفات والتقاطعات والعلاقات كيفاً وكمياً، أو يكفي حدث مثل انهيار الجيش العراقي في الموصل واستيلاء داعش على منطقة واسعة من العراق وسوريا ليقرب معادلة التحالفات والعلاقات. وهذا ما يمكن أن يكون عليه الحال بعد سيطرة الحوثيين على صنعاء. ذلك أن إعادة الاصطفافات والمواقف والتقاطعات أصبحت حالة سائدة قد تحدث بين عشية وضحاها فلا أحديمكنه أن يركن إلى الأرض التي يقف عليها ولا إلى متانة معادلة موازين القوى التي بين يديه، فالرمال المتحركة تحته وكذلك هبوب العواصف من حوله وداخل بيته.

وخلص الأستاذ منير شفيق إلى القول: هنا يجب الحذر من جانب القوى التي في جبهتنا أن تقع في غرور القوى وقصر النظر حين يمتلك أحدنا قوة وتمكيناً أو يحقق انتصاراً ويفقد بوصلة التشارك والتوافق وتشكيل أوسع إجماع، ويقع في نهج الاستفراد والاستهتار بالقوى الأخرى وتهميشها، فنحن أشبه بسفينة في بحر أمواجه عالية وهائجة، أو نسير على رمال تמיד من تحت أرجلنا، أو وسط عواصف من طراز تسونامي! فكيف نتصرف وكيف نقرأ الواقع الجديد والوقائع المتداخلة المركبة كما لم يحدث منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى إلى اليوم؟

مشاريع إنقاذية لوقف الانهيار

وجاءت مداخلة د. علي فياض* شاملة من حيث التعقيب على بعض الأفكار والمقترحات والمشاريع التي تضمنتها الأوراق والمداخلات السابقة ومن حيث إبداء وجهة النظر الخاصة في أسباب ومآل الأحداث والمخاطر الداهمة وآفاق الصراع الراهن. وهنا نص المداخلة:

لفت نظري د. جورج قرم عندما قال بصراحة إنه لا يملك رؤية واضحة للأفق العربي في المدى المنظور وهذا أمر صحيح. ثمة أربع ضحايا كبرى لما يجري، الأولى فلسطين فهناك إنشغال عربي قطري عن فلسطين بل هناك نزعة معاداة لفلسطين في بعض المناخات العربية كما هو الحال في مصر والعراق وربما بعض الأجواء في لبنان. الضحية الثانية هي الديمقراطية فقد تراجع الشغف بالديمقراطية على المستوى العربي. الضحية الثالثة هي الدولة العربية، وأقول الدولة كواقع وكمفهوم، هذه الدولة في حالة تعثر أو تراخ أو شلل وبالتالي ربما كنا على عتبة مرحلة جديدة. الضحية الرابعة هو الإسلام. والإسلام الآن لحقه الكثير من التشوّه على مستوى الصورة والمضمون ونحتاج إلى الكثير من العمل لترميم المضمون الحضاري للإسلام.

لا أدري لماذا هذا الاستحضار على لسان عدد من المتحدثين حول نظام المعرفة الغربي؟ أنا شخصياً لا أعاني من عقدة أن أستعين بمفهوم تحليلي غربي، ولا أبني العلاقة مع النظام المعرفي الغربي على قاعدة القطعية الشوفينية الشاملة. هناك بعض أدوات التحليل تصلح وبعضها لا يصلح. قرأت كتاباً حول الحكم السلطوي لكاتين غربيين درسا عمليات التحول الديمقراطي في جنوب أوروبا وأميركا اللاتينية. يتحدث الكتاب عن حالة

* كاتب وباحث، عضو كتلة الوفاء للمقاومة في البرلمان اللبناني.

انتقالية تعقب الانتقال من السلطوية إلى الديمقراطية وفي هذه الحالة غير المؤكدة تشيع الفوضى وينعدم الوضوح ويغيب الاتجاه ويصبح هناك نوع من الحنين للماضي السلطوي الذي كان ينتج استقراراً ما. وقد تؤدي هذه المرحلة مجدداً عبر صندوق الاقتراع ونتيجة للعجز إلى ديكتاتوريات ما. الأهم في هذه النقطة، يقول الكاتبان، أنه إذا كان لا بد من نظرية لتنفيذ المرحلة الانتقالية فيجب أن تكون هي نظرية الشذوذ. لأنه في هذه المرحلة يأخذ اللامتوقع والمتوقع قيمة العادي والمحتمل وتصبح العوالم البنيوية والسلوكية عاجزة عن تفسير طبيعة هذه المرحلة. ثمة تشابه بين هذا وبين ما يجري في عالمنا العربي وليس هناك عقدة أن تتشابه التجارب في مكان وتختلف في مكان آخر.

لماذا هذا الحديث؟ مع بداية الربيع العربي كنت من الأشخاص الذين انصرفوا إلى تركيز القراءة والتحليل على التكيف العربي الإسلامي للديمقراطية وإعادة بناء الدولة على قاعدة أننا أمام مرحلة جديدة تستدعي أن نفكر في هذا الأمر. وفجأة عندما انقلبت الدنيا رأساً على عقب وصعدت داعش وانهار الإخوان المسلمون وشاعت الفوضى في أكثر من قطر عربي ودخلنا في مرحلة انتقالية تحتاج إلى نظرية الشذوذ، بدا كل تفكيرنا الآن منصباً على كيفية وضع حد لداعش وكيف يمكن استيعاب واحتواء هذا الصراع المذهبي المتفجر على مستوى المنطقة.

أصيب فكرنا السياسي بانتكاسة مخيفة لأننا نحتاج في هذه المرحلة أن نوقف الدولة العربية عن الانهيار، وتصبح محاولات التفكير المستقبلي في تطوير صيغة الدولة خارج سؤال المرحلة. لذلك نحن أمام انتكاس ليس فقط على مستوى الوقائع والمعطيات وإنما أيضاً على مستوى الفكر. في الغرب ينصبّ العمل الآن على تطوير الديمقراطية بالاستناد إلى تراكماتها التاريخية. ثمة من يقول إن الديمقراطية لديها عدو واضح هو

الديكتاتورية، لكن لها عدواً خفياً هو المجتمع الديمقراطي الذي يحتاج إلى التفكير في تطوير التجربة الديمقراطية، أي مجتمع الإفراط. ولدى بعض المختصين ينصب العمل على هندسة دستورية لاستيعاب التنوع والتعددية في المجتمع حتى يصبح المجتمع أكثر استقراراً.

نحن الآن إذا أردنا أن نفكر بالاستقرار المجتمعي هل نفكر في إطار التطوير الديمقراطي أو نفكر كيف نضع حداً للانهيـار الحاصل؟ قرأت ما كتبه الأستاذ أنيس النقاش في الدعوة لكونفدرالية مشرقية ود. منير الحمـش حول إعادة الاعتبار للمشروع النهضوي العربي. برأيي أن كلا المـقالين خارج سؤال المرحلة. نحن في هذه اللحظة لا نحتاج إلى مشاريع نهضوية بل نحتاج إلى مشاريع إنقاذية تـضع حداً للانهيـار ومن ثم إذا نجحنا في ذلك ننتقل للمقاربة النهضوية. قبل سنتين تقريباً قلت إنني لا أجد أفقاً للصراع على المستوى الداخلي ونحن نخوض هذا الصراع مكرهين وسنستمر في خوض هذا الصراع في إطار الدفاع عن أنفسنا ووجودنا وقضايانا. هذا صراع مفروض لا نسعى إليه. لكن هدف هذا الصراع إنتاج موازين قوى تفضي إلى تسويات وحلول في الداخل.

إننا نخوض الصراع بأفق البحث عن تسويات وموازن قوى تنتج حلولاً على مستوى الداخل. لذلك طرحت الحاجة إلى «ويستفاليا» عربية على غرار معاهدة ويستفاليا التي أنقذت أوروبا عام ١٦٤٨ من حروبها الداخلية والتي شكلت الرحم الذي ولدت منه الدولة الحديثة في أوروبا. يمكن لهذه الفرصة أن تولد لأن هناك تراجعاً في القدرة الأميركية على التحكم وصعوداً لدور الشعب. لكن الآن هناك لاعب جديد اسمه الشعب وهناك قوى دولتية وغير دولتية تتمرد على الإرادة الدولية وعلى النظام الدولي. والنار تشتعل الآن عند الجميع في الخليج وغير الخليج.

القسم الثاني

أوراق العمل

تحديات الوضع العربي الراهن وفرصه:

محاولة تحليل واستشراف

عبدالحليم فضل الله

انقضت أربعة أعوام تقريباً على بدء التحوّلات في العالم العربي ولم تتضح بعد الوجهة الجديدة للمنطقة. كما أن الوعود الأولى التي تردد صداها بقوة خلال الموجه الأولى للاحتجاجات، تضاءلت بعد دخول دول عربية عدة في منعطف الأزمات والانقسامات والحروب، فصار البحث عن حلول للأزمات المتصاعدة بديلاً من التقدّم إلى الأمام في رحلة تحقيق الحرية والعدالة والاستقلال.

وأدى تقدّم القوى المتطرّفة على المسرح الإقليمي وتساعد نزعتها التدميرية، إلى ارتفاع حدّة المخاطر، فهي تنزع الصفة السياسية عن الانقسامات الراهنة، وتمهّد السبيل أمام موجة صراع هويّات ضار لا أفق له وغير مسبوق في تاريخ المنطقة الحديث. ثم إنّ هذا الواقع يتداخل مع صراع الخيارات والمبادئ والمصالح والأدوار، الذي ارتفعت وتيرته بعد غزو العراق عام ٢٠٠٣ وانخرطت فيه أطراف محلية وإقليمية دولية وغير دولية. ويهدد تصاعد الاضطرابات وتوسعها الراهن وحدة دول المنطقة، دافعاً إلى صدارة المشهد السياسي والاجتماعي والثقافي قوى التفتيت والتجزئة، وهذه تستفيد في أحيان كثيرة من تقاطع خيوط المصالح بينها وبين قوى إقليمية معروفة.

وقد زاد التدفّق المتسارع للتطورات وتزاحم اللاعبين على مسرح ضيق من صعوبة استيلاد مشروع عربي وإقليمي بديل، ووضع دول المنطقة وشعوبها أمام تحدّيات كبيرة وعقبات يصعب تذليلها ضمن ما هو قائم من معادلات وروى. ويزيد الأمر صعوبة نجاح القوى القديمة في التقاط أنفاسها وتمكنها من إنعاش خلايا الأنظمة السابقة، فيما تعجز القوى الجديدة عن احتلال موقع قدم ثابت على مسرح الأحداث. وهنا لا بد من الإشارة خصوصاً إلى الدور السلبي الذي أدته وتؤديه الربوع النفطية وفوائضها المتركمة في عرقله مسار التغيير وتعميق الانقسامات وإثارة العصبية، سواء داخل العالم العربي نفسه أو مع بعض دول الجوار. إضافة إلى ما تقدّم تعاضم المخاطر الاستراتيجية. ذلك أن ما يحدث في المنطقة لا يقف عند حدود إطاحة الاستقرار الداخلي، بل يفاقم الخلل القائم في موازين القوى مع العدو، ويستنزف دول المواجهة في صراعات داخلية مدعومة من الخارج، كما يعبر عن ذلك بصورة خاصة السعي المتواصل لتدمير الدولة السورية وتهديد وحدة العراق وغيره.

لكن بيئة المخاطر هذه حافلة بالفرص أيضاً. ففي خضمّ السيولة الإقليمية الراهنة وتحوّلات النظام الدولي طفت على السطح تيارات واتجاهات كانت معيّنة في السابق، وأسهم وجودها في توسيع المجال السياسي. وقد غدا تحكّم قوة عالمية واحدة بالسياسة العالمية أمراً صعباً، فيما البعد الإقليمي هو العنصر الغالب على النزاعات والقضايا العالمية على حساب البعدين المحلي والعالمي. كل ذلك يفتح أفق الوضع الراهن على الاحتمالات والإمكانات الآتية التي تمثل كل واحدة منها وجهة نظر مطروحة للنقاش:

- تزايد المصلحة المشتركة عند القوى والفئات المنخرطة في الصراع، والمتضررة في الوقت نفسه من امتداد نيرانه، في الوصول إلى تسوية تاريخية بين المكونات الأساسية في المنطقة مبنية على حوار عميق وتفاهات حقيقية فيما بينها. ويشكل ذلك حسب هذا الرأي فرصة سانحة لبناء نظام عربي وإسلامي يعزز التعاون بين دوله ويمهّد السبيل أمام الإصلاح السياسي والاقتصادي-الاجتماعي الذي بات مسألة حيوية للحفاظ على وحدة الكيانات السياسية الوطنية.

- انحسار التبعية، ففي ظل الحراك السياسي والشعبي في دول عربية عدة لم يعد سهلاً إخضاع المنطقة لمسار الارتهاق المطلق للإرادة الخارجية كما كان الأمر سابقاً. ويُعدّ اهتزاز الحدود السياسية الموروثة عن الحقبة الاستعمارية فرصة أخرى. فمع أنه فاقم خطر الجماعات التكفيرية على المدى القصير إلا أنه، حسب أنصار هذا الرأي، زاد من إمكانية نشوء مشروع عربي جديد قائم على التفاهم الداخلي والتضامن مع المحيط على المدى الأبعد.

- عودة الدولة المركزية محمية بالجيش، وهذا من شأنه محاصرة حركات العنف والتكفير وضمان الاستقرار. وهناك من يتفائل بإمكانية عودة مصر إلى تأدية دورها كقطب فعال وتوازي في المنطقة العربية.

إن مواجهة التحديات واغتنام الفرص يتطلبان مشروعاً عربياً جديداً، يتجاوز الانقسامات الراهنة ويتميّز برؤية شاملة وطموحة. وهذا يطرح أسئلة عن القوى الرافعة لهذا المشروع والمستعدة للانخراط فيه، وعن واجباتها وأولوياتها، ودورها في مسار التغيير المنشود.

لكن هذا المسار لا يكتمل بتغيير آليات إنتاج السلطة وتداولها فحسب، بل يستلزم توفير شروط تأسيسية وجيو-سياسية تتمثل خصوصاً

في ثلاثة أمور: أ- المصالحة بين المكونات السياسية والاجتماعية والعرقية والدينية في إطار المشاريع المذكورة، ب- التوازن مع العدو من خلال تعبئة القوة العربية الذاتية وإقامة تحالفات مناسبة مع المحيط، ضمن مسار مقاومة شامل بعيد الأمد. ج- التعامل بجدية مع التحدي الاقتصادي الذي ينشر المظالم الاجتماعية ويسهم في خلق بيئة مضادة للتغيير، تعزل العناصر الشابة خصوصاً عن المشاركة الفعالة في هذه العملية، وقد تجعلها رهينة في أيدي القوى العدمية والمتطرفة.

تحدي «المشروع النهضوي العربي»

بين المتغيرات الإقليمية وتهافت الفكر التفكيري

د. منير الحمش

تحتاج البلدان العربية في هذه الأيام موجة عاتية من الأحداث والنكبات تهدّد وجودها وتلقي الظلال على مستقبلها. فمن جهة تتصاعد نشاطات وتدخلات قوى الشر الغربية - الأميركية - الصهيونية الهادفة إلى استمرار إعاقه نهوض الأمة، ومنعها من الانطلاق نحو التحرّر والوحدة والانعقاد من براثن الجهل والتخلف. ومن جهة ثانية تتنامى الحركات التكفيرية التي لا تنفك تنخر في صميم المجتمعات العربية لتعيدها إلى ما قبل التاريخ.

وفي هذه الأجواء الملبّدة بالغيوم والكوابيس تستمر الأنظمة الحاكمة في ممارساتها الإقصائية، في استئثار عجيب للثروة والسلطة، في حين تقف الشعوب في حالة من الذهول والاستلاب للعقل والمنطق.

لكنّ يظلّ هناك بصيص أمل، يتمثّل في المقاومة والرفض الذي تبديه قطاعات واسعة من الشعوب العربية لما يخطط ويدبّر لها من برامج خارجية تهدّد وجودها ومستقبل أجيالها، وهي إذ لا تكفي بالرفض، وتستكمّله بالممانعة والانقلاب على ما يحدث ومقاومته، فإنها تسعى للتمسك بمشروعها النهضوي، وتقبل على تحدي تجديده ليتوافق مع المتغيرات الحاصلة ولا سيّما مواجهة قوى الظلام والتكفير.

إنجاز مشروعه العلمي «مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي». وكان من التوصيات التي توصل إليها هذا المشروع الكبير الإشارة إلى الحاجة إلى «مشروع نهضوي». وقد عقد المركز لهذا الغرض ندوة في عام ٢٠٠١ حضرها أكثر من مئة باحث عربي من مختلف التيارات الفكرية. واستغرق إعداد المشروع حوالي عشر سنوات أعدت خلالها أقر من مسودة أرسلت إلى العديد من المثقفين والمهتمين في أنحاء الوطن العربي وتمت مناقشتها على مستويات عدة إلى أن خرج المشروع بصيغته النهائية. أردت بهذا الاستشهاد الإشارة إلى أن وضع مشروع على هذا المستوى يحتاج إلى جهد كبير وحوار واسع من خلال عمل مؤسسي، ولذلك فإن ما سأورده من أفكار إنما يهدف إلى إثارة الموضوع مجدداً من زاوية الحاجة إلى تجديد وتطوير مشروع يستقطب الجهود النضالية والثقافية للأمة في أدق المراحل التي تمرّ بها والتي تستهدف وجودها ومستقبلها.

أولاً: نظرة تاريخية سريعة على المشروع النهضوي العربي

١- شهدت المنطقة العربية منتصف القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، حراكاً سياسياً وثقافياً واسعاً وبدأت ثورات قومية عربية من أجل التحرر والانعقاد من نير الامبراطورية العثمانية التي عملت على قمع التوجّهات القومية والاستقلالية الغربية. وكان ذلك بتأثير حدثين بارزين: الحدث الأول: مشروع محمد علي باشا وابنه إبراهيم في توحيد مصر وبلاد الشام وإقامة دولة عربية، فكان لهذه الدعوة أثر بليغ في تغذية فكرة الوحدة العربية وذلك في إطار مشروع إصلاحية وتحديثي.

والحدث الثاني: ظهور الحركة الصهيونية ومشروعها الاستيطاني، وقد لعبت هذه الحركة دوراً بارزاً في انقلاب الاتحاديين الأتراك مما نبّه بعض

المفكرين العرب للخطر الصهيوني على نحو مبكر.

كما تأثرت الدعوة القومية بالتجاهات والتيارات الفكرية التي كانت سائدة في ذلك الوقت، وأهمّها:

أ - الاتجاه الليبرالي العلماني والراдикаلي. بما في ذلك التيار الاشتراكي، وكان هذا الاتجاه سائداً في الغرب الأوروبي إلى جانب الأفكار الديمقراطية والعلمانية بعد أن تمت تغذيتها بالوطنية والقومية، وتأثر العديد من المفكرين والسياسيين العرب بهذه الأفكار فدعوا إلى إقامة حكم ديمقراطي يتساوى فيه الجميع، ويُفصل فيه الدين عن السياسة ويقوم على العلم الحديث وينادي بالوطنية والقومية.

ب - الاتجاه الإسلامي، ويضمّ توجّهات مختلفة تبدأ بالدعوة إلى الخلافة العثمانية والرابطة العثمانية بهدف بعث نهضة إسلامية تقوم على التوفيق بين الدين الإسلامي والعلم الحديث.

ويشمل هذا الاتجاه الدعوة إلى الرابطة الإسلامية والخلافة العربية، كما يضمّ الفكر الوهابي الذي كان يدعو في بدايته إلى حركة دينية تطهيرية تريد العودة بالإسلام إلى صفاته الأولى، إلا أن هذه الحركة تحوّلت إلى حركة دينية - سياسية رجعية بعد انضمام السعوديين إليها، مما جعل المثقفين العرب ينفرون منها ويعتبرونها عائقاً للحضارة والتقدم.

ج - الاتجاه العروبي أو القومي العربي، وهو القائل بأمة عربية ووحدة عربية على أساس علماني وقومي، ويدعو إلى الاستقلال التام عن الامبراطورية العثمانية باستخدام القوة.

د - الاتجاه العروبي الإسلامي وينادي بقومية عربية إسلامية، ويقول بأن كل مسلم هو عربي.

وشهدت الساحة الفكرية والسياسية قيام العديد من الأحزاب

والمنتديات والجمعيات التي تتجاذبها تيارات والتوجهات الفكرية والسياسية المعبرة عن المستويات الثقافية والسياسية السائدة في ذلك الوقت والتي عرضت برامجها السياسية والفكرية من خلال مروحة عريضة من الأفكار تتراوح ما بين الدعوات القومية والإسلامية والليبرالية والاشتراكية بتياراتها المختلفة الإصلاحية والثورية والاستقلالية. إلا أن أياً منها لم يخرج بمشروع نهضوي متكامل.

وفي هذه المرحلة جرت محاولة لتجميع القوى السياسية العاملة من خلال المؤتمر القومي الأول الذي عقد عام ١٩١٣ في باريس وحضره عدد من الجمعيات والأحزاب والشخصيات العربية في الوطن والمهجر من مشارب وتيارات متعدّدة. وقد دبت الخلافات فيما بينهم وخاصة في ما يتعلق بالموقف من الحكومة المركزية التركية والموقف من الدول العربية. وعندما وقعت الحرب العالمية الأولى انحاز الأتراك إلى جانب الألمان، بينما ثار العرب عام ١٩١٣ ضد الحكم العثماني بعد أن وعدهم الحلفاء بمساعدتهم في تأسيس دولة عربية مستقلة. ولكن بنهاية الحرب التي انتصر فيها الحلفاء انحسرت تركيا إلى حدودها المعروفة اليوم، وبينما نكث الغرب بوعده للعرب، مُنح اليهود في عام ١٩١٣ ما يسمّى بـ«وعد بلفور» وكان ذلك بداية الكوارث التي حلت بالأمة العربية في العصر الحديث، إلى جانب اتفاقية «سايكس بيكو» التي قسمت المنطقة العربية إلى دول ضمن حدود مصطنعة تحت الانتداب، لتبدأ مرحلة جديدة من النضال العربي في سبيل التحرّر والوحدة.

في المرحلة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية احتدم النضال وبدأ يأخذ سماتاً أكثر وضوحاً من حيث الأفكار والتنظيم. وشهد العالم صراعات جديدة بين قوى الحضارة الغربية منذ مطلع ثلاثينيات القرن

العشرين ما لبثت أن تحوّلت إلى مواجهات فعلية وحروب. وكان من الطبيعي أن يتأثر العرب بما جرى، خاصة في الحرب الأهلية الإسبانية التي أحدثت انقساماً في أوروبا، فوقف الاتحاد السوفياتي مع الجمهوريين الأسبان، في حين وقفت إيطاليا وألمانيا مع الطرف الآخر، وتمزق الضمير الليبرالي في الغرب بين المعسكرين. وكان لهذا الحدث صدى في الأوساط العربية لفت الانتباه إلى معنى الصراع بين اليمين واليسار، مثلما نبههم الاحتلال الإيطالي للحبشة سنة ١٩٣٦ إلى معنى الصراع بين الفاشية والديمقراطية، وبين القومية الكلية الجامعة والوطنية المتعدّدة ذات الطابع النسبي التي جاءتهم من غرب أوروبا.

لقد أثر تطوّر الصراع المثلث (الليبرالي - الفاشي - الماركسي) على التفاعلات في الوطن العربي، وانتقل تأثيره الفكري والنفسي إلى الناشئة العربية، ولعل أهم نتائج هذا الصراع في الوطن العربي أنه قلّل من حماس الجيل المخضرم باتجاه التغريب، وفتح أمام الأجيال الجديدة أفقاً جديدة لفهم حقيقة ما يجري من أحداث واضطرابات في العالم وفي الوطن العربي.

ويمكن القول بأن مرحلة ما بين الحربي شهدت حراكاً فكرياً وثقافياً هاماً في الأوساط السياسية والثقافية في الوطن العربي. فإلى جانب التراث الإسلامي والقومي تأثرت الحركات السياسية والفكرية العربية بثلاثة تيارات أساسية في الفكر الأوروبي السائد حينذاك وهي:

أ- الفلسفة الديمقراطية الليبرالية بنظامها الرأسمالي، وهي الفلسفة الأم المنبثقة عن الحضارة الأوروبية الحديثة والمتلازمة معها تاريخياً.

ب- الاشتراكية بمدارسها المختلفة بما في ذلك الماركسية.

ج- الفلسفة القومية الفاشية ذات الشعور القومي الطاغوي.

في أعقاب الحرب العالمية الأولى بدأ نشر الدعوة إلى «الديمقراطية العربية» وقيمها الليبرالية، وما يتبعها من مدلولات، خاصة بعد انهيار الامبراطوريات الاستبدادية القديمة في روسيا وألماني والدولة العثمانية. ويمكن القول إن الليبرالية بلغت ذروتها في الفترة ١٩٢٥ - ١٩٣٠ وشهدت المنطقة العربية ثلاث مدارس أساسية تتبنّى الفكر الليبرالي والقيم الغربية^(١).

المدرسة الأولى: المدرسة العلمانية الإسلامية، وهي المدرسة التي تبنّت شعاري «التحديث» و«العلمنة»، ومثلها مفكرون ليبراليون أمثال لطفي السيد ومحمد حسين هيكل وطه حسين وآخرون، ويتبلور حولها مصطلح «المسلمون العلمانيون» أو «دور العلمانية الإسلامية».

وعلى سبيل المثال كان طه حسين يرى أن «القومية المصرية» هي محور الشخصية الجماعية والولاء الفردي، وأن الحضارة الأوروبية العلمانية هي «العقيدة الأيديولوجية» المطلوبة لتلك الشخصية، وأن الإسلام والعروبة يمثلان رافداً مهماً ضمن الروافد المتعددة للتراث المصري المتوغل في القدم، ولكنهما لا يمثلان شيئاً أكثر من ذلك.

المدرسة الثانية: وهي المدرسة المنادية بـ «التغريب» و«العلمنة» الراضة لروح التوفيق الإسلامي، وفي اتجاه أكثر جذرية من الاتجاه الأول، وكانت هذه المدرسة تدعو إلى «القومية المصرية الفرعونية» في المقابل نجد في الشام صوتاً مشابهاً لصوت طه حسين، فهذا هو أدمون رباط يعرض في كتابه الصادر بالفرنسية تحت عنوان «الوحدة السورية والصيرورة العربية» ضرورة إنفاذ البصر في وجه فرنسا الحقيقية القادرة وحدها على تفهّم

١- حسين معلوم، الليبرالية في الفكر العربي، ص ٢١، منشورات المجلس القومي للثقافة العربية ١٩٩٦.

القضية العربية، وينادي باستيحاء القيم التحررية والإنسانية التي جسّدها الثورة الفرنسية، يدعو إلى قصر مفهوم «الوطن العربي» على آسيا العربية ومركزها سورية، ويرى أن مصر ما زالت منشغلة بذاتها، وأن المغرب ما زال غالباً عليه الشعور الديني الخالص.

المدرسة الثالثة: وهي «المدرسة القومية» الداعية إلى القومية العربية والوحدة العربية، ونشأ روادها على افتتان «لا شعوري» بالتجربة الليبرالية، خصوصاً تجربتها القومية. ودأب هؤلاء على النظر إلى أمتهم العربية نظرة «أوروباوية» متأثرة بالفكر القومي الأوروبي والتجربة الأوروبية في التوحيد القومي. وقد مثّل هذه المدرسة بقوة كل من ساطع الحصري وقسطنطين زريق. وكان رواد هذه المدرسة يعارضون أن يكون للدين أي تأثير سياسي ويتبنّون قضية العلمانية كما عرفها الفكر الليبرالي. وكان خلاف الحصري مع طه حسين حول أولوية العروبة أو المصرية حاسماً لشأن علمانية العروبة. ويرى الحصري أن العامل الثقافي اللغوي الشعوري لا العامل الديني هو أبرز عوامل تكوين القومية العربية، وأن الوحدة العربية لا بدّ أن تكون علمانية تفصل بين الدين والدولة.

وقد تشابكت الحلقات الفكرية عند رواد المنهج الليبرالي في الوطن العربي ما بين تحديث وإصلاح ونهضة مما يؤدي تلقائياً وحتمياً إلى الاستقلال والوحدة العربية.

وفي مسألة التحديث والإصلاح والنهضة نجد في التيار الليبرالي العربي من ينطلق من النظرة الإقليمية في عملية التغيير نحو النمط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الغربي (كما هو الحال في أوروبا وأميركا الشمالية) كما نجد التيار القومي الذي يطرح هذه المسألة في بُعدها القومي العربي.

وقد ارتبطت الدعوة إلى الليبرالية لدى المثقفين العرب بالقيم الغربية، ووصل الأمر لدى بعضهم إلى التعاطف مع سلطات الاحتلال الأجنبي باعتبارها مفتاح الحضارة والتحديث. بينما كانت قطاعات أخرى من المفكرين الليبراليين تعيش مأساة التصادم مع الغرب الأوروبي وقيمه الغربية عن روح الشرق.

لكن محمد حسين هيكل^(٢) يلفت إلى أن هؤلاء الذين درسوا في أوروبا وصدّقوا دعوتها إلى العلم والحرية والإنسانية اكتشفوا الوجه الآخر للحضارة الغربية في ممارسات الاستعمار الغربي تجاه الحرية في بلادهم.

وشملت المدارس الاشتراكية الغربية فروعاً متعدّدة من الاشتراكيات، من الاشتراكية الطوباوية والتعاونية والفاشية إلى الاشتراكية الديمقراطية العلمية الماركسية، وكان من الطبيعي أن تتأثر قطاعات واسعة من المثقفين العرب بالمدارس الاشتراكية الغربية حيث احتلت الأفكار الاشتراكية مكاناً في الحياة السياسية العربية. ونحا الفكر التقدمي القومي والعقلاني والتحرّري، عندما التقى بالفكر التحديثي الليبرالي، منحى التأكيد على أهمية العدالة الاجتماعية للتخفيف من حدة الفروق الطبقية.

ولم يكن للفكر الاشتراكي بمختلف مدارس، داخل الحركة الوطنية والقومية العربية، دوراً كبيراً في هذه المرحلة، إلا أن مما لا ريب فيه أن تأثيره على مجموع الحركة القومية وعلى آفاق مستقبلها كان موجوداً، خاصة من خلال تأكيده على جوهر المعركة ضد الهجمة الاستعمارية على المنطقة العربية بوجهيها الثقافي والاقتصادي. وقد عبّر الاشتراكيون عن تطلعات الفئات الاجتماعية الفقيرة ووجهوا الأنظار نحو الممارسات

٢- المرجع السابق، ص ٣٠-٣١.

الاقطاعية وأوضاع الفلاحين. إلا أن هؤلاء لم يستطيعوا نشر أفكارهم على نطاق واسع لعدة أسباب منها عدم وجود طبقة عاملة واسعة، والأمية السائدة بين الجماهير، فضلاً عن الغموض الذي كان يكتنف أفكارهم لدى عامة الناس وخاصة ما يتعلق بموقف الاشتراكية من الدين وعلاقة الشيوعيين العرب بالاتحاد السوفياتي.

إلا أننا نلمس في هذه المرحلة بوادر التأثير المتبادل بين الفكر القومي والفكر الاشتراكي الماركسي، لقد كان التيار الديمقراطي الثوري يحاول باستمرار إيجاد صلة بين الفكر العربي التقدمي والماركسية، كما كان العديد من المثقفين القوميين يتمسكون بالأفكار الديمقراطية التقدمية ويسلطون الأضواء على أهمية تحقيق العدالة الاجتماعية ويدافعون عن حقوق الفلاحين والعمال.

وتميّزت هذه المرحلة بحراك قومي عربي واسع تمثل في العديد من اللقاءات والندوات والمؤتمرات والبيانات حيث تبلور توجهاً قومياً من خلال مشروع نهضوي عبّر عنه البيان الختامي للمؤتمر التأسيسي لـ «عصبة العمل القومي»^(٣) عام ١٩٣٣ وتميّز هذا البيان بشموليته وصراحته وتعرّضه لواق الأمة العربية ومستقبلها. ولن نستطيع في هذه الورقة أن نورد جميع ما جاء في البيان لذلك نكتفي بتقديم خطوطه العريضة:

— يحدّد بيان العصبة نقاط الضعف ونقاط القوة لدى العرب، وذلك من خلال السير العميق للواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي. ويتضمّن في هذا الجزء نقداً عميقاً للواقع الاقتصادي والأخلاقي في المجتمعات العربية.

٣— عقد المؤتمر التأسيسي للعصبة في بلدة قرنايل اللبنانية ١٩٣٣/٨/٢٤ بحضور ٥١ قوماً عربياً من الشباب المثقف العائد معظمه من أوروبا بعد إنهاء دراسته، وهم من سورية ولبنان وفلسطين والعراق.

– يتطرقّ البيان للعلاقة بين العرب والاستعمار، ابتداءً من الثقة التي أولوها للغرب لدى تعهدهم بالوقوف إلى جانب الحلفاء في الحرب، والوعود التي قدمتها إنكلترا بوجه خاص، ثم حنثت بها.

– يقدمّ البيان تحليلاً معمّقاً لطبع الاستعمار الحديث ومنشأه الاقتصادي ويخرج بنتيجة هامة حول أساليب الخداع التي يتبعها الاستعمار في علاقاته مع العرب، موضحاً أهدافه في المنطقة العربية. ويكشف زيف الاستعمار عندما كان يعلن أنه يعمل على رخاء وازدهار البلاد التي يقوم باستعمارها.

– يكشف بيان العصبة ممارسات الاستعمار الآيلة إلى الإفقار «لتلهو الأمة بتكاليف العيش وتنحرف عن طموحها في العزّة والكرامة».

– تنبأ بيان العصبة بزوال الاستعمار، مرجعاً ذلك إلى:

– المعارضة الداخلية في الدول الاستعمارية.

– زوال تفوّقها والتنافس فيما بينها.

– الأزمة الاقتصادية.

– روح التحرّر لدى الأمم وثورتها على الظلم.

ويحدّد البيان الأهداف العليا للعصبة في:

١– سيادة العرب واستقلالهم المطلق.

٢– الوحدة العربية الشاملة.

وإذ يؤكّد بيان العصبة أن «الأمم لا تملك حق التنازل عن سيادتها واستقلالها» يرى بأن «النصر موقوف على تضامن العرب، وأن زوال السيادة أو الاحتفاظ بها موقوف على وحدة البلاد العربية، كما أن ازدهارها الاقتصادي ونهضتها الاجتماعية يتوقّفان عليها ويستحيلان بغيرها».

أما وسائل تحقيق أهداف الأمة فهي «القيام بنهضة عامة توقف التدهور، وتمنع دوام الانحلال القومي، ثم تنمي قوى الأمة وتوَلِّفها وتنظّمها وتوجّهها إلى الهدف القومي الأسمى. على أن تُؤسّس الحركة على أساس شعبي وتنظّم تنظيمًا محكمًا يضمن لها البقاء والطّراد والنشاط وحسن لقيادة».

ويطالب بيان العصبة بـ «توحيد حركة المقاومة القومية في الأقطار العربية وتضامن العرب وتأليف جهودهم والقضاء على النعرات الإقليمية بمعناها القاصر، ووصل ما انقطع من الروابط بينالصفوف المجاهدة من كل قطر، مع وضع برامج تُراعى فيها الظروف القطرية ضمن نطاق ضوابط محدّدة تمنع شذوذ العمل السياسي عن الأهداف العليا).

ويرفض المؤتمر الانتداب الأجنبي «وفق اتفاقية سايكس-بيكو» ويرفض كل هيئة أو «مؤسسة تقوم في ظلّ الاستعمار». كما يدعو إلى المقاطعة الصارمة والشاملة للصهاينة وينبّه إلى الخطر القادم من الحركة الصهيونية^(٤).

لا شكّ في أن بيان مؤتمر عصبة العمل القومي كان يمثل مشروعاً عربياً متكاملًا، كما أنه وضع الآليات والوسائل، ونادى بتنظيم حركة تحمل هذا المشروع وتضع البرامج في كل قطر عربي وتعمل على تنفيذه. لكن ما حصل بعد ذلك هو غير ما أراده قادة العصبة، فقد انقضّ الاجتماع ليتفرّق الحضور، ويعمل كل على طريقته، وكأن شيئاً عظيماً (البيان الختامي) لم يحصل.

٤- عُقد مؤتمر العصبة قبل قيام دولة «إسرائيل» وهو يشير إلى المقاطعة لأن بعض العرب كانوا يتعاملون مع الصهاينة، واليوم فشلت المقاطعة وقامت «إسرائيل»، والخطر الصهيوني حصل والقادم أعظم.

لكن بيان العصبية شكل نواة لعمل مجموعات عديدة على امتداد الوطن العربي، منه انبثقت حركتان قوميتان، كان لهما أبلغ الأثر في مسار العمل القومي، هما:

– حركة القوميين العرب.

– حزب البعث العربي الاشتراكي.

ولكل منها مشروعه وبرنامجه.

في المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية جرت أحداث هامة في أرجاء الوطن العربي وفي العالم. وكان من أهم هذه الأحداث وأعمقها أثراً:

١- تبلور قيام نظام عالمي جديد في إطار التفاهمات والاتفاقات الدولية التي نجحت عن صعود الولايات المتحدة وقيادتها للمعسكر الغربي الرأسمالي، وصعود الاتحاد السوفياتي وقيادته للمعسكر الاشتراكي، وتولي هذين القطبين قيادة النظام العالمي في ظل استقطاب حاد لدول وشعوب العالم ومن خلال هيئة الزم المتحدة ومجلس الأمن.

٢- كان أول إنجازات هذا النظام في المنطقة العربية هو قيام «دولة إسرائيل» وتحقيق الحلم الصهيوني.

٣- حصول البلدان العربية على استقلالها السياسي تبعاً، وتبلور قيام نظام عربي إقليمي يتمثل في جامعة الدول العربية التي بقيامها تم اختصار نضال الشعوب العربية في سبيل الوحدة والاستقلال، فكانت حصيلة التفاهم بين الأنظمة والدول الغربية المهيمنة على المنطقة العربية، فكانت بديلاً من الوحدة التي كانت الشعوب العربية تأمل بقيامها.

٤- مرّت الدول العربية في خمسينيات القرن الماضي بحالة من عدم الاستقرار السياسي، وتعرّض بعضها لانقلابات عسكرية، في حين

استقرت إلى حدّ ما أوضاع الملكيات والإمارات، وفي مصر قام الضباط الأحرار بقيادة جمال عبد الناصر بثورتهم عام ١٩٥٢. ثم توالى أحداث تاريخية مفصلية نورد فيما يلي أهمّ محطاتها:

- العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦.
- الحراك الشعبي ضدّ العدوان ومعارضة الأحلاف الغربية المطروحة (كحلف بغداد) وضدّ التدخل الأميركي (مشروع إيزنهاور).
- قيام الوحدة العربية الأولى في العصر الحديث بين مصر وسورية (١٩٥٨).

- سقوط الملكية في العراق.
- انفصال الإقليم الشمالي (سورية) عن الجمهورية العربية المتحدة (١٩٦١).

- الثورة الجزائرية.
- هزيمة حزيران ١٩٦٧ (احتلال كامل فلسطين وسيناء والجولان).
- لاءات الخرطوم الثلاث.
- أحداث أيلول الأسود في الأردن.
- وفاة عبد الناصر (١٩٧٠).
- الحركة التصحيحية التي قام بها حافظ الأسد في سورية (١٩٧٠).
- حرب أكتوبر (تشرين الأول) التي اشترك فيها الجيشان المصري والسوري في شنّ الحرب التحريرية ضدّ «إسرائيل».
- استخدام سلاح النفط في الحرب. وتساعد أسعار النفط وتزايد عائدات تصديره.

- زيارة السادات المشؤومة للقدس وما تلاها من تداعيات انتهت إلى توقيع اتفاقية كامب ديفيد والتطبيع مع «إسرائيل» وخروج مصر من جبهة المواجهة، ونقل مقر جامعة الدول العربية إلى تونس.

- الثورة الإيرانية.
- الحرب العراقية-الإيرانية والشروخ التي أحدثتها.
- العدوان على لبنان (١٩٨٢) واحتلال الجنوب وصعود المقاومة اللبنانية.
- غزو العراق للكويت وحرب إخراجها منها (١٩٩١).
- محادثات مدريد مع «إسرائيل» وفشلها (٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١).
- انهيار جدار برلين وتوحيد ألمانيا، وحرب يوغسلافيا، وانهيار الاتحاد السوفياتي وتفكيكه بعد سقوط الشيوعية (١٩٨٩-١٩٩١).
- اتفاق أوسلو (١٩٩٣).
- طرح شمعون بيريز مشروع الشرق الأوسط الجديد (١٩٩٤).
- طرح أوروبا مشروع «الشراكة الأوروبية-المتوسطة» (١٩٩٥).
- انسحاب «إسرائيل» من جنوب لبنان والانتصار التاريخي للمقاومة (٢٠٠٠).
- وفاة الرئيس حافظ الأسد، وانتخاب الرئيس بشار الأسد رئيساً لسورية (٢٠٠٠).
- الاعتداء على العراق واحتلاله (٢٠٠٣).
- العدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز ٢٠٠٦ وانتصار المقاومة الإسلامية اللبنانية.
- حركات الاحتجاج في تونس (أواخر ٢٠١٠) ثم في مصر (كانون الثاني) وسورية (آذار ٢٠١١).
- امتداد حركات الاحتجاج إلى البحرين واليمن، واحتلال ليبيا من قبل الناتو.

- تصاعد الإسلام السياسي، وتولّى الإخوان المسلمون الحكم في مصر، وتصاعد الأعمال الإرهابية، وتمدّد الإسلام التكفيري. وبعد عام من تولّى الإخوان المسلمين الحكم في مصر انهار نظامهم تحت الضغط الشعبي واصطفاف الجيش المصري إلى جانب الشعب (٢٠١٣).

- تصاعد العمل الإرهابي في أماكن متفرقة وفي سورية والعراق والإعلان عن قيام دولة الخلافة الإسلامية في العراق والشام بعد احتلالها الموصل (٢٠١٤).

ويمكن القول إن هذه المرحلة تميّزت بصعود المشروع القومي الذي تبناه عبد الناصر، بشقيه في العراق وسورية، فضلاً عن رفع شعارات قومية تقدّمية في كل من الجزائر وليبيا واليمن.

ولكن في المقابل شهدنا تراجع المشروع القومي، والندحداره، وتبدّى ذلك خاصة في انفصال سورية عن الجمهورية العربية المتحدة، ونكسة حزيران ١٩٦٧، وإخفاق عملية التنمية في البلدان التي رفعت شعارها، وفشل النظام العربي وإعاقة تنفيذ القرارات الاقتصادية الصادرة عن جامعة الدول العربية، كقرار الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة، وجميع القرارات الأخرى المتعلقة بزيادة حجم التبادل التجاري أو تنظيم انتقال العمالة العربية، فضلاً عن عدم تفعيل معاهدة الدفاع المشترك التي عقدت في وقت مبكر من حياة الجامعة.

المشروع الناصري:

في هذه المرحلة، أدرك عبد الناصر عمق كارثة الانفصال، وأجرى مراجعة شاملة خلص منها إلى وضع مشروعه القومي في صيغة جديدة تمثّلت في «ميثاق العهد الوطني» (١٩٦٢) و«الاتحاد الاشتراكي العربي»، و«التنظيم الطليعي».

وقد نظر عبد الناصر إلى الميثاق على أنه نتيجة تطلّعات إلى مستقبل مملوء بالأمانى ووسيلة نقل من مجتمع متخلّف اجتماعياً واقتصادياً إلى مجتمع متقدّم اجتماعياً واقتصادياً، كما أكّد على أن هناك تناقضات في المجتمع «يجب أن نعمل على حلّها بالوسائل العملية ما أمكن».

ولعلّ أبرز المبادئ التي أتى بها الميثاق:

- ارتباط مصر بالوطن العربي.
- ضرورة الثورة التي تستطيع بها الأمة العربية التخلص من الانحلال ومن روااسب الاستعمار والرجعية.
- الديمقراطية السليمة ينبغي أن نكون أساس الحكم.
- حتمية الحل الاشتراكي طريقاً إلى الحرية الاجتماعية.
- معركة الإنتاج هي التحدّي الحقيقي الذي يثبت في الإنسان مكانه الذي يستحقه تحت الشمس.
- العمل هو الوسيلة أمام المجتمع كي يحقق أهدافه.
- الوحدة العربية وتحديد مسؤولية مصر في صنع التقدم وحياته في العالم العربي.
- السياسة الخارجية لشعب مصر باعتبارها انعكاساً أميناً وصانعاً لعمله الوطني وهي: الحرب ضدّ الاستعمار والسيطرة، والعمل من أجل السلام، والمشاركة والتعاون الدولي من أجل الرخاء.
- وحدّد الميثاق القوى الاجتماعية-الطبقية التي يضمّنها التحالف الوطني الديمقراطي الواحد وهم: العمال والفلاحون والمثقفون والجنود والرأسمالية الوطنية. وهذه القوى تستطيع بتحالفها تحقيق الثورة الوطنية الديمقراطية.

وعلى الرغم من موقف عبد الناصر السلبي من الأحزاب فقد كان يدرك أهمية التنظيم الشعبي، فشكّل منذ بداية الثورة هيئة التحرير ثم أقام «الاتحاد القومي». وبعد فشل الاتحاد، بسبب استبعاد الحياة السياسية وغياب الديمقراطية واعتماد الإصلاحات القومية بالطريقة البروقراطية، لجأ عبد الناصر إلى تشكيل جديد تحت اسم «الاتحاد الاشتراكي العربي»، واعتبره الإطار السياسي الشامل لعمل قوى الشعب المتحالفة لتجسيد مصالحها وأهدافها.

إلا أن عبد الناصر كان يشعر بأن صيغة «الاتحاد الاشتراكي» كتحاليف لحشد الجماهير ودفعها للمشاركة في المجال السياسي ليست كافية، فأوجد داخل هذا التنظيم «تنظيماً آخر ملتزماً» تتوطّد أفكاره وغاياته ويكون أكثر صلابة وإيماناً وقدرة على العمل، وهو ما نصّ عليه الميثاق نفسه. ونتيجة المناقشات التي أجراها عبد الناصر مع عدد من تتوفر لديهم الخبرة في العمل السياسي والتنظيم الحزبي قرّر إحداث ما يسمّى «بالتنظيم السري» في إطار الاتحاد الاشتراكي، وأطلق على هذا التنظيم اسم «طليلة الاشتراكيين». وتمّ تشكيل خلايا هذا التنظيم داخل القوات المسلحة والوزراء وجريدة الأهرام. كما تمّ الاتفاق مع الشيوعيين المثرين على حلّ «الحركة الديمقراطية للتحرّر الوطني» والإفراج عن الموقوفين منهم، وانضمامهم إلى التنظيم الطليعي مع إسناد مواقع قيادية لهم فيه، فكان التنظيم الطليعي على هذا النحو محصلة التقاء قوى اليسار الوطني واليسار الماركسي في أهم قضايا الوطن وهمومه. لكن ظهور تناقضات جديدة داخل الاتحاد الاشتراكي وتنظيم الطليعة، ومع الإحساس بغياب فكر موحد تجاه التطبيق الاشتراكي، ومع تزايد الهجمة الرجعية، تم تشكيل تنظيم جديد داخل «التنظيم الطليعي» هو «تنظيم الدعاة» وحددت أهدافه باختيار وإعداد جماعة الدعاة للقيام بأعباء الدعوة الاشتراكية.

وسعى عبد الناصر إلى جانب عمله السياسي إلى إعادة تنظيم القوات المسلحة، ودخل في حرب الاستنزاف ضدَّ «إسرائيل»، وكان يعدّ لاسترجاع المبادرة والمقاومة.

مشروع حزب البعث العربي الاشتراكي:

في المقابل كانت هناك تجربة حزب البعث العربي الاشتراكي في سورية والعراق، وهي تجربة غنية، وتحمل مشروعاً قومياً، لخصه دستور الحزب الذي أقرّه المؤتمر القومي الأول التأسيسي (نيسان ١٩٤٧) بثلاثة مبادئ أساسية هي:

- وحدة الأمة العربية وحرיתהا.
 - شخصية الأمة العربية.
 - رسالة الأمة العربية.
- أما المبادئ العامة للحزب فقد جاءت مؤلفة من ١٣ مادة، أهمّ ما تناولته:
- ١- التنظيم القومي الشامل للحزب، فالحزب «حزب عربي شامل تؤسّس له فروع سائر الأقطار العربية».
 - ٢- القومية العربية: يؤمن الحزب بأن القومية حقيقة حيّة خالدة، أن الشعور القومي شعور مقدس يربط الفرد بأمتة.
 - ٣- الاشتراكية ضرورة قومية، والحزب الاشتراكي يؤمن بأن الاشتراكية ضرورة منبعثة من صميم القومية العربية، وأنها النظام الأمثل الذي يسمح للشعب العربي بتحقيق إمكانياته.
 - ٤- الديمقراطية وسيادة الشعب.
 - ٥- الانقلابية: وانقلابية الحزب أي ثوريته، تنص على أن الحزب

يرفض التطور البطيء والإصلاح الجزئي والسطحي، ويؤمن بأن أهدافه لا يمكن أن تتم إلا عن طريق الانقلاب والنضال.

٦- تكافؤ الفرص ومساواة جميع المواطنين في التعليم والحياة الاقتصادية وسائر المجالات.

والتقى الحزب من خلال المواقف السياسية مع عبد الناصر في تحالف نضالي ضد العدوان الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦، وازداد تحالفهما صلابة ضد الضغوط الأميركية والأحلاف الاستعمارية وضد الحشود التركية على الحدود السورية التركية، ثم كان اللقاء في تأسيس أول وحدة عربية في العصر الحديث وإقامة الجمهورية العربية المتحدة، إلا أن الخلافات بين قادة حزب البعث وعبد الناصر سهلت فيما بعد للقوى الرجعية والانفصالية إنهاء هذه الوحدة.

وبعد أن وصل الحزب إلى الحكم في العراق وسورية أجرى مراجعة لمواقفه وسياساته، وأقر في مؤتمره القومي السادس (١٩٦٣) وثيقة جديدة بعنوان (التقرير العقائدي) يستخلص من خلالها دروساً كبيرة، مما يطرح إعادة صياغة فكره ودفعه باتجاه التطور. مما يستجيب لمهام التغيير الثوري المطلوب، انطلاقاً من معرفة قوانين التطور الاجتماعي ودور الطليعة كعامل ذاتي في تحقيق الثورة. وينطلق التطور في فكر الحزب وعقيدته من الإقرار بوجود تناقض في المجتمع القومي ووجود صراع بين الطبقات يتميز بتروعه إلى تحقيق هدفين في آن واحد: الوحدة والقومية والقضاء على الاستغلال، وأن هذا التناقض لن يحل تلقائياً ولن ينتهي بالإرادة الطيبة ولا عن طريق تكديس الإصلاحات الجزئية.

ومن منطلقات الحزب النظرية الجديدة:

- تبني الطريق العربي نحو الاشتراكية، بدلاً من «الاشتراكية العربية»

اعتماداً على المنهية العلمي، وانطلاقاً من أن الاشتراكية نظرية علمية تختلف تطبيقاتها من بلد إلى آخر وفقاً لظروف ذلك البلد.

– اعتراف منطلقات الحزب الجديدة بالصراع الطبقي.

– التأكيد على أهمية التنظيم الشعبي، والهدف بناء مجتمع عربي ديمقراطي اشتراكي موحد.

– القضاء على التخلف والتجزئة والاستغلال، وانتصار الثورة الوحدوية الاشتراكية.

– السلطة التي سوف تبني الاشتراكية والمجتمع الديمقراطي الوحدوي، هي السلطة الممثلة للعمال والفلاحين والمثقفين الثوريين والبرجوازية الصغيرة، (التجارية والصناعية والخدمات) وما دامت البرجوازية الوطنية عاجزة عن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتقدم العلمي والتقني وإلغاء التخلف فإن على الثورة الاشتراكية الوحدوية أن تتصدى لتحقيق تلك الأهداف.

مشروع حركة القوميين العرب:

يعود ظهور حركة القوميين العرب إلى عام ١٩٤٩ من لقاء ضم بعض طلاب الجامعة الأميركية في بيروت الذين تجمعوا تحت اسم «كتائب الفداء العربي» وكانوا جميعاً من نشطاء «جمعية العروة الوثقى» ومن مريدي حلقات قسطنطينزريق.

ومنذ انطلاق الحركة التقليدي في الخمسينيات وحتى الانفصال ١٩٦١ كانت الحركة تدين العمل الحزبي وترفض مفهومه، وقد تبنت فكرة «الثار» وأضافتها إلى شعار الوحدة والتحرر.

وفي عام ١٩٥٦ عقد المؤتمر الأول للحركة تحت اسم «الشباب القومي العربي» ولم يستخدم اسم «الحركة» إلا عام ١٩٥٨.

ومنذ تأسيس الحركة حتى تصفيتها في شباط ١٩٦٩ مرّت بثلاثة أطوار إيديولوجية متميّزة هي:

١- الطور القومي التقليدي.

٢- الطور الاشتراكي العربي، وبدأ مع «المد الناصري» وخاصة بعد إعادة تأسيسها (عقب الانفصال عام ١٩٦١) كمَنطقة اشتراكية عربية طليعية للفئات الوسطى.

٣- الطور الماركسي، الذي بدأ بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧. وعيّرت المرحلة عما سمّي «الماركسية الجديدة» التي ظهرت في السياق العالمي غير المرتبط بالماركسية السوفياتية في العديد من بلدان العالم الثالث.

وتعرّضت الحركة لخلافات عديدة، بعضها إيدلوجي وبعضها الآخر وجهات نظر سياسية ومواقف، وكان أهمها ما نجم عن آثار نكسة أو هزيمة ١٩٦٧ وظهور الميل لتحليل النكسة تحليلاً طبقياً. فقد أصدرت اللجنة التنفيذية القومية للحركة عقب اجتماعها أوأخذ تموز ١٩٦٧ تقريراً حمل عنوان «الثورة العربية أمام معركة المصير» تضمّن «موضوعات (٥) حزيران». ومع أن هذا لتقرير كان متفقاً عليه بين الفريقين الراديكالي والقيادة التقليدية للحركة إلا أنه شكّل نقطة تجاذب فيما بينها. ورأى جورج حبش وهو القائد التاريخي للحركة «أن الفريق اليساري الطفولي حاول بجرأة انتهائية نادرة أن يقلب الحقائق...». وكان هذا رداً على وجهة نظر فريق يمثله محسن إبراهيم يدعو للالتحام بالناصرية، فجاء التقرير محاولة لوضع الحركة أمام إعادة بنائها وتحذيرها على أساس يساري ينطلق إيدلوجياً من تبني «الاستراتيجية العلمية» إيدلوجية الطبقة العاملة.

ولعلّ أهم «موضوعات (٥) حزيران» أنها تعتبر أن الجذور الموضوعية لنكسة حزيران تكمن في التكوين الطبقي للبورجوازية الصغيرة، وأن هذه الفئة أدّت دورها في مواجهة الاستعمار القديم ولم تعد مؤهلة لممارسة دور القيادة في هذه المرحلة. وإذ تعتبر الحركة أن «حرب التحرير الوطني الطويلة النفس مع الاستعمار» تتطلب تحولات هامة في مسيرتها تتمثل في نظام اشتراكي قادر على حماية الاستقلال الاقتصادي وتوسيع إطار الديمقراطية، فإنها تدعو إلى تحويل أجهزة الدولة إلى أداة ضاربة في يد الجماهير الكادحة، مما يتطلب انتقال مقاليد القيادة إلى الجماهير الكادحة الأكثر جذرية والملتزمة بالاشتراكية العلمية.

وشكّل هذا التقرير الأساس النظري لإعادة بناء حركة القوميين العربي وتجذرها يسارياً. وأدّى ذلك إلى إحداث فرز تنظيمي وإيدلوجي قُطبي في الحركة نجمت عنه انشقاقات واسعة نالت فروع الحركة في جميع الأقطار العربية.

المشروع النهضوي العربي؛

بتاريخ ٢٢/٢/٢٠١٠ أطلق مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت نص «المشروع النهضوي الوحدوي» الذي عمل المركز على إنجازه منذ نهاية الثمانينيات من القرن الماضي. هذا النص هو حصيلة تركيبة مكثفة لعشرات الدراسات التي خطّط لها المركز ونشرها في السنوات التي سبقت إطلاقه، وعقدت من أجل المشروع العديد من الندوات، وأُرسلت مسودته الأولية إلى عشرات المثقفين والسياسيين والاقتصاديين العرب في مسعى جدي لتوسيع قاعدة المشاركة في إنجازه إلى أن تمّت صياغته على النحو الذي أعلن.

ويشمل المشروع ستة مطالب دار حولها النضال العربي منذ النهضة العربية في القرنين الماضيين وهي:

- ١- الوحدة العربية من مواجهة التخلف أو النمو المشوّه والتابع.
- ٢- الديمقراطية في مواجهة الاستبداد بكل صوره ومستوياته كافة.
- ٣- التنمية المستقلة في مواجهة التخلف أو النمو المشوّه والتابع.
- ٤- العدالة الاجتماعية في مواجهة الظلم والاستغلال بصوره ومستوياته كافة.
- ٥- الاستقلال الوطني والقومي في مواجهة الهيمنة الأجنبية والإقليمية والدولية.
- ٦- التجدد الحضاري في مواجهة التجمّد الذاتي من الداخل والمسخ الثقافي من الخارج.

ومن الضروري أن تؤخذ عناصر المشروع ككل فهو لا يقبل التجزئة، وإن كان يُفهم منه أن يتمّ على مراحل، فهو سلسلة من المسارات المختلفة والمتفاوتة، وسلسلة من التراكمات المحكومة بقانون التعاون في التطور. ويستند المشروع إلى قاعدة عريضة من القوى صاحبة المصلحة فيه. ولما كانت القوى الاجتماعية العربية في حالة حراك شديد فإن أهداف المشروع النهضوي وقضاياها ستظل تنتج قواها الاجتماعية التي تحملها حين تجد مصلحة فيها. أما القوى السياسية لهذا المشروع فإنها قوى قيد التكوين مع نمو تناقضات الأنظمة الحاكمة، دون أن يعني ذلك تجاهل أدوات التيارات المتولّدة عن الفترة السابقة (أي التيارات القومية واليسارية والإسلامية والليبرالية). ويركّز المشروع على الحاجة إلى استبدال الأحزاب الشعبية (العقائدية والنخبوية) بالأحزاب الطليعية، أي استيلاء الأحزاب - الوسائل، بدلاً من الأحزاب التي هي أهداف بحدّ ذاتها. بحيث يعاد بناء

الصلة بين الحزب والناس، على نحو تصبح فيه المرجعية في العمل الحزبي للناس وليس للنص (العقائدي - الإيدلوجي).

ويلفت المشروع إلى ضرورة عدم الخلط بين الدولة والسلطة. كما يشير إلى موقع المنظمات غير الحكومية وعلاقتها بالأحزاب السياسية، مشيراً إلى دور أجهزة الإعلام في تكوين الرأي العام.

وبما أن تحقيق المشروع النهضوي يفترض تغييرات جذرية في المجتمع والسلطة، وفي العلاقة بين الدولة العربية بذاتها والأمة العربية والعالم، فإن الأهمية يجب أن تعطى للتغيير الديمقراطي السلمي.

أما آليات النهضة ومؤسساتها، فهي:

أ- المقاومة، بأي مشروع نهضوي لا تكون المقاومة مضموناً له هو مشروع هش وقابل للانكسار.

ب- نهوض الأمم لا يتحقق إلا بواسطة عمل عقلائي دؤوب في إطار مؤسسات تحمل المشروع النهضوي وتجسده.

ج- عملية النهضة أشمل من أن تنحصر في عمل سياسي مؤسسي بل تحتاج إلى مؤسسات تغطي المجال الاجتماعي برمته.

د- الحاجة إلى مؤسسات ثقافية تقوم على العمل الجماعي وعلى عقل مؤسسي تتحرّر من ظواهر الفردية واحتكار الرأي والقرار وانعدام تقاليد التداول على المسؤولية والسلطة.

ويقتضي وضع المشروع القومي الوحدوي موضوع التنفيذ توفر العناصر الآتية:

- وجود دعاة مؤمنين به، يحملونه إلى الآفاق الواسعة من الرأي العام العربي.

– تنظيم حلقات حوار موسّعة تضمّ مثقفين وصانعي قرار، ومراكز أبحاث ودراسات وأحزاباً وثقافات ومؤسسات المجتمع المدني، ليتحول هذا المشروع إلى قضية عامة.

– تكريس فكرة النهضة كهاجس وجعلها موضوعاً للتفكير.

– فتح المؤسسات الإعلامية منابرها لمناقشات موسّعة حوله.

– اعتماد آليات خاصة لمتابعة التنفيذ.

ثانياً: التحديات والمعوقات والفرص وأهمية التجديد

كلّما تقدّم المشروع العربي النهضوي خطوة تعاظمت التحديات وازدادت المعوقات وتقدّمت الانتكاسات والمواجع خطوات.

وتتداخل التحديات والمعوقات بين الداخل والخارج، وفي الداخل تتعدّد وتشابك العوامل والأسباب بجذورها المحلية وامتداداتها الخارجية.

التحديات والمعوقات الخارجية:

وتتمثل في الاستراتيجيات والسياسات الغربية – الأميركية تجاه المنطقة العربية، وقد أصبح من المتعارف عليه أن دوافعها، بعد إقامة «إسرائيل» ووضع اليد على الثروات النفطية والغازية، العمل الدؤوب في مختلف المستويات على حماية وجود «إسرائيل» وأمنها، واستمرار تدفق النفط والغاز إلى مصانع وأسواق الدول الصناعية المتقدّمة. فضلاً عن إبقاء عائدات تلك الثروة تدور في فلك دورة رأس المال العالمي، وقبل ذلك كله استغلال الموقع الجيوسياسي للمنطقة العربية، اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً.

وهذه الأهداف تستدعي العمل على ما يلي:

– نزع القرارات المصرية من أيدي أصحابها، وربط البلدان العربية، كل على حدة، بآليات ومصالح الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة.
– إعاقاة الوحدة العربية والقضاء على الأمل بتحقيقها.
– إعاقاة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية القطرية، أو القومية.
وبالتالي إجهاض المشروع النهضوي العربي، وإبقاء المجتمعات العربية في حالة من الجهل والتخلف. وإذا كان ذلك يقتضي التقسيم، كما حدث بعد الحرب العالمية الأولى، فإن اتفاقية سايكس-بيكو كانت كفيلة بذلك. أما الآن فقد أصبح الأمر يتطلب تفكيك وتفتيت المجتمعات العربية، وإعادةتها إلى ما قبل الوطنية والقومية، أي إلى الطائفية والمذهبية والقبلية، والهدف بالتالي لا يقتصر على إجهاض المشروع النهضوي العربي وإنما يرمي أيضاً إلى القضاء على أي أمل في إحيائه أو تجديده مما يهدد الوجود العربي ذاته.

التحديات والمعوقات الداخلية:

إذا كان الموقف الأوروبي-الأميركي-الصهيوني من المشروع النهضوي العربي قد أصبح واضحاً ومفهوماً فإن التحديات والمعوقات الخارجية لهذا المشروع أصبحت واضحة ومفهومة هي أيضاً. ولهذا فإن المواجهة الحقيقية تصبح في الكشف عن التحديات الذاتية والموضوعية مما يعزز القدرة على مواجهة التحديات والمعوقات الخارجية. ثم إن كشف الحقائق حول الأوضاع السائدة التي حالت دون تحقيق المشروع النهضوي العربي يجعلنا ننظر إلى مجموعة من التحديات والمعوقات التي تسوقها من خلال ثلاثة عناوين:

– أنظمة الحكم وأساليبها وممارساتها والعلاقة بين أهل الحكم والمواطنين.

– الحالة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

– النظام الإقليمي العربي، وما آل إليه العمل العربي المشترك.

ولكل من هذه العناوين تحدياته ومعوقاته وإن ارتبطت جميعها بهدف واحد.

١- أنظمة الحكم وأساليبها وممارستها والعلاقة بين أهل الحكم

والمواطنين

تنتهي أنظمة الحكم في البلدان العربية بوجه عام، ما عُرف منها بأنه تقدمي وقومي، أو تلك الأنظمة التي وصفت بالرجعية أو التقليدية، الجمهورية منها أو الملكية، إلى نمط واحد، ولو بدرجات مختلفة، يتصف بالاستثثار بالسلطة وإقصاء الآخرين، وهكذا فإن البلدان العربية تعاني بوجه عام من غياب الديمقراطية وممارسة الحياة السياسية الحقيقية.

ومن هنا تكتسب الحرية وحقوق الإنسان معاني إنسانية تجعل من الكرامة الشخصية مطلباً عاماً في مواجهة ممارسات السلطة الأمنية.

وقد سيطر النظام الحاكم في الدولة القطرية على الحياة السياسية وفكرها وثقافتها، مما جعله يتحكم في تطور مسيرة العمل السياسي ويحدّ من القدرة على تشكيل حركات سياسية ديمقراطية تمتلك برامج سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية تحظى بقبول جماهيري.

وقد عملت السلطات الاستبدادية بما لديها من أجهزة أمنية ومؤسسات، وبما تملكه من أدوات ووسائل وآليات، على إجهاض مثل هذه الحركات السياسية والحيولة دون بروزها، وتفتيتها إن قامت، وإضعافها في جميع المجالات.

وفي حين استطاعت الأنظمة الجمهورية التقدمية استيعاب قسماً من السياسيين والمثقفين والمفكرين ذوي التوجهات القومية واليسارية الموالية في مؤسسات الدولة فإنها أبعدت آخرين لأسباب مختلفة، وأصاب البعض منهم اليأس والإحباط والابتعاد عن العمل السياسي والثقافي والفكري. والذي ظلوا على قناعاتهم أدخلوا السجون والمعتقلات، كما تم استبعاد الإسلاميين المتشددين، والليبراليين الذين قوّضت معاقلهم الاقتصادية والاجتماعية بالتأميم والإصلاح الزراعي.

لكن الممارسات والسياسات المتبعة في هذه الأنظمة أفرزت فئات جديدة من رجال الأعمال الذين استطاعوا نسج علاقات خاصة مع كبار البيروقراطيين والمشاركة في حرف السياسات الاقتصادية وإنجرفاها نحو السقوط في مصيدة المؤسسات المالية والدولية وسياساتها الليبرالية.

من جهة أخرى أتاحت سياسة النفاق تجاه التيارات الدينية لقوى الإسلام السياسي العمل بحرية واسعة، فبرز ذلك التلاحم ما بين السلطة ورجال الدين العاملين في المساجد والدوائر الدينية.

أما في الأنظمة الملكية وشبه الملكية فقد تم اعتماد السياسيين من ذوي الميل الإسلامية المحافظة والليبراليين المواليين للغرب وللاقتصاد الليبرالي. وفي الوقت ذاته منعت هذه الأنظمة قيام أحزاب أو تنظيمات ذات توجه قومي - تقدمي، وقامت باعتقال من يرفض أو ينتقد السلطة الملكية المحافظة، مستخدمة في ذلك منابر الجوامع ورجال الدين المواليين من جهة، وأموال النفط من جهة ثانية.

٢- الحالة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

يلخص تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢^(٥) الأسباب التي حالت دون تحقيق التنمية الإنسانية العربية، بنواقص ثلاثة هي:

- نقص الحرية.

- نقص تمكين المرأة.

- نقص القدرات الإنسانية قياساً على الدخل وخاصة القدرة المعرفية.

وبعد غزو الولايات المتحدة للعراق واحتلاله عام ٢٠٠٣، استند الرئيس الأميركي السابق جورج بوش على هذه النواقص في طرح مشروعه (الشرق الأوسط الواسع أو الكبير).

إن الاعتماد على نموذج الاقتصاد الحر والرضوخ لسياسات المؤسسات الدولية أدّى إلى الإخفاق في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي يُعدّ سمة رئيسية من سمات الأنظمة العربية القائمة. وأدّى هذا الإخفاق إلى بروز عدد من الظواهر المرضية في الاقتصاد وفي المجتمع لعل أهمها الفقر والبطالة والامية، مما كرّس القاعدة الريعية للاقتصادات العربية التي تقوم على تصدير المواد الأولية وعلى السياحة والعقارات والاستيراد وأنشطة التجارة الداخلية والخدمات. وقد أسهمت هذه الأنشطة في سدّ أفق الإنتاجية فضلاً عن تكريس التفاوت في الدخل، في ما بين المناطق الريفية والحضرية، وفي تعريض الأمن الغذائي والمائي للخطر.

٥- أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وأعدّه فريق من المثقفين والاستشاريين العرب، وكان د. نادر فرحاني مؤلفه الرئيسي.

وساعدت البنية الريعية للاقتصاد على إنتاج وتكريس أنظمة سياسية استبدادية، على رأسها نخب حاكمة تعتبر أنها صاحبة الحق في التحكم بثروات البلاد الطبيعية ورقاب العباد، ومن أجل استمرارها في الحكم منعت قيام حياة سياسية ديمقراطية، لأن ذلك يعني تفكيك السلطة الاستبدادية والنظام الوراثي كما منعت تأسيس نظام يُعلي من شأن المساءلة والمحاسبة، ويقىم العلاقات المؤسسية في الدولة.

وأسهمت الأمية في إشاعة المزيد من صور التخلف في المجتمع، إذ تشير بيانات اليونسكو الصادرة عام ٢٠١٣ إلى أن عدد الأميين في البلاد العربية عام ٢٠١١ بلغ ٤٧,٦٠٣ مليون شخص ٦٦,٢٪ منهم من الإناث. وفي حين تبلغ نسبة سكان البلاد العربية إلى مجموع سكان العالم ٥,١٪ فإن نسبة الأميين في البلاد العربية تصل إلى ٦,٢٪ من عدد الأميين في العالم.

إن التخلف الاجتماعي المتمثل بالجهل والفقر والبطالة، مع تراجع الخطاب القومي التقدمي، واندفاع خطاب الإسلام السياسي، كان حصيلة لتراجع الحياة السياسية وغياب الديمقراطية والثقافة والمعرفة، مما سمح بانتشار الفكر التكفيري وقيام الحركات الإرهابية التكفيرية، الأمر الذي يشكّل تحدياً للمشروع النهضوي العربي وتهديداً للوجود العربي أيضاً.

وفي ظلّ هذه الأنظمة انتشر الفساد، وتحوّل إلى عامل مؤسّساتي يحول دون تحقيق النهضة ويقف في وجه أي محاولة جدية للإصلاح السياسي والاقتصادي والإداري.

٣- النظام الإقليمي العربي وما آل إليه العمل العربي المشترك:

يتمثل النظام الإقليمي العربي في جامعة الدول العربية والمنظمات والمؤسسات التابعة لها. وكان تأسيس الجامعة عام ١٩٤٥، برعاية بريطانيا ولاحقاً الدول الأوروبية والولايات المتحدة، بديلاً من قيام وحدة أو اتحاد عربي يحقق طموحات الشعوب العربية.

وقد عملت بريطانيا على الالتفاف حول التحرك الشعبي العربي المنادي بالوحدة، واحتواء هذا التحرك واستغلاله لخدمة مصالحها الاستراتيجية التي التقت مع أهداف الأنظمة العربية القائمة حينذاك، والهادفة إلى تكريس التجزئة ضمناً لاستمرارها في الحكم.

وهكذا فقد تأسست الجامعة العربية وهي تحمل ثلاثة متغيرات هي:

رغبة قومية في الوحدة ومصالح استعمارية تشوبها رغبة قوية في السيطرة، وأنظمة حاكمة ترى في التجزئة والقطرية و«السيادة الوطنية» استمراراً لوجودها.

وقد فشلت الجامعة في إيجاد استراتيجية عربية موحدة لمواجهة الأطماع الصهيونية، أو لمواجهة مشاريع الأحلاف الاستعمارية، وفيما بعد مشروع الشرق الأوسط الجديد ثم الواسع، كما أخفقت في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي. وكانت الجامعة، ولا تزال، أسيرة عاملين:

الأول: ميثاقها الذي لا تعدو الجامعة بموجبه أن تكون إلا مجرد مركز تباشر في العلاقات بين الحكومات بصورة اختيارية. فهي مجرد إطار تتم من خلاله المشاورات والمداولات وصياغة القرارات، التي تترك الحرية فيها للدول الأعضاء في مدى الالتزام بها.

الثاني: الخلافات السياسية والتناقضات بين الأنظمة العربية وسياسة المحاور. ولم تستطع الجامعة أن تحقق أو تنفذ قراراتها خاصة تلك المتعلقة

بمعاهدة الدفاع المشترك والوحدة الاقتصادية والتكامل الاقتصادي وغيرها. إلا أن هذه الجامعة عندما احتاج إليها الغرب ستُخدمت غطاء للعدوان على ليبيا، كما تُستخدم الآن في الحصار على سورية وتهديد أمنها ووحدتها. وفي حين ينصّ ميثاقها على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء فقد تدخلت في المسألة السورية حتى أنها سمحت لبعض أعضائها بتسليح وتمويل ما يدعى بالمعارضة المسلحة ضدّ دولة مؤسسة للجامعة العربية.

نحو تجديد المشروع النهضوي العربي: الفرص وأهمية التجديد

يمثل تجديد المشروع النهضوي العربي التحديّ الأبرز الذي تنطوي تحته جميع التحديّات الأخرى الخارجية منها والداخلية، فمنذ طرح مشروع النهوض العربي أواخر القرن التاسع عشر، وحتى الآن، مرّت المنطقة العربية بتجارب عديدة، تخلّلتها هزائم وانتصارات، كما تعرّضت لانتكاسات استطاعت أن تتجاوز بعضها، وبقي البعض الآخر يشكل ندوباً وجروحاً في الجسد العربي.

وأهمّ ما نحتاج إليه الآن من أجل التصدي لتحدي تجديد المشروع النهضوي العربي هو وقفة مراجعة تتضمّن إعادة تقييم للتطورات والمتغيرات على الساحتين الإقليمية والعالمية، وخاصة ما طرأ على العلاقات الدولية من مستجدات أفرزتها الأحداث منذ مطلع القرن الواحد والعشرين، ونخص منها بالذكر:

– صمود المقاومة اللبنانية، والانسحاب الإسرائيلي من لبنان عام

٢٠٠٠.

– تفجيرات الولايات المتحدة في ١١/٩/٢٠٠١ وحرب أفغانستان.

– غزو العراق واحتلاله عام ٢٠٠٣ وتصاعد نفوذ الولايات المتحدة.

– طرح الرئيس بوش مشروع الشرق الأوسط الواسع أو الكبير عام ٢٠٠٤.

– العدوان الصهيوني على لبنان ٢٠٠٦ وتنامي القوة العسكرية والمعنوية للمقاومة اللبنانية (حزب الله).

– الأزمة المالية – الاقتصادية ٢٠٠٨ وتساعد أزمة النظام الرأسمالي العالمي.

– التطورات التكنولوجية، وخاصة في مجال الاتصالات ونشوء مجتمع المعلومات.

– تساعد أهمية المعرفة والانتقال من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة.

– صعود الصين واستعادة روسيا لدورها العالمي.

– تبلور قيام قطب دول في مواجهة القطب الأمريكي (الغربي) يتمثل في دول البركس ومنظمة شنغهاي.

– ظهور ملامح لقيام نظام دولي جديد متعدد الأقطاب يحل محل قيادة القطب الواحد (الأميركي) للعالم.

ولكن الحدث الأهم حصل في المنطقة العربية، وهو قيام حركات الاحتجاجات في أواخر عام ٢٠١٠ في تونس، وانتقالها إلى مصر مطلع ٢٠١١، ثم انتقال الحراك الشعبي إلى ليبيا واليمن والبحرين وسورية، وتداعيات هذا الحراك، وخاصة في:

– استخدام جامعة الدول العربية كغطاء للعدوان على ليبيا من قبل الناتو، وما حصل بعد ذلك من أحداث لا تزال تعصف بليبيا وتهدهدها بالانقسام والحرب الأهلية.

– أحداث سورية، وما جرّته من كوارث ودمار ودماء.

- وصول الإسلام السياسي (ممثلاً بجماعة الإخوان المسلمين) في مصر إلى السلطة ثم انهياره. وما جاء بعد ذلك من أحداث وضعت مصر على طريق عهد جديد.

برز من خلال هذه الأحداث دور الإسلام السياسي الذي تحوّل إلى حركات تكفيرية استخدمت، ولا تزال، أبشع الأساليب اللاإنسانية التي بنجت عنها في ما بعد «الدولة الإسلامية أو دولة الخلافة» و«جبهة النصرة» بخلفية فكرية وهابية-قاعدية، وغيرها من الجماعات الإسلامية المتطرفة.

تطرح هذه التطوّرات مسائل غاية الأهمية لا تتعلق بأساليب الخروج من هذه المحنة فحسب وإنما تتعلق أيضاً بأهمية تجديد المشروع النهضوي العربي. وأرى أن يُعالج هذا الموضوع من خلال:

- التطوّرات والمتغيّرات التي ذكرناها على الساحتين الإقليمية والعالمية.

- سلبات المجتمعات العربية، التي أفرزت الجماعات التكفيرية مما يستدعي التوجه نحو تجديد المشروع النهضوي العربي من زاوية الأخذ بالاعتبار مسألتين على جانب كبير من الأهمية هما:

الأولى: تحقيق الأمن الإنساني بمفهومه الواسع، رداً على معاناة المواطن العربي التي أسهمت في تهيئة المناخ المناسب للفكر التكفيري.

الثانية: إعادة بناء الثقافة المجتمعية، ومواجهة الفكر التكفيري، وتغليب شأن وقيم المواطنة في مقابل الطائفية والمذهبية والقبلية والعشائرية.

ويشمل مفهوم الأمن الإنساني: التحرّر من الخوف، والتحرر من الحاجة، وحرية العيش بكرامة، وقد تم الاعتراف بأهمية الأمن الإنساني في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠٠٥ ثم في عام ٢٠١٠.

ويتطلب ذلك تركيز عملية التنمية بحيث تشمل تحقيق «أمن الإنسان» ضمن هذا المفهوم من عناصر أساسية أخرى للتنمية الإنسانية (الحرية والحكم السليم). كما أن المعرفة وحقوق الإنسان ضرورية للحكم السليم (الصالح).

أما إعادة بناء الثقافة المجتمعية ومواجهة الفكر التكفيري فتأتي في إطار إثارة مسألة «أزمة الثقافة العربية» وأبرز ملامحها غياب العقل النقدي العربي. وتبرز أهمية العقل النقدي من زاويتين:

الأولى: مواجهة التدفق الهائل للمعلومات فيمختلف المجالات المعرفية، مما يفرض وجود العقل النقدي القادر على تحليل تلك المعلومات وتصنيفها وفرزها ومن ثم تحويلها إلى معرفة.

الثانية: مراجعة الخطاب الديني، وجعل العقل هو محك الحكم الأخير، وبالتالي عزل الفكر التكفيري واستبعاد ما يمكن أن يزعم تماسك المجتمع ويهدد السلام المجتمعي، وبالتالي تغليب قيم المواطنة على قيم الطائفية والمذهبية والقبلية والعشائرية.

ويتطلب ذلك إحلال الحوار الثقافي في علاقات الأفراد فيما بينهم، وفيما بين المجتمع والدولة، مما يفترض إشاعة الثقافة الديمقراطية والقبول بالرأي الآخر، وتسريع عملية الانفتاح الديمقراطي والانفتاح على الثقافات الأخرى.

وفي هذا الإطار تبدو إشكالية تحديد المشروع النهضوي العربي، في مواجهته لمسألة الإسلام السياسي، والكشف عن مخاطر الفكر التكفيري على المشروع النهضوي وعلى تماسك المجتمع والسلم الاجتماعي، وإحلال الخطاب القومي محل الخطاب الإسلامي، وطرح مسألة علاقة الدين بالسياسة بجرأة ووضوح، والتمسك بمبادئ وأسس العقل النقدي وتكوينه انطلاقاً من كون العقل هو الحكم الأخير.

الصراع الجيو- استراتيجي على مصر

وماذا بعد؟

د. محمد عبد الشفيق عيسى

المسرح الجيوبوليتيكي للصراع:

ربما كشفت أحداث العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة (يوليو/ تموز - أغسطس/ آب ٢٠١٤) عن حقيقة بدت مستبطنة لوقت طويل، هي ما يمكن أن نطلق عليه "الصراع على مصر"، وإن شئت فقل: "الصراع الاستراتيجي على الدور المصري في المنطقة". وهو "استراتيجي" بدلالة الطابع الشامل لمكوناته الرئيسية والفرعية، والأفق الزمني البعيد لمداه التاريخي. أما "المنطقة" أو الإقليم الجغرافي الذي يمثل رقعة الصراع المكانية فهو ما يطلق عليه في الأدبيات السياسية الغربية "الشرق الأوسط". ورغم الغموض المحيط بمصطلح "الشرق الأوسط" وتعدد مدلولاته لدى المتعاملين معه يمكن تعريفه -إجراءياً- بأنه يمثل المشرق العربي بالإضافة إلى شطر من غرب آسيا مثل إيران، وشطر من آسيا الوسطى الجنوبية مثل تركيا. هذا علماً بأننا نقصد بالمشرق العربي الحزام الممتد من الخليج ماراً بوادي الرافدين إلى الساحل اللبناني مروراً بفلسطين التاريخية وسوريا التاريخية أيضاً، وتنضم مصر إلى هذا الحزام ليمثل الجميع ما أشرنا إليه تَوّاً بالمشرق العربي.

ونعلم أن بعض كتابات المنظمات الدولية تقسم المنطقة العربية إلى المشرق العربي (شاملاً مصر والسودان) والمغرب العربي؛ ويفضل البنك الدولي تعبير "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" - MENA - للدلالة على "المنطقة العربية" بالإضافة إلى إيران .

ويعرف أحد المحافل البحثية نفسه بأنه "المنتدى الاقتصادي للدول العربية وإيران وتركيا"، وربما تمثل هذه التسمية محاولة ذكية للهروب من الفخاخ المنصوبة أمام التسميات ذات الدلالة المحمولة سياسياً كالشرق الأوسط وغيره .

ويستخدم الباحثون القوميون العرب تعبير "الوطن العربي" مفضلين إياه على "المنطقة العربية" لما يشير إليه مفهوم "الوطن" من مدلول تاريخي - حضاري، بالمقارنة مع المدلول الجغرافي "للمنطقة". ونحن أميلُ إلى ذلك، غير أننا، وقد استبعدنا استخدام مصطلح "الشرق الأوسط - نفضل تعبير "المنطقة العربية - الإسلامية المركزية"، الذي يسمح بأن نضيف إلى الوطن العربي كلا من إيران وتركيا، وقد يسمح أيضاً بأن نضيف الغلاف الإسلامي في شرق إفريقيا والقرن الأفريقي .

وتتميز هذه المنطقة (العربية - الإسلامية المركزية) تحليلياً، من ناحية أولى، عن القطاع الآسيوي الشرقي الكثيف للعالم الإسلامي (المناطق الإسلامية في الهند + باكستان و إندونيسيا و أفغانستان وآسيا الوسطى)، كما تتميز تحليلياً، من ناحية ثانية، عن القطاع الإسلامي المقابل في غرب إفريقيا .

ويتماس مفهوم "المنطقة العربية - الإسلامية المركزية" على هذا النحو مع مفهوم إصطلاحي آخر نميل إلى استخدامه أيضاً في بعض المقاربات،

وهو (الإقليم العربي - الإفريقي) والذي يضم الوطن العربي مشرقاً ومغرباً، وإفريقيا جنوب الصحراء وخاصة امتدادها المنتهي عند تخوم إفريقيا الجنوبية (جنوب إفريقيا والبلدان الحدودية معها).

وفق التحديد الجيو-سياسي السابق، فإن الكيان الصهيوني «إسرائيل» يمثل (نبتاً شيطانياً) غريباً تماماً عن تربة الإقليم، المنطقة العربية- الإسلامية المركزية، ومن هنا دأبت دوائر السياسة والكتابة الغربية، ومن لفّ لفّها، على محاولة استزراع ذلك الكيان بدءاً من الكلام بالذات: حيث مصطلح "الشرق الأوسط"، وحبذا "الشرق الأوسط الكبير".

مكوّنات الصراع الاستراتيجي ومحورية الدور المصري :

فى ضوء ما سبق، تحتوي «المنطقة» سواء بتعريفنا-أي: العربية- الإسلامية المركزية، أو تعريفهم-أي: الشرق الأوسط، على أربعة مكوّنات تمثل "عقد اشتباك" على الصعيدين الدولي والإقليمي: أولها مادي - طبيعي، هو مخزون النفط والغاز، وثانيها بشري- جغرافي، هو الوجود «الإسرائيلي»، وثالثها ورابعها من قبيل الإرث التاريخي الحضاري ومقوّمات الهوية، وهما العروبة والإسلام .

النفط و«إسرائيل» والعروبة والإسلام إذن رباعية غير منفصمة في جدل الاشتباك المعقد والصراع الاستراتيجي في منطقتنا، ومن حولها تدور دوائر "المنازلة" الكبرى بين القوى الدولية على تنوعها بين قديمة وجديدة، كبرى أو متوسطة، مهيمنة أو ساعية إلى الهيمنة أو مضادة للهيمنة. وتدور من حول الرباعية أيضاً دوائر المنازلة بين القوى الإقليمية الرئيسية أو النافذة: فعلى قاعدة الصراع من حول النفط تبرز السعودية، وعلى قاعدة الصراع من حول الإسلام والنفط تبرز إيران، فيظهر لها

دور من حول «إسرائيل»، وعلى قاعدة الصراع حول الإسلام الحضاري تبرز تركيا . وفي الصراع المتولد من الوجود الصهيوني - الإسرائيلي في «المنطقة» يبرز الدور المصري كأولوية أولى بفعل سابقة الاشتباك العسكري وبفعل علاقة «الجوار». وبحكم تلوينات المسار الحضاري للعصور الوسطى الإسلامية برز الدور الثقافي لمصر الوسيطة والحديثة، ثم إذا بها في العهد الناصري (١٩٥٢-١٩٧٠) تؤدي دور «قاعدة الارتكاز» لحركة القومية العربية، وقد برهنت خلال جولات الصراع العربي-الصهيوني على دورها المحوري، إيجاباً وسلباً، عبر منعطفات الكرّ والفرّ المتتابة بعد ١٩٤٨ حتى الآن. ثم هي، مصر، برهنت على دور «حائط الصد» أمام مخزون النفط والغاز في الخليج.

وفي جميع هذه الأحوال صارت مصر القوة الإقليمية الوحيدة تقريباً التي تلتقي عند عقدتها خيوط المكوّنات الأربعة من النفط إلى الكيان الصهيوني، ومن العروبة إلى الإسلام. وتأكّدت هذه المكانة كمكانة ذات طابع مهيمن بحكم القوة، أو الإمكان، بالمفهوم الأرسطي، وإن لم يكن بحكم الواقع أو الفعل. شواهد ذلك: اكتمال تكوينها السياسي النسبي المؤهل لقيام دولة بالمعنى الحديث، ثم مؤسسة عسكرية متينة، تعاقبت عليها عهود متناقضة من «توسعية» محمد علي إلى «وطنية» أحمد عرابي ثم «قومية» جمال عبد الناصر، وأسلمت زمامها من ثم إلى انكفائية وانهزامية (السادات-مبارك) إلى أن برزت من الركام كقوة سياسية محلية ذات وزن مسيطر إقليمياً بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ .

وإلى جانب مشروع الدولة وقوة الجيش تهيأ لمصر خلال القرنين الأخيرين معدل مرتفع، بالغ الارتفاع، للنمو السكاني، وصل بتعداد النّسَم إلى قرابة المئة مليون في أفق الربع الأول من القرن الجديد، مع سبق

تمديني مبرز بالمقارنة مع سائر البلدان العربية طوال قرن وثلاثة أرباع القرن تقريباً (١٨٠٥ مع محمد علي - ١٩٧٥ مع الطفرة النفطية الأولى) إلى جانب إنجاز اقتصادي - تعليمي تنموي معتبر خلال عهد ثورة ٢٣ تموز/ يوليو (١٩٥٢-١٩٧٠) .

ومن تمازج الحقيقتين: التقاء خيوط المعادلات الأربعة عند العقدة المصرية، ومقومات القوة السكانية - العسكرية، والاقتصاد - سياسية، تمت تجربة الدور القيادي المحرّك خلال فترة الزعامة الناصرية، حيث حققت نجاحاً مشهوداً في أداء مهمة القيادة والزعامة على الصعيد العربي. وتم ذلك استناداً إلى فاعلية المحرّك "القومي"، حتى بدت وكأنها المحرّك الوحيد تقريباً في المعارك ذات الطابع العربي المشترك خلال الفترة الذهبية لعشرين سنة تقريباً (١٩٥٤-١٩٧٤) منذ تأهل شخص عبد الناصر للقيادة "المنفردة" كزعيم كارزمني من قلب ما يعرف "بأزمة مارس" الداخلية عام ١٩٥٤، حتى حرب أكتوبر ١٩٧٣ وما صاحبها وأعقبها من طفرة أسعار النفط الأولى .

الدور المصري المنقوص

لئن كانت طبائع الصراع الاستراتيجي تؤكّد من حيث المبدأ محورية الدور المصري في المنطقة العربية الإسلامية المركزية فإن الحدود والقيود Constrains المفروضة على هذا الدور جعلته دوراً منقوصاً إلى حد بعيد .

وقد تكشف هذه الحقيقة بعد «الفترة الذهبية»: (١٩٥٤-١٩٧٤) بفعل عاملين أساسيين :

أولهما: عامل موضوعي، ذلك أن موازين القوة الاقتصادية في الحقبة النفطية (بعد ١٩٧٥) غيّرت جذرياً من تراتبية القدرات النسبية المقارنة على المستوى العربي العام، فلم تعد مصر السبعينيات وما بعدها هي مصر الأربعينيات والخمسينيات والستينيات من القرن العشرين .

تحوّلت مصر من دولة جاذبة للبشر إلى دولة طاردة للعمالة المهاجرة إلى حيث الأجور الأعلى في مرابع النفط، ولم يعد الاقتصاد العربي اقتصاد الزرع والضرع، ولا اقتصاد الصناعة، وإنما صار محوره المال من البترول والغاز، فتراجعت مصر بمقاييس معدل النمو الاقتصادي ومستوى الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي .

وناءت مصر بأحمالها مع التحوّل الجذري في بنية النظام السياسي المحلي منذ ظهور السادات، اعتباراً من منتصف السبعينيات بالذات، حيث صعدت قوى اجتماعية ذات مصلحة في تصفية إرث ثورة يوليو، باتجاه التبعية للرأسمالية العالمية ومهادنة الكيان الصهيوني بل والخضوع لإملاءاته. وإذا بهذه البنية السياسية المحلية قد ساندتها بنية مستجدة لما أصبح يسمّى بالنظام العربي الرسمي، تحت "قيادة" نفطية، موالية للرأسمالية العالمية أيضاً، ثم بنية هيكلية للنظام الدولي الجديد بقيادة غربية سرعان ما أسلمت زمامها- بعد انهيار الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١- إلى "قوة عظمى وحيدة" هي الولايات المتحدة الأميركية، راعية المشروع الصهيوني المتحوّل إلى مشروع «إسرائيلي» يتحوّل بدوره إلى مشروع «دولة يهودية»..!

وهكذا، وإلى جانب العامل الموضوعي المعزز لانزواء الدور المصري، أتى العامل الذاتي ممثلاً في النظام الساداتي ثم المباركى الذي اكتفى بدور "الراعي الصغير" في مزرعة غربية مدارة أميركياً وحيث يلعب الكيان

الصهيوني دور "كلب الحراسة الخلفي" المدجج بالسلاح، مع خلل تسليحي وعملياتي فادح إزاء مصر بالذات .

ومن التقاء العاملين الموضوعي والذاتي أصبح جمهور عريض من المجتمع المصري أكثر ميلاً الى محاولة اتقاء الأضرار، عزلةً أو اعتزالاً، انتظاراً للحظة الانفجار ... وها هي جاءت اللحظة في الخامس والعشرين من كانون الثاني/يناير، وتبعته أعاصير " الصدمة والارتطام " في أجواء الانفلات طوال عامين أو ثلاثة أعوام (حتى أواخر ٢٠١٣) أعقبها إعصار فيه نار، فاحترقت دول الجوار المصري العربي جميعاً أو كادت (ليبيا - السودان - فلسطين - ومنها إلى سوريا والعراق ...).

هذه إذن مصر التي يخوض جميع الفرقاء الدوليين والإقليميين صراعاً ضارياً من حولها، وهي تلملم شتات قوتها المبعثرة، في قلب تحدٍّ وجوديٍّ يطيح بالدول أو (أشباه الدول) من فرط التمزق الأهلي من حولها . وها هي مصر التي قال فيها صلاح البيطار في حديث له أثناء ندوة لمركز دراسات الوحدة العربية في أواسط الثمانينيات (لعلها ندوة "القومية العربية في الفكر والممارسة") - وهو ثاني اثنين أسسا "حزب البعث العربي" عام ١٩٤٧ - قال بألفاظ مقاربة: (مصر ليست بروسيا العرب حتى نسير خلفها - ولو كانت بروسيا العرب لسرنا خلفها جميعاً) .

ويشير صلاح البيطار هنا إلى الدور التاريخي القيادي الذي لعبته بروسيا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في تحقيق مشروع الوحدة الألمانية بين الولايات الألمانية الثلاثمائة، بدءاً من تأسيس الاتحاد الجمركي (الزولفرين) وانتهاءً بمحاربة أكبر أعداء المشروع الوجودي وخاصة فرنسا، تتويجاً بما يعرف بـ "الحرب السبعينية" عام ١٨٧٠ والتي انتهت بدخول وزير الحرب البروسي، بسمارك، قصر فرساي بباريس، وإعلان

قيام دولة ألمانيا الموحدة. وكان ذلك إيذاناً بعصر أوربي كتلوي جديد تربعت فيه ألمانيا على عرش الإمبراطورية والعسكرية حتى نشوب الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٩).

تجاذبات القوى الإقليمية والدولية حول الدور المصري:

في ضوء كل ماسبق، نقدّم فيما يلي رسماً أولياً للوحة التجاذبات الإقليمية و الدولية من حول مصر ودورها في المنطقة دون أن نحيط بها جميعاً حق الإحاطة، وإنما نلّم بها إماماً، على نحو إمامة الطغرائي في شعره القديم، متحدثاً إلى صديقيّه قبل المرور على مطارح حبيبته (مي):

ألمأبميّ قبل أن يطرح النوى بنا مطرحاً أو قبل بين يزيلها
فإلا يَكُنْ إلا تعلّل ساعة قليلاً فلنّي نافع لي قليلها

أولاً: القوميون العرب في المشرق

نقصد بالقوميين العرب في المشرق الشخصيات والقوى والتيارات والأحزاب التي تأمل، وقد تسعى، لتحقيق مشروع الوحدة العربية انطلاقاً من وجود روابط معينة ذات طابع حضاري - تاريخي بين أبناء المنطقة التي تتحدث العربية بشكل عام (من الخليج إلى المحيط). ويتفاوت هؤلاء القوميون في مدى اقتناعهم العقيدى بهذا الهدف، وفي مدى قبولهم للعمل من أجل هذا الهدف أو المشاركة في تحقيقه بالفعل.

ويتركز القوميون العرب بهذا المعنى في منطقة "المشرق العربي". بمعناه الضيق، مع استبعاد مصر والخليج من "المشرق". بمعناه الواسع، أي ما يمكن أن نسّميه "الشرق العربي" وما كانت تعتبره الأدبيات الغربية «الشرق الأدنى» والذي يضمّ معظم البلدان العربية الواقعة جغرافياً إلى الشرق من

قناة السويس وشبه جزيرة سيناء المصرية، أي ما يطلق عليه الشام (سوريا ولبنان والأردن وفلسطين-سوريا الكبرى وفق البعض) إضافة إلى العراق، وهو ما كانت بعض الأدبيات الغربية تسميه بالهلال الخصيب.

ويشكل القوميون العرب بهذا المعنى تياراً عاماً رئيسياً ذا وزن أساسي، وربما مسيطر، في المنطقة المذكورة؛ على خلاف الحال مع منطقة المغرب العربي، اعتباراً من ليبيا وصولاً إلى موريتانيا، مروراً بتونس والجزائر، حيث الاتجاه القومي العربي، بمعناه المذكور، ضعيف الوزن النسبي لدرجة يمكن معها، ولو جزئياً، إهماله في حساب الأوزان المسيطرة للقوى السياسية والاتجاهات الفكرية الكبرى- ربما باستثناء موريتانيا .

والرأي عندنا أن القوميين العرب المشاركة قد يسودهم إزاء مصر اتجاه يمكن التعبير عنه بحلم استعادة عصر الزعامة الناصرية. ولكن التاريخ لا يعود إلى الوراء، كما يقولون.

ودون خوض في التفاصيل المعلومة، نرى أن الزعامة الناصرية قد أقامت سياستها العربية والخارجية على بناء مشروع معين للوحدة العربية، انطلاقاً ربما من كونه يمثل تعزيزاً لركائز النظام السياسي في الداخل المصري وأن الحدود الشرقية لمصر تمثل نقطة الارتكاز للأمن الوطني المصري، ومركز التهديد الرئيسي في نفس الوقت. وبهذا المعنى فإن تلك الزعامة تمثل استثناء كبيراً في التاريخ المصري كله على غرار الاستثناء التاريخي لزعامة صلاح الدين الأيوبي (بطل حطين) وزعامة سيف الدين قطز والظاهر بيبرس (بطلي عين جالوت) .

وعلى هذا النحو تعتبر ظاهرة الزعامة الاستثنائية ذات البعد العربي الإيجابي في التاريخ المصري نادرة الحدوث، وليس منها مشروع محمد علي الإمبراطوري العسكري والمجاني للشعب المصري بقوامه الفلاحية الكثيف.

وعدا عن استثنائية الزعامة الناصرية فإن الظروف الموضوعية المصاحبة لانبثاق وتبلور هذه الزعامة، محلياً وعربياً ودولياً، تغيرت جذرياً، بما يجعل من الصعوبة بمكان إعادة انتاج ظاهرة ”عصر عبد الناصر“ من جديد .

ولكن القوميين العرب المشاركة، وقد تمنّوا في الحلم استعادة الدور المصري عربياً على النموذج الناصري من مطالع الخمسينيات إلى مطالع الستينيات من القرن المنصرم، يرون كل خروج عن مسار «الحلم» بطابعه «الرومانسي» في عالم الحقيقة انحرافاً يستحق الإدانة الصارمة والقطع معه، حتى لو لم يكن البعض منهم يحمل تقديراً خاصاً لشخص جمال عبد الناصر أو توجهاته الاجتماعية والسياسية.

ولو أنصف القوميون العرب المشاركة لسلّموا - مع صلاح الدين البيطار- بأن «مصر ليست بروسيا العرب» - وهى كذلك بالفعل : غير قادرة، بل وربما بدت أحياناً غير راغبة أيضاً، بمعنى معين، وفي الأمد المنظور، على أداء دور بروسيا في المشروع القومي الألماني.. فما الحل؟

لقد توقف القوميون العرب المشاركة كثيراً أمام موقف النظام المصري الحالي، ورئيسه بالذات، في مواجهة أزمة العدوان الإسرائيلي على غزة (يوليو/أغسطس ٢٠١٤) ورأوا فيه تخاذلاً مبيناً من المنظور العربي التحرري، إذ قبل بدور «الوسيط» بين «إسرائيل» وفصائل المقاومة المسلحة، ورأى البعض منهم فيما أسمى بالمبادرة المصرية «مبادرة صهيونية بامتياز» أو «صهيو-أميركية» على الأقل.

وكان ذلك الموقف، في جزء منه، انعكاساً لموقف معيّن إزاء مصر - على صعيد علم النفس السياسي - قائم على ”استعادة الحلم“، مما نعتبره في واقع الأمر بمثابة محاولة ”استعادة الوهم“، ربما انطلاقاً من الشعور السيכולوجي بالفجيعة لدى «المحب الذي خُدع».

ونضيف إلى ذلك أن موقف النظام المصري محكوم إلى درجة عالية بهاجس الأمن في ضوء التهديد الداخلي ذي الطابع النظامي، والمسلط من قبل تيار ”الإسلام السياسي“ بقيادة جماعة الإخوان المسلمين، وفي ضوء التهديد الخارجي ذي الطابع البنيوي - الوجودي متجسداً في سقوط أو ”احتمال سقوط“ دول الجوار المصري في وهدة الاقتتال المحلي، و التدخل الأجنبي.

نضيف إلى ما سبق أيضاً اعتقاداً جازماً وقر في أذهان رجال المؤسسة الأمنية - العسكرية المصرية بعد الثلاثين من حزيران/يونيو ٢٠١٣ أن بعض فصائل المقاومة في غزة تمثل شريكاً لجماعة الإخوان المسلمين بالذات في محاولة زعزعة استقرار النظام الحاكم الوليد. ويضاف إليه أيضاً ”تحالفات اضطرارية“، وجد النظام الحاكم الوليد نفسه منغمساً فيها حتى أذنيه، مع بعض بلدان منطقة الخليج، تحت وطأة دعم مالي غير مسبوق، ونادر النظير في العلاقات المتبادلة بين الأنظمة الحاكمة في المنطقة العربية، مما يضعه أمام اختبار قاس في لعبة ”الشد والجذب“ الاقليمية والدولية، ويحدّ إلى درجة خطيرة من هوامش الحركة الحرة لدى النظام المصري الوليد.

وأخيراً نذكر أعباء العلاقة المصرية-الإسرائيلية الرسمية من ميراث «كامب ديفيد» و«معاهدة السلام» في ضوء اختلال فادح في التوازن التسليحي والعملياتي مع الكيان الصهيوني، مما يستلزم جهداً مستمراً لفترة زمنية ممتدة، إن صدقت النيات، لردم الهوة وعبور الفجوة التكنولوجية والاستراتيجية مع هذا الكيان.

في ضوء هذه «القيود» يتحرك النظام الحاكم الوليد مكبلاً بأغلال ثقال، فبدا وكأنه مهيض الجناح إذ يحاول الفكاك من الأسر وهو يقدم رجلاً ويؤخّر أخرى، في غمار السعي إلى تحقيق ما سمّي بالتهدئة أو الهدنة طويلة الأمد بين المقاومة الفلسطينية المسلحة والعدو الصهيوني.

فى هذا السياق المعقد بالذات يعتمد القوميون العرب المشاركة إلى لمس الجرح النازف، وربما فتح ذاك الجرح، بدون مخدر، إذا صح هذا التعبير، لوضع النظام الحاكم الوليد فى مصر فى ركن شديد.

ولربما بدا موقف «القوميين» فى هذا السياق، ولو فى الظاهر، أقرب إلى مطالبة مصر بأن تتولى «العبء الرئيسى» فى مواجهة العدو الصهيونى نيابة عنا نحن العرب جميعاً، بطريقة «كل شىء.. أو لا شىء» مع موقف مبطن أو ظاهر، غير ودّى على كل حال. وكأن مصر عادت من جديد إلى خمسينيات وستينيات قرن مضى، وعاد زعيمها الغائب من رقاده الأبدى العميق.

فما البديل ؟

لا نزعم أن لدينا بديلاً ما، وإنما نضع ما بسطناه من نقاط أمام مائدة البحث القومى الأمين، لتدارس الأمر الجلل، وإعادة بناء موقف عربى تجاه مصر فى ظرفها الراهن والمتوقع . فهل نفعلها ؟

ثانياً: الخليج - السعودية

كيف تبدو «لعبة الشدّ والجذب الخليجى» إزاء مصر والدور المصرى فى المنطقة الآن وفى المستقبل القريب ؟

وإذا ذكرنا الخليج نذكر السعودية بصفة أساسية، وإلى حد ما «الإمارات العربية المتحدة»، وإلى حد أقل: الكويت، وقطر أيضاً.. لم لا ؟ ولكننا نركز على المملكة العربية السعودية لدورها المسيطر على الصعيد الإقليمى - الفرعى للخليج .

فماذا تريد السعودية من مصر ؟

تريدها إلى جانبها. وما هو جانبها ؟ إنه فيما يبدو، خلال اللحظة الراهنة، جانب المواجهة المفترضة مع إيران، ومع ما تعتبره تهديداً ماثلاً من تيار ”الإسلام الجهادي“ من السنّة، ومع ”الإسلام الشيعي“ أيضاً، إذا صح التعبير .

ولكن المحدد الرئيسي للموقف السعودي، من بين ما سبق، هو الموقف إزاء إيران، ومنه تتفرع وتشتق المواقف الأخرى، وخاصة من «الإسلاميين» سنّة وشيعة .

وما ترى السعودية في إيران ؟ لا نعرف على وجه اليقين ما تراه، ولكنها تعتبرها في الوقت الحالي، وحتى يتغير الأمر، التهديد السياسي الأكثر جدية أمام المكانة السعودية والرؤية السعودية لموقع الخليج، إقليمياً ودولياً.

فلذلك تعدّ مصر «جائزة كبرى» في معادلة النزاع السياسي السعودي – الإيراني، أو فنقل نزاع السعودية مع إيران، أو هكذا يبدو الأمر. ولئن كانت مصر، بمعنى ما، ”مصلحة سعودية آتية“، فهل يمكن أن تصير السعودية ”مصلحة مصرية“، أو ”مصرية-عربية“ في الأجل المتوسط أو الطويل ؟

ألا إنه يمكن ذلك، ولكن تحت ثلاثة شروط وظروف:

أ- انكسار حدة الأزمة النووية الإيرانية، وتحقيق نوع من التوافق الجزئي بين طرفي الأزمة، مما يسمح بتخفيف حدة التوتر الناجم عن المخاوف المتبادلة بين الغرب وإيران .

ب- تراجع موجة الإسلام الجهادي السنّي، بما قد يسمح للسعودية بمراجعة موقفها من الانغماس العميق في الاقتتال الداخلي بكل من سوريا والعراق .

ج- تحسن الوضع السياسي والاقتصادي الداخلي في مصر، وتزايد قوتها العسكرية، بما يسمح لها بتقديم رؤية مختلفة للأمن في منطقة الخليج، تقوم على "المنفعة المتبادلة" بين الطرفين الخليجي والإيراني، بعيداً عن الاستقطاب الحاد الناجم عن هيمنة الرؤية الغربية-الأمريكية في هذا الملف الشائك .

فإن توفرت هذه الشروط والظروف الثلاثة، وهو أمر محتمل في الأمد المتوسط على كل حال، فإنه يمكن "عكس اتجاه الدورة" في العلاقات المصرية السعودية، بحيث تنتقل من حالة الجذب السعودي لمصر باتجاه الخلاف مع إيران، إلى حالة الجذب المصري للسعودية في إطار رؤية بديلة للأمن القومي العربي بما فيه الأمن الخليجي .

ثالثاً: تركيا وإيران

فأما تركيا فإنها جاسها تجاه مصر في ظل حكم رجب الطيب أردوغان - بعد انتهاء حكم جماعة "الإخوان المسلمين" - ينحصر تقريباً في جذبها بعيداً عن دائرة التأثير في اتجاه الأحداث العربية، خاصة الشرقية منها، وبصفة أخص في العراق وسوريا والخليج .

فهو جذب نحو القطب "السالب" مصرياً وعربياً، إذا صح هذا التعبير.

وإيران حائرة حيرة شديدة تجاه المسلك المناسب إزاء مصر الجديدة بعد ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ ثم بعد حدث الثلاثين من حزيران/يونيو ٢٠١٣، ولا سيما بعد هذا الحدث الأخير . ولقد تبدو وكأنها في بعض الأحيان «الامبالية» إزاء العلاقة مع مصر، في أقل تقدير، إن لم تكن مستنكفة عن المبادرة بتطويرها في اتجاه التعاون المتبادل . فهل نجم ذلك

عن لون من ألوان التعاطف مع بعض أطراف أو خيالات "جماعة الإخوان المسلمين"، مثل طيف أو خيال سيّد قُطب؟

أم هو نجم عن نفوذ اليد من مصر بعد تحالفها البادى مع السعودية أو تحالف السعودية معها ؟

أم هي ارتأت السلامة على طريقة «فلننتظر ونر» حتى تنكشف الأمور، بما فيها العلاقة المستقبلية بين إيران والغرب؟

أياً كان الدافع المحتمل للمسلّك الإيراني المتسم بقدر غير يسير من الغموض فإن من المحقق أن العلاقة المصرية-الإيرانية في الأمد المتوسط محكومة بحلقة العلاقة السعودية-المصرية، فإن جنحت السعودية نحو تهدئة التوتر مع إيران، والتمهيد لصيغة بديلة في العلاقة بينهما، فسوف سيكون لمصر دور كبير في تصحيح مسار العلاقة العربية والإيرانية؛ وإن لم يحدث ذلك فسوف يكون علينا نحن أن ننتظر لنرى!

رابعاً: أميركا - أوروبا

إن كان بعض العرب المشاركة، والسعودية، وإيران، وتركيا، كلٌّ يحاول جذب مصر إلى ناحية يريدونها من زاوية الرؤية الاستراتيجية لمصالح هذا الطرف أو ذاك فإن موقف الغرب، أميركا وأوروبا، أكثر وضوحاً في هذا الباب .

وتعتبر أوروبا تابعة بصورة عامة لخط السياسة الأميركية في العالم، على القاعدة الأطلنطية، التي تراها أميركا أولى من اتباع أوروبا لسياسة «أوروبية» خالصة، على قاعدة مشروع الاتحاد الأوروبي . وتعدد الاجتهادات حول الدوافع الأوروبية بهذا الشأن ما بين اتفاق المصالح

انطلاقاً من نفوذ الشركات الكبرى عابرة الجنسيات على ضفتي الأطلسي، وما بين هشاشة البيت الأوروبي الداخلي الذي لا يدع بديلاً للأمن الاستراتيجي سوى الاستناد إلى القوة الأميركية من خلال «الأطلسي» في مواجهة نزعات انبعاث القوى البديلة للهيمنة الغربية في أحشاء النظام العالمي، من آسيا وأوراسيا والعالم اللاتيني، إلى غير ذلك. ولكن الثابت أن أوروبا تتبع أميركا إلى أمد قادم غير محدد، ومن هذا المنظور نعالج موقفهما كموقف واحد تحت مسمى «الغرب» - برغم تفاوت أشكال المسلك التكتيكي لكلا الجانبين إزاء بقية العالم، بما فيها العرب ومصر.

فماذا يريد الغرب من مصر؟

يريد مصالحه الكبرى على أبعاد رباعية النفط والكيان الصهيوني والعروبة والإسلام:

أولاً: المساعدة على تأمين مصادر الطاقة من البترول والغاز من منطقة الخليج، والمساعدة في حفظ «الأمن الإسرائيلي» كما تحدده أكثر التيارات تشدداً في الحركة الصهيونية، وآخرها تيار «الدولة اليهودية»، ثم المساهمة في تهدئة التوتر العدائي المنبعث من الإسلام الجهادي (القاعدي) تجاه المصالح الغربية، وأخيراً جذب مصر بعيداً عن دائرة محاولة إقامة «جماعة عربية تكاملية» تمثل قوة إقليمية ذات وزن مسيطر في «المنطقة»، وقوة عالمية مشاركة في إعادة هيكلة النظام العالمي في عصر «القطبية التعددية» أو «عدم القطبية» إن شئت.

ولكن النظام المصري الجديد، بعد الثلاثين من حزيران/يونيو، قد أربك بعضاً من الحسابات الغربية، وخاصة إزاء التعامل مع الإسلام المتشدد أو «المتطرف»، حينما أطاح بالتيار الموسوم بالاعتدال من الساحة السياسية الداخلية، فترتب على ذلك جهد غربي وأميركي إضافي لإعادة بناء

السياسات. وفي محاولة أميركية لتطويع إرادة النظام الحاكم، استخدم صانع القرار الأمريكي الأدوات المجربة للضغط الدبلوماسي، ودبلوماسية المعونة، وخاصة العسكرية منها، ودخل الطرفان في صميم «لعبة الشد والجذب المتبادلين» خلال الفترة الأخيرة، دون أن يستقر قرار لهما على رسم خط السياسة الأساسي، لكل منهما إزاء الآخر، حتى الآن .

خامساً: روسيا

تعالج روسيا - بوتين جراح الآثار المترتبة على الانهيار السوفياتي عن طريق إعادة رسم خطوط الأمن القومي الروسي إيجاباً وسلباً، باستخدام الأدوات المتاحة لديها، لا سيما إمدادات الغاز، والتسلح غير التقليدي، وصادرات السلاح .

ولما تفاقم التدخل الغربي في مناطق الجوار الروسي اللصيق، في البلطيق وشمال القوقاز، وفي أوراسيا (عبر أوكرانيا) وفي آسيا الوسطى، سعت روسيا إلى بناء البدائل: من خلال مشروع «الاتحاد الأوراسي» و«منظمة شنغهاي»، والتدخل الصريح في جورجيا (عبر أوسيتيا الجنوبية) وأخيراً في أوكرانيا المتمردة والساعية إلى الالتحاق بركب الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي (عبر ضم شبه جزيرة القرم، وتدعيم النفوذ في جنوب شرق أوكرانيا) إلى جانب التصدي لمشروع الدرع الصاروخية انطلاقاً من بولندا .

وخارج منطقة الأمن القومي الروسي المباشرة، على النحو السابق، سعت روسيا إلى تأمين حدود هذه المنطقة عبر الأحزمة المحيطة بها، وخاصة في المنطقة العربية ولدى إيران .

وإلى جانب التدخل الروسي النشط في سياق الأزمة السورية يجيء «الجذب المتبادل» في إطار العلاقة الروسية المصرية الراهنة: سعيًا من النظام المصري الجديد لكسر «احتكار السلاح» تجاه الطرف الأميركي، وسعيًا من روسيا لتجاوز العقوبات الاقتصادية الغربية المفروضة عليها جراء تداعيات الأزمة الأوكرانية .

إلى أي حد يمكن أن تنجح مصر في جذب روسيا إلى جانبها عسكرياً، وأن تنجح روسيا في جذب مصر كقوة دعم ديوماسي واقتصادي لسياستها في المنطقة العربية ؟

يبدو الأفق مفتوحاً لنجاح منتظر بدرجة عالية للإمكان المتبادل المذكور، إذ الظروف مهيأة بصورة معقولة لحدوث ذلك. ولكن الخطر الأكبر هو حدوث تغير لولبي في أولويات السياسة الأميركية بحيث تعمل على إعادة جذب مصر بصورة قوية إلى الفلك الغربي والأميركي بالأدوات المجربة ومظاهرها المختلفة ذات الوجه الكالنج مثل ”المناورات العسكرية المشتركة“.

ماذا بعد ؟

كلّ يغني على ليله، وكلّ يدّعي وصلاً بليلى .. فإلى أين من هنا ؟ هل تقع مصر ضحية أعمال الجذب والجذب المضاد، فتفقد القدرة على اتخاذ موقف مستقل في إطار السياسة العربية والخارجية ؟

أم ينتقل زمام المبادرة إلى مصر نفسها، مصر العربية، فتمارس قوة ”الدفع“ أو ”الطرد“ Push-out لتستبعد، وقوة ”الجذب“ Pull-out لتتقرب، ويكون هذا وذاك منبعثاً من رؤية للأمن الاستراتيجي ذات بعد عربي قومي-تحرري (خاصة إزاء الكيان الصهيوني) وذات بعد توافقي

ضمن إطار المنطقة اللصيقة من "العالم الإسلامي" (خاصة تجاه إيران وتركيا) ؟

تعلّمنا الخبرة السياسية أن تحقّق كل احتمال رهن بتوفر شروطه وظروفه، ونرى أن الشروط الذاتية والموضوعية مهيأة، بدرجة معيّنة، لتحقيق "سيناريو" استقلالية السياسة العربية والخارجية لمصر، في إطار عربي-إسلامي تحرري حقيقي .

وعسى أن يكون ظننا حقاً، عبر الزمن الآتي!

مخاض الأمة

ودور المقاومة في مواجهة تحدياته

د. عصام نعمان

تمهيد

يولد الإنسان في اجتماع ثقافي وسياسي، ويجد نفسه وسط دوائر انتماء متعددة: العائلة؛ العشيرة والقبيلة؛ الدين والمذهب؛ الحزب؛ النقابة؛ المنطقة والإقليم؛ الوطن والدولة.

والإنسان، الإنسان العربي بخاصة، مدعوّ بل محمول على اختيار دائرة أو أكثر من دوائر الانتماء المتاحة. والعوامل والدوافع التي تحمله على الاختيار هي حاجاته الأكثر إلحاحاً ومشاعره الأكثر عمقاً. ولعل الأكثر تأثيراً بينها خمسة: العيش، الأمن، الإيمان، الرعاية، التسديد (بمعنى السيطرة).

ثمة دوائر انتماء تحوّلت عبر التاريخ كيانات اجتماعية متميزة وراسخة كالقبيلة، والجماعة الدينية (الطائفة والمذهب)، والجماعة السياسية (الحزب)، والاجتماع السياسي المتنوّع والشامل (الشعب والأمة)، وأخيراً وليس آخراً الإطار الحقوقي والسياسي الذي يضمّ كل هذه الكيانات وهو الدولة.

توصيف حاضر الأمة

لعلّ أبرز ظاهرات حاضر الأمة أن الانتماء إلى الطائفة والمذهب أضحي متقدماً وغالباً على الانتماء إلى الدوائر الأخرى. ومع صعود الإسلام السياسي احتدم الصراع الطائفي والمذهبي.

إن الشقاق بين أهل السنّة والشيعة قديم. وهو في ظاهره صراع مذهبي. لكنه في باطنه صراع سياسي بين أهل السلطة وخصومهم، يستخدم فيه الطرفان، ولا سيما الحاكمون، مقادير متفاوتة من المفاهيم والعصبيات والشعارات المذهبية للنيل من الخصوم.

هكذا كان الأمر عندما كان العرب يحكمون أنفسهم لحقبة لا تزيد عن ٤٠٠ عام. بعدها، ولحقبة لا تقل عن ألف عام، خضع العرب لحكام أجنبي^(١).

ولأن هؤلاء الحكام كانوا مسلمين ظاهراً وغير مؤمنين باطناً فقد اعتمدوا في الحكم عموماً نهجاً يقوم على ركائز ثلاث: الشريعة وفق مفهوم أحد مذاهب أهل السنّة كأداة للضبط والربط، والعصبية المذهبية كأداة لقمع المعارضين من غير مذهب الحاكم، وتوظيف المفتين ورجال الدين في خدمة السلاطين. هذا النهج السلطوي المعتمد من قبل الحاكمين المسلمين الأجانب ازداد حدة وضراوة مع الحاكمين غير المسلمين، ولم يتراخ مع الأوروبيين المستعمرين.

لم يتغيّر الأمر كثيراً مع وصول حكام وطنيين إلى سدة السلطة بعد انحسار الإستعمار الأوروبي. ذلك أن قلة قليلة من الحكام الوطنيين

١- راجع كتاب شارل عيساوي: تأملات في التاريخ العربي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١)

اعتمدت فعلاً لا قولاً المبدأ القائل بأن الديمقراطية هي حكم الأكثرية واحترام رأي الأقلية التي يمكن أن تزداد عدداً وتأثيراً فتصبح أكثرية حاكمة.

مع زرع الكيان الصهيوني واحتلاله فلسطين من النهر إلى البحر، وعجز الفئات الحاكمة عن مواجهته والحوول دون توسعه إلى دول الجوار، نشأت واندلعت مقاومة وطنية وإسلامية في فلسطين وفي البلدان المجاورة التي احتضنت مجاميع من اللاجئين الفلسطينيين، بل إن إحداها (المقاومة الإسلامية في لبنان) تنامت وتطورت إلى حدٍّ تمكنت معه من دحر "إسرائيل" في حرب ٢٠٠٦ وتحوّلت قوةً وازنة ذات فعالية إقليمية. هذا التطور اللافت في ارتفاع منسوب المقاومة لدى الجماهير دفع حلف شمال الأطلسي (الناتو)، ومن ورائه "إسرائيل"، إلى تأجيج الشقاق السنّي - الشيعي التقليدي بقصد تميع التناقض الأساس بين العرب و"إسرائيل".

ومع اعتماد إيران برنامجه النووي حاولت "إسرائيل" تطوير الشقاق السنّي - الشيعي إلى صراع بين العرب والفرس على نحو يؤدي إلى دفع العرب المتخوفين من إيران إلى الإحتماء بدول حلف "الناتو". إلى ذلك، حرصت "إسرائيل" على تصوير بعض حركات المقاومة بأنها مجرد اذرعة لإيران لمجرد أنها تتقبّل منها دعماً لوجستياً.

هذه التطوّرات مجتمعة أدّت إلى احتدام الصراع المذهبي في معظم عالم العرب وتظليله الصراع السياسي الذي هو، في الأصل، جوهر الصراع بين مختلف الأطراف والقوى المتنافسة على السلطة. ومع صعود الحركات الإسلامية واحتدام الصراعات المذهبية ومن ثم بزوغ ما يسمّى "الربيع العربي"، ينهض سؤال: ماذا تراه يكون هذا الربيع، وما التحديات التي واجهت وتواجه العرب بعد انطلاقه؟

"الربيع العربي" تعبير مجازي أطلقته وسائل الإعلام على انتفاضات

شعبية غير مسبوقه تنادي بالحرية والكرامة كانت عصفت ببعض الأقطار العربية منذ مطلع ٢٠١١، وأدت في تونس ومصر وليبيا واليمن إلى إسقاط طغاتها. بعد السقوط، تغيرت شعارات المحتجين و"الثوار"، وتعددت مطالبيهم، وخالط تحركاتهم وتظاهراتهم عنف شديد، ورافقها تدخلات خارجية سرية وعلنية. بذلك تحوّل "الربيع العربي" مخاضاً في الأمة على امتداد قارّتها. إنه مخاض عميق ومديد يعتل ويصل بكل مجالات الحياة العربية وقضاياها وتحدياتها، ويتفاعل مع المخاض الأكبر الذي يلفّ العالم برمّته، وينبئ بأن المسكونة تعيش مرحلة انتقالٍ من نظام كوني إلى آخر.

مخاض الأمة وتحدياته الخمسة

مخاض الأمة هذا ينطوي على تحديات خمسة:

أول التحديات تداعي نظام الحياة العربية. بما هو أنموذج مركّب من موروّثات الشرق العثماني ومكتسبات الغرب الأوروبي بوجهيه الاستعماري والحداثي. ذلك أن العرب، بعد نحو نصف قرن من انحسار الاستعمار الأوروبي، عجزوا عن إقامة نظام إقليمي قادر على رعاية حياة عربية متميزة عن العثمانية الإسلامية الداوية والعلمانية الأوروبية الصاعدة، كما عجزوا عن إقامة دول ديمقراطية حديثة للنهوض والوفاء بمطليبي العدالة والتنمية. فوق ذلك عجز العرب عن مواجهة هجمة صهيونية ضارية استطاعت، بدعم سخي من الولايات المتحدة ودول "الناتو"، السيطرة على فلسطين التاريخية، من البحر إلى النهر، وتجاوزتها إلى احتلال أراضٍ في دول عربية مجاورة.

ثاني التحديات توقُّ العرب إلى الحرية والكرامة والنهضة، والمعوقات التي تواجه هذا التوق. صحيح أن انتفاضات الجماهير في تونس ومصر

وسائر الأقطار العربية كانت وطنية في منطلقها. لكن الصحيح أيضاً أن الولايات المتحدة سارعت إلى احتواء الموجة التحررية بخطة متكاملة كانت أعدتها مسبقاً، جوهرها التضحية برووس الأنظمة السياسية الفاسدة بغية المحافظة على أجسامها. هذا ما فعلته في تونس ومصر وليبيا واليمن، وما تسعى إلى تحقيقه في أقطار أخرى.

إلى ذلك، ثمة تحد يتداخل مع تحدي توق العرب إلى الحرية والكرامة والنهضة. إنه تحدي "إسرائيل" التوسعية الذي استولد لدى القوى الإصلاحية والديمقراطية حساسية خاصة أفرزت بدورها مطلب أولوية المقاومة على سواها من المهام الإستراتيجية واستدعت، تالياً، ضرورة التوافق على برنامج سياسي متكامل لتحقيق أهداف الحرية والكرامة والديمقراطية والنهضة مقرونة بتعزيز خيار المقاومة ونهجها.

في موازاة الإشكالية القائمة بين تحديي الإصلاح والمقاومة ينهض تحد آخر في دنيا العرب عموماً هو صعود التيار الإسلامي بفصائله المتعددة والمتنافسة، وما يعكسه ذلك من آثار على مجمل الانتفاضات الشعبية من جهة وعلى القوى المنخرطة في تيار الحرية والكرامة والديمقراطية والنهضة والمقاومة من جهة أخرى. ذلك أن بعض الحركات الإسلامية استعجل الإمساك بالسلطة بعد اندلاع الانتفاضات، ولا سيما في تونس ومصر، بالتفاهم مع دول حلف "الناتو". فوق ذلك، اندلع صراع محموم بين الحركات الإسلامية نفسها كما بين هذه الحركات والقوى القومية والديمقراطية واليسارية. هذا الصراع يناسب دول حلف "الناتو" عموماً والولايات المتحدة خصوصاً لكونه يساعدها في تسويق سياستها الهادفة إلى تعميم حال "الفوضى الخلاقة" في عالم العرب والإسلام.

في ضوء هذه الوقائع والتطورات أصبح العرب يعيشون في حاضرمهم زمن الإسلام السياسي. فالإسلاميون، بمختلف مدارسهم وتنظيماتهم

وتلاوينهم، يشكّلون في المرحلة الراهنة العنوان البارز واللاعبين الفاعلين في ساحتي السلطة والمعارضة. ومع صعود الإسلام السياسي بزغت صحوة الأقليات. صحيح أن الأقليات، القومية والدينية والثقافية، ظاهرة دائمة الحضور في مجتمعاتنا العربية، لكن حركتها لم تكن دائماً فاعلة. ولعلها، مع صعود الإسلام السياسي، تحرّكت ونشطت وارتفعت إلى مستوى الظاهرة اللافتة.

لعلّ أبرز الصّحوات المعاصرة صحوة الكرد في العراق وتركيا وإيران وسوريا. صحيح أن للكرد حركة وحضوراً منذ معاهدة "سيفر" عام ١٩٢٠ التي أعطتهم وعداً بدولة. لكن حركة الكرد وحضورهم لم يرتقيا إلى مستوى العمل المؤثر إلّا بعد انفجار انتفاضات "الربيع العربي" ولاسيما في سوريا والعراق وتداعياتها على تركيا خصوصاً وعلى سائر ساحات الحضور الكردي عموماً.

ثالث التحدّيات تداعي نظام الرأسمالية المعولة وآثاره على العرب والعالم. ولعلّ الكاتب الأميركي اليهودي غير الصهيوني روجر كوهين أصاب في تشخيص أسباب الأزمة البنيوية التي تعصف بالنظام الرأسمالي العالمي، ولاسيما في أوروبا وأميركا، بقوله إنه "تفوّق المال على السياسة". ذلك أنه "مع ظهور قوى جديدة، أحدثت العولة تحوّلاً في العلاقات بين رأس المال والعمل لمصلحة الأول، وأصبح هناك عدد أكبر بكثير من العمال الذين يتقاضون أجراً زهيداً خارج دول الغرب بسبب إلغاء التكنولوجيا للمسافات. كما تبيّن أن عائدات الرساميل أعلى مقارنةً بالأجور. هكذا أصبحت الثغرة بين الأثرياء والفقراء هوةً سحيقة".

رابع التحدّيات تعاظم ثورة المعلوماتية والاتصالات، ولاسيما استعمالات شبكات الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي

(facebook ، twitter، etc). فيها ومعها أصبح الإنسان أوسع قدرةً على التعبير وأوسع حيلةً في التدبير. ثم إن ثورة المعلوماتية ووسائل التواصل الاجتماعي مكنت شباب ثورة ٢٥ يناير في مصر من النجاح في مسائل التوعية والتعبئة والحشد وبالتالي تسريع إسقاط حسني مبارك. غير أن افتقار القوى الشبابية إلى تنظيمات وأحزاب متماسكة مكن الذين يمتلكون التنظيم الحزبي القوي، شأن الإخوان المسلمين، من انتزاع المبادرة في الشارع وبالتالي التفوق في توجيه الجمهور ومن ثم السيطرة على المشهد السياسي والفوز في الانتخابات البرلمانية والرئاسية.

خامس التحديات بزوغ متدرج لنظام عالمي مغاير على أنقاض النظام العربي المنهار ونتيجة تداعيات الأزمة الاقتصادية في الغرب، الأمر الذي يطرح سؤالاً جوهرياً مفاده: ما ملامح هذا النظام الذي يؤكد كينسجر أن أبرز تحدياته تلك التي تواجهه في الشرق الأوسط، أي في عالم الإسلام الممتد من المغرب العربي إلى أصقاع أفغانستان وباكستان مروراً بوادي النيل وبلاد الشام وبلاد الرافدين وإيران وجزيرة العرب؟

لعلّ أبرز الملامح المرصودة في هذا المجال الإضعاف المطرد لبنى الدولة وتفكيكها وإقامة كيانات داخلها لها بعض صفات الدولة ومقوماتها، ونجاحها تالياً في الحلول محل الدولة في بعض مناطق اقليمها والنهوض ببعض مهامها. فالانتفاضات الشعبية الفلسطينية المتتالية أدت إلى نشوء منظمة التحرير الفلسطينية. وقد أدّى كفاحها بالإضافة إلى المفاعيل السياسية لاتفاقات أوسلو العام ١٩٩٣ إلى جعلها كياناً سياسياً يحاكي في بعض وجوهه منظومة الدولة المعاصرة. والظاهرة نفسها تكررت في قطاع غزة حيث أدّت سيطرة حركة "حماس" وتنظيمات المقاومة الفلسطينية المتحالفة معها إلى نشوء كيان فلسطيني تؤام لكيان رام الله

يحاكي في بعض مواصفاته ومؤسسته وممارسته منظومة الدولة المعاصرة. تبدى ظاهرة "الكيانية" بشكل واضح في لبنان. فقد أدى انهيار الدولة نتيجة حروب "إسرائيل" واحتلالها لبنان عام ١٩٨٢ وعدم نهوض الدولة بعد انحسار الاحتلال عن معظم أراضيها إلى نشوء كيان مقاوم في جنوب لبنان ناب عن الدولة في مقاومة "إسرائيل" في الشريط الحدودي المحتل لغاية إكراهها على الجلاء العام ٢٠٠٠. كما تمكن خلال حرب "إسرائيل" الثانية على لبنان عام ٢٠٠٦ من نقل الحرب إلى أرض العدو ما أدى إلى دحر العدوان. وإذ أصبح له قوة عسكرية ذات تأثير إقليمي، فقد شارك لاحقاً في الحرب الدائرة في سوريا وعليها.

هذه الكيانات التي تحاكي في بعض مواصفاتها ومؤسستها الدولة المعاصرة باتت تشكل ظاهرة راسخة في حاضر العلاقات الدولية وتترك آثارها في قواعد القانون الدولي وأحكامه. فدول العالم، كما المنظمات والمؤسسات الدولية السياسية والاقتصادية والإنسانية، تجد نفسها مضطرة إلى التعامل مع الكيانات الناشئة وتقيم معها علاقات وتتعقد اتفاقات. وما اتفاق التهدئة الأخير بين حركة "حماس" وحليفاتها من جهة و"إسرائيل" من جهة أخرى إلا مثالاً ساطع على اضطرار مجتمع الدول إلى تسوية التعامل والتعاقد مع هذه الكيانات في ظروف استثنائية.

ظاهرة الكيانات المتنامية في العالم المعاصر، ولاسيما في غمرة الحرب العالمية على الإرهاب، تترك آثارها بإطراد في القانون الدولي العام وتستولد علاقات إقليمية وأمنية مغايرة. وقد يتوسع مسار التغير والتطور في العالم المعاصر إلى درجة يحمل معها مجتمع الدول والكيانات المتنامية في النظام العالمي المغاير على تطوير القانون الدولي العام إلى القانون العام للدول والكيانات.

في ضوء المعطيات سالفه الذكر تستبين الضرورة إلى مراعاة خصائص العصر في تركيبة الدولة الحديثة من حيث جعلها منفتحة على عالم أضحى قرية صغيرة بفضل ثورة المعلوماتية والاتصالات والمواصلات، وتلفّه عولمة متعاضمة باتت تشمل قطاعات الاقتصاد والعمالة (القوة العاملة والمهارات) وغيرها، وتتجه فيه مختلف الدول ذات المشتركات السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى الاتحاد والتعاون في أطر أوسع، كونفدرالية أو فدرالية، وأسواق مشتركة قارية لا يقل تعداد سكانها عن ٣٠٠ مليون نسمة.

ذلك كله يتطلّب، في عالم العرب، رد الاعتبار للعروبة بما هي هوية جامعة، والتوجّه بها نحو بناء الدولة المدنية الديمقراطية في سياق صيغة جبهوية تجمع جناحيّ الأمة، العروبيين الديمقراطيين والإسلاميين الثوريين. وتهدف هذه الجبهة إلى توليف الكتلة التاريخية اللازمة لتحقيق الأهداف الستة للمشروع النهضوي الحضاري العربي: الوحدة (أو الإتحاد)، الديمقراطية، الاستقلال الوطني والقومي، العدالة الاجتماعية، التنمية المستقلة، والتجديد الحضاري^(٢).

المهام المرحلية وآلياتها

الأمة، إذًا، في حالة مخاض، وهو مخاض عميق ومديد. غير أن ما نتج عنه خلال السنوات الثلاث الماضية من تفاعلات وتحولات يتطلّب، إن لم يكن يُوجب، توافق القوى الوطنية الحيّة على المهام المرحلية التي يقتضي أن تنهض بها وعلى آلياتها اللازمة في هذا السبيل.

٢- المشروع النهضوي العربي الحضاري (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠).

انطلاقاً من أن القضية المركزية في حاضرتنا ومستقبلنا هي قضية الأمة نفسها بما هي تحقيق الأهداف الستة للمشروع النهضوي الحضاري العربي، يكون من المنطقي تحديد المهام المرحلية وآلياتها في ضوء التحديات الخمسة الرئيسة التي سبق رصدها وتشخيصها، وذلك على النحو الآتي:

أولى المهام مواجهة الحرب الناعمة الشاملة (ذات الفصول الساخنة أحياناً) التي يشنّها العدو الأميركي الصهيوني ضد الأمة على مدى قارّتها المديدة بقصد تحويل وضع التجزئة الناجم عن اتفاق سايكس-بيكو إلى حال من التفكيك والتفتيت المفضية إلى إحاطة "إسرائيل" نفسها بمجموعة من جمهوريات الموز على أسس قبلية وطائفية وإثنية، عاجزة تالياً عن بناء قوة عربية رادعة. آلية هذه المواجهة تكون في تعزيز تحالف قوى الممانعة والمقاومة وصولاً إلى تفعيل معاهدة الدفاع العربي المشترك.

ثانية المهام مواجهة حملة "إسرائيل" وحلف "الناتو"، ومن ورائه بعض دول الخليج المحافظة، لتحويل الشقاق السني - الشيعي إلى صراع عرقي بين العرب والفرس على نحو يؤدّي إلى دفع العرب المتخوفين من إيران إلى التحالف مع دول حلف "الناتو" والاحتماء بها. آلية هذه المواجهة تكون بالتركيز على قضية فلسطين بما هي البوصلة المركزية في تحديد هوية الأعداء وبالتالي العدو الصهيوني، وتوظيف الجهود اللازمة لمقاومته ودحره.

ثالثة المهام مواجهة صعود الإسلام السياسي وحركاته "الجهادية الإرهابية" المدعومة من حلف "الناتو" والضالعة في حربه الناعمة على الأمة. آلية هذه المواجهة تكون في تنظيم حوار جدّي بين قوى المقاومة الوطنية والإسلاميين الثوريين أفراداً وجماعات، والتوافق معهم على برامج للإصلاح الديمقراطي وحكم القانون والعدالة والتنمية.

رابعة المهام مواجهة محور دول النفط والمال الخليجية ودورها الإقليمي المعادي لقوى المقاومة العربية كافةً في لبنان وفلسطين والأردن وسوريا والعراق ومصر واليمن والبحرين. آلية المواجهة تكون بتوحيد قوى المقاومة العربية على مستوى الأمة كلها في جبهة فاعلة، وتوسيع دائرة الاشتباك مع العدو الأميركي الصهيوني وحلفائه الإقليميين.

خامسة المهام مواجهة ضغوط الولايات المتحدة و"إسرائيل" ومحور دول النفط والمال الخليجية ضد مصر بقصد التأثير في عملية إعادة تموضعها الإستراتيجي والحوؤول تالياً دون استعادة دورها العربي والإقليمي. آلية هذه المواجهة تكون في إسهام قوى المقاومة العربية جدياً في تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية العربية باتجاه إقامة اتحاد كوندراي بين الدول الراغبة والقادرة بدءاً بسوريا والعراق وصولاً إلى مصر كمرحلة أولى، وإعادة تفعيل جامعة الدول العربية بغية بناء نظام إقليمي جديد يشكل لاحقاً نواة لاتحاد عربي على غرار الاتحاد الأوروبي.

كل هذه المهام والآليات المقترحة تستوجب إعادة نظر شاملة في ثقافتنا الماضية السائدة وفي المقاربات والتكتيكات التي تضطلع بها حالياً القوى الوطنية الحية في مختلف الأقطار العربية. ولعل العروبيين الشوريين واليساريين الديمقراطيين والإسلاميين الشوريين الحريصين على خدمة قضية الأمة بكل وجوهها أولى وأقدر من غيرهم على تطوير المناهج والآليات الكفيلة بالوفاء بالمهام المحلية على أكمل وجه.

التصديق على وقائع «موت مُعلن»

نصري الصايغ

هو زمن النهايات، لا حقبة التحوّلات. التاريخ سجّل البدايات الكبرى، وسجّل النهايات العاصفة. إمبراطوريات عظمى اندثرت. دول قوية وعاتية وتاريخية انهارت. شعوب كثيرة تفجّرت وتمزقت وتبددت في هجرات. والعالم العربي الذي عُرف منذ مئة عام، بحدوده وكياناته وأنظمته وثقافته وعقائده وبناءه السياسية والعسكرية والتشريعية، يرحل من التاريخ. وفي مثل هذه الاستحقاقات يصعب، أو غالباً ما يستحيل، وقف الانهيار.

هو منعطف، لا رجعة فيه إلى الوراء، حيث كان للعرب أحلام كبرى، بالوحدة والحرية والاستقلال، عن غرب استبدّ وقسّم مغامم التركة العثمانية على كيانات وأنظمة وقيادات سياسية، تابعة له ومحمية منه. ولا إمكانية، وسط هذه الدهماء وسيطرة الرعاع الأقوياء، لاستعادة قضايا ومبادئ وقيم ومشاريع. فتحرير فلسطين لم يعد وارداً. استقال العرب من التحرير، بعد محاولات صادقة ولكن فاشلة، ومحاولات إجهاض واضحة ولكن ناجحة. وفلسطين في عهدة مقاومة، انقسمت مذهبياً، ويعوّل عليها، أن نجت من السقوط في الحروب المذهبية الطاحنة. ولا قدرة لأي ربيع عربي على أن يستعيد بداياته الواعدة، بالدولة والدستور والقوانين والديموقراطية والحرية والعدالة والمساواة والكرامة. والبديل المتداول هو

الأسلمة أو العسكرية، وكلاهما في أزمة وجودية، برغم ما لديهما من حجج الاستقواء، لا القوة.

الربيع العربي كان علاجاً نافعاً لهذا العالم الذي تعفن في استبداده واستقراره المرهون لطبائع الأمن والمخابرات ونظام التبعية الدولي، غير أنه لم يكن مناسباً أبداً، ليس بسبب عدم جودته، بل لعدم استحقاق الجسم لجرعة الحرية والعدالة والديموقراطية. ويسقوط الربيع العربي سقط العالم العربي إلى دركه الأسفل، وبات بحاجة إلى من يعلن إفلاسه. "داعش" أو الدولة الإسلامية في العراق والشام، وانتظام سلطة الخلافة فيها وقيادة المعارك المريعة والناجحة، وانتشارها في أكثر من دولة وكيان وإقليم، تؤكد زمن النهايات العربية، وبداية جديدة، تتأصل راهناً في تراكم الركام والتنافس المذهبي على حصة من هذا الركام.

الخط البياني، للعرب، كقضية وكشعب، أو كشعوب، يشير إلى ضالة القضية ودولها وأحزابها وناسها. العروبة، رابطة الشعوب والدول والكيانات المدنفة آخر تجلياتها سقوط النظام الرسمي العربي ومنظّماته ودوله في حروب النهايات. الجامعة العربية، ممثلة "الرجل العربي المريض" منذ ما بعد الاستقلال، لم تعد قادرة على تأليف نص، مجرد نص، له معنى سياسي واقعي. هي "حكاية موت مُعلن"، ولا حاجة لقراءة نعيها. مثلها دول غادرتها شعوبها، عندما تفجرت رفضاً للاستبداد والديكتاتورية والظلم والمهانة والتبعية والإقصاء، فاصطفت مذهبياً وأقوامياً وطائفيّاً وعشائريّاً، ورأت في الحظائر الدينية حضائن لغرائزها، بلا أي مشروع له مبررات للوطن والوحدة واستبقاء الدولة.

دول، غادرتها حدودها، مع اندلاع موجات التطرف الديني. لا يُسأل جدياً عن العراق، بصيغته بلداً واحداً. هو كان قبل اندلاع الربيع،

وبُعيد العدوان الأميركي - الدولي - العربي عليه، لأكثر من مرة، قد أضحي البلد الموبوء والمعاقب والمحاصر والمدمر، وإعادة بنائه موحداً، لا تتوفر لها قوى سياسية بعقائد وطنية أو عربية. الحرب على العراق فجّرت الشعب ورسمت داخله حدوداً نص عليها دستور وأنشئت عليه سلطة استأثرت، طائفياً، بمكوّنات السلطة، على حساب مناطق وطوائف وأعراق، إلى أن اجتاحت "داعش" العظمى دولةً مهترئة مفتتة من الداخل، مأكولة من عصبية مذهبية وأقوامية وعشائرية، متحالفة مع أشباهها، حلفاً عابراً للحدود السياسية للكيانات. أبرز هذه الأحلاف العابرة للحدود بشكل غير مسبوق، حلف الهلال الشيعي، من إيران إلى لبنان وسوريا واليمن، وحلف القوس السنّي، الذي تنتظم فيه دول وأنظمة وعقائد وشعائر.

"حكاية موت مُعلن". لا تحتاج إلى من يكتبها. هي مقروءة في صورة النهايات التي أسفرت عنها، مئة عام من الفشل، مئة عام من العبث، مئة عام من قهر وإعدام كل جميل. مئة عام من الأنظمة الفاشلة في مواجهة الأعداء، في الميادين كافة، والمتفوّقة في مواجهة شعوبها ووأدّها. مئة عام من الحروب الأخوية، والتطاعن الدائم (لائحة حروب الأخوة سجل لانتصارات الأخوة على شعوبهم بتغذية الأحقاد الكيانية والطائفية). مئة عام من تجريف الوعي وتزوير المعارف واتهام الأنوار. مئة عام من الحفر في الماضي، للتماثل معه، وليس للاستيحاء البناء منه. مئة عام من تعميم الأمية واعتبار الأمة فائزة بمقدار استتباب الأمن فيها واعتبار الاستقرار فوق كل شعار. والاستقرار العربي مرادف للاستنقاع والتعفن والتخلف. مئة عام من إعدام الأحزاب الفكرية والعقائدية والسياسية، واستلاب هيئات المجتمع المدني، وتطويع النقابات وتخويف الجامعات وتعطيل الفكر والتجديد. مئة عام من السرقة والنهب، من دون تمييز، بين دول نفطية غنية، تصدر النفط بمقدار ما تتصيّد من المفاسد، وبين دول فقيرة

أو مفقورة، تتصيّدُها “النخب” العسكرية الفاسدة والمفسدة. مئة عام من النكبات، من الاجتياحات، من الفوارق المذهلة بين الطبقات. مئة عام من النوم العميق في كهف الاستبداد ورعاته الإقليميين والدوليين، تنتج الحالة التي قالت عنها ورقة المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق: “تقدم القوى المتطرفة على المسرح الإقليمي وتساعد نزعتها التدميرية، (و) إلى ارتفاع حدة المخاطر، (حيث) تنزع الصفة السياسية عن الانقسامات الراهنة، وتمهد السبيل أمام موجة صراع هويات ضار، لا أفق له وغير مسبوق في تاريخ المنطقة الحديث” (...). “ويهدد توسعها الراهن وحدة دول المنطقة، دافعاً إلى صدارة المشهد السياسي الاجتماعي والثقافي” قوى التفتيت والتجزئة.

بما تقدم، وبما جاء في نص “الورقة”، اكتمل نصاب النهايات. بعنوان: نهاية الدول، أو نهاية كل دولة، بآلياتها التدميرية الناشئة بعد إعدام القمع والعجز والفشل، وبعد نهاية “الربيع العربي”، وصعود نجم الأصوليات الجهادية التدميرية، ليس بما لديها من أساليب قتال، بل بما تستولده كل عنصرية مذهبية من عنصريّات مضادة تقتات من رحم مذهبية مخالفة، أو من مرجعية انتقائية خاصة، وذات وزن، ومدعومة من جماعات نفط أو دين.

لنفرض أن عقد النهايات الذي بدأ قد اكتمل بعد أعوام من حروب التدمير، فكيف سيكون المشهد وسط الركاب، وماذا يتبقى من عناصر ومواد لرسم معالم عالم ما بعد الخراب؟ هل سيكون عالماً عربياً، أم عوالم صغرى ضحلة تافهة، لكيانات ملجأ، تشبه عقيدة الكيان اللبناني، الذي تأسس على قاعدة أن يكون ملجأ الأقليات المضطهدة من أكرثية إسلامية زاحفة؟

حقائق رجراجة

من المتوقع أن تستمر الحرب التي بدأت منذ ثلاثة أعوام في دول ما بعد "الربيع العربي" إلى وقت غير محدد. الأطراف المشاركة تتحدث عن حروب طويلة. كأننا ما زلنا في البداية المظفرة لبلوغ النهايات. غير أن نتائج ثلاث سنوات من الحرب أسفرت عن مجموعة من الحقائق الرجراجة، لكنها ذات أرجحية، ومنها:

العراق

أن العراق لن يعود دولة واحدة موحدة. ثمة خطر كبير يتهدد حدوده، ككيان ما بعد الحرب الكونية. مجتمعت العراق تفجر، واستعادت عناصره التكوينية البدئية الأولى، بانتماءاتها القبلية، كامل الساحة، بفعالية مؤثرة. الشعب العراقي سيغيب حتماً وستحل مكانه شعوب، تستمد شرعيتها من تناقضها في ما بينها، ومن عصبياتها الارتدادية، التي تعود إلى السلف الصالح والظالم، وإلى السيرة بوجوهها وصيغها المختلفة، وإلى أرومات عرقية فجّة، متسلّحة بحق الوجود كما هي، وبما هي عليه، بذاتها فقط. سيكون العراق مؤلفاً من أعداء يتساكنون في كيانات ملجأ، لا في دولة. ومثل هذا التصوّر يفترض تأمين سلام، يوكل إلى قوى النفوذ الإقليمية وقوى الحمایات الدولية. فالعراق، قد يجد نفسه نموذجاً لبنانياً، تخضع قواه "السياسية" لنفوذ دول الإقليم: إيران حامية الشيعة، السعودية، إن نجت من حروب الإسلام السياسي المتعدد، سترعى السنّة، أما الأكراد فلهم حمايات الدول العظمى.

العراق لن يكون لاعباً إقليمياً، بل مجرد ملعب لقوى إقليمية ودولية. أو، سيكون، ربما، دولة الدويلات الصغيرة القوية بما لديها من دعم

خارجي. هذا النموذج أثبت فشله في لبنان. لعل تحسينه بشروط خارج منطق التعايش ومنطق التغالب، يوفر فرصة لنجاح الكانتونات.

عقيدة هذه الدولة لا تمت إلى عروبة أو قضية. مثل هذه الصيغة يفترض الحياذ، أو النأي بالنفس، بسبب ارتباط القوى المحلية عضويًا بالقوى الخارجية، إن بسبب التمدّج أو التطيّف أو التوظيف. (الدولة الوظيفة).

سورية

لن تكون سوريا في المشهد القادم سورية. لن تجتمع في دولة واحدة. لن تكون دولة محكومة من أكثرية أو دولة واحدة محكومة من أقلية. ستكون، كالعراق، تجمع كيانات، لمذاهب وأعراق، محمية من قوى ذات نفوذ إقليمي أو دولي. سيكون للسنة مرجعية خارجية، وسيرتبطون بالدولة الأقوى نفوذاً ومالاً. سيكون للعلويين مرجعية، وسيرتبطون بها. أما الأكراد، إن منحوا فرصة العيش، بعد حروب "داعش" وتواطؤ الأتراك عليهم، فسيكون لهم كيان يتصل، بطريقة ما، بإقليم كردستان العراق.

ولبنان، إن نجا، سيحافظ على صيغته الفذة في أفشالها، لأن البدائل منعدمة. لا بديل من نظام الطوائف. كل بديل صحي فيه هو مشروع حرب أهلية. سيبقى لبنان، إن كُتبت له النجاة، بعد هزيمة البرابرة الذين باتوا مستيقظين على أبوابه، وينامون داخل بيئات محبذة، سيبقى مستغرقاً في فلسفة التوافق المستحيل، و"العيش المشترك" الكاذب.

ماذا يقال عن ليبيا؟ أو عن الصومال؟ أو عن اليمن؟ أو عن دول عربية، لا يتهدهدها عدوان خارجي أبداً، بل يتهدهدها، انتفاضات دينية، بصيغ إخوانية وجهادية أو سلفية أو...

ما أسوأ هذه البدايات، بعد تلك النهايات! ”لا يخرج من العوسج عنب ولا من الشوك تين“.

دول يُعوّل عليها لكن...

في المشهد الراهن. دول يمكن أن يُعوّل عليها، لأنها قد تسلم من تداعيات الانهيار العربي الكبير.

إيران

دولة يُعوّل عليها ولكنها معطوبة. دولة بمذهب تستدعي أن تقف إزاءها دول بمذاهب مخالفة. وبسبب مذهبيتها فإن تأثيرها في أتباع المذهب الذي تلتزم به سيكون حاسماً، وتحديداً في دول ذات أغلبية سنّية حاکمة وأقلية شيعية محكومة، باستثناء البحرين حيث الأقلية السنّية حاکمة ومتحكمة بأكثرية شيعية. إيران وهي دولة إقليمية عظمى بذاتها وبما اجترحته بعد ثورة (الإمام) الخميني، والثقل الذي برزت فيه وحققت بواسطته حضوراً إقليمياً ودولياً، ستكون لاعباً في ملعب، الفرق الالعبة فيه، هي بعدد الطوائف والمذاهب والأعراق. وللتدليل على هذا المنحى، يمكن فهم، لا تفهم، موقف دول خليجية وازنة، في اعتبار إيران عدواً، لا «إسرائيل».

السعودية، الإمارات، العراق، سوريا، لبنان، اليمن، دول ذات حضور شيعي، تتأثر وتتدوّن وتتفاعل مع إيران. فكيف يمكن رسم نظام إقليمي تكون فيه إيران لاعباً أساسياً، بينما نفوذها ليس على دولة بذاتها، بل على جماعات تحتضنها وتواليها، داخل هذه الدول.

السعودية

إن نجت، دولة إقليمية ذات نفوذ واسع، بما لديها من مال ونفط وإسلام خاص بها، يدعمها وتدعمه، حيث تدعو الحاجة. السعودية، دولة ناشطة

جداً في كل الحروب التي نشبت في المنطقة. وأكثر نشاطاً في تحسس المخاطر التي تتهددها لطبيعة نظامها ولثراء طبقتها الحاكمة والنفوذ الذي تمارسه أميركا عليها. وهي لذلك إحدى ركائز النظام الإقليمي العربي العتيد، ولكنها ركيزة لا تنسجم لا مع إيران، ولا مع الدولة الحاضنة للإسلام السياسي الممثل بالإخوان، في تركيا. وتقارب الأسبوع الفائت بين إيران والسعودية قد يكون مناسبة لأكثر من محاربة ”داعش“.

تركيا

دولة مشتبكة مع مصر، مُحاربة في سوريا، وترعى منظمات إسلامية متعدّدة، وهي إحدى ركائز النظام الإقليمي، ولكنها لا تشكل مع الركيزتين السابقتين أرضية مشتركة. فقبل حل كل هذه الخلافات، مع مصر والسعودية وإيران وما تبقى من سوريا، لا يعول عليها. هي قوة تعطيل لا قوة تفعيل.

مصر

أين هي في هذا الازدحام السياسي والمذهبي؟ مصر لم تعد إليها الروح بعد، كي يعود لها الدور. هي دولة محور، لكنها لا تدور على محور طبيعي. هي دولة كبرى، بلا أدوار، لا كبرى ولا صغرى. همّها الحفاظ على نفسها كدولة. نجح العسكر في انتشار الدولة من العبث والعنف، بكلفة باهظة جداً. الحفاظ على الدولة، على أيدي العسكر، قضى بأن تتم التضحية بشعارات ”الربيع العربي“ في مصر: الحرية والعدالة ورغيف الخبز... العسكر والديموقراطية ضدان.

مصر هذه نجت من طوفان الخراب والتدمير الذاتي، ولم تنج منه سوريا بعسكرها الذي قتل ”الربيع السوري“ في المهدي، فاستيقظ الوحش الديني

بديلاً منه. لم تنجح ليبيا في امتحان بقاء الدولة. عاثت بها القبائل والعشائر والعصائب الإسلامية و"قاعدتها"، وما استطاع الجيش أن يمسك بزمام استعادة الدولة لوحدثها. هي في صدد التفكك والدخول في حرب "المئة عام"، وهي حرب عرفتها السودان، وتعرفها الصومال، وتندرب عليها سوريا، ويتقنها العراق، ويستطيع لبنان أن يكون نموذجاً مخجلاً. (١٥ سنة من الحروب، استولدت للبنانيين دولة بلا دولة).

لا مواد لبناء الدولة الوطنية

لا مواد حية لبناء الدولة الوطنية. دول الإقليم لا تساعد في ذلك، وحصتها من الحروب والأزمات الحصة الكبرى. فمن يمكن الركون إليه في رسم صورة مقبولة لهذا المشرق البائس؟

لنعدّد فقط: أين الطبقات؟ أين الأحزاب؟ أين النقابات؟ أين النخب المدنية؟ أين الأفكار والعقائد الوحدوية والقومية والوطنية؟ أين الجامعات والمدارس والمعاهد ومراكز الأبحاث؟ أين الشباب، بعدما طعنتمهم الجيوش والمذاهب والإسلام السياسي في أعز ما حملوه، عند اندلاع ثورة الربيع العربي، التي اتُهمت، بكل وقاحة، بأنها من صنع الغرب وأميركا؟ أين الأحلام؟ لماذا حتى الأوهام بهتت وقلّ انتشارها؟ هذه قوى منهكة ومبعدة ومضطهدة.

في المشهد اكتظاظ لأنظمة عربية فاسدة بتفوق مزمن. اكتظاظ لجيوش، طاعنة في العجز في مواجهة الأعداء الخارجيين، ومتفوقة في طعن شعوبها وأسرها واعتقالها وتبديد آمالها... في المشهد الإسلام السياسي، بشكل أخطبوطي مريع، بألوان العنف المجترحة على طريقة البرابرة والقراصنة. إسلام سياسي، أو جهادي، لا تشعر معه بأنه من عالم الروح، بل من

اشتقاق النص الذي ينقّب عنه بالسيف. إسلام سياسي، أكان إخوانياً أم سلفياً أم صوفياً أم جهادياً أم سنياً أم شيعياً، لا يلتقي على التوحيد، وهو أساس الإسلام، بل على التفريق بين المذاهب والفرق، وهذا منطق الفتنة. في المشهد الراهن، قبائل وعشائر وأقوام ونفط وثروات. كل ما في هذا المشهد ينذر بخطر على وجود الأمة والدولة والشعب والوطن والإنسان. لا شيء من مستلزمات بناء الدولة والحفاظ على نسيج المجتمع وإقامة نظام سياسي مستقر وإنعاش اقتصاد اجتماعي إنتاجي، لا يتوفر، لا في دول الإقليم ولا في القوى الغائبة، ولا في القوى الدينية الحاضرة. هل يُترك أمر إعادة رسم المشرق لدول الانتداب الدولي، التي استدعيت لنجدة دول فاشلة، ومجتمعات فاشلة، وأنظمة فاشلة، وجيوش فاشلة، وعقائد فاشلة.

يبدو من المرجح، أننا لسنا جديرين بأن نحكم أنفسنا بأنفسنا.

عصر «داعش» المؤقت

إن أي محاولة نظرية متفائلة غير ممكنة، تأسيساً على الوقائع الميدانية والقوى المنخرطة فيها. وأي محاولة للتقليل من حجم «الدولة الإسلامية في العراق والشام»، هي تعطيل للرؤية والفهم. فهذه «الدولة» هي المحور، وحدها. والتحالف الذي يضم أربعين دولة لا يبشّر بغلبة سريعة، برغم التفوق العسكري الجوي. والدليل هو في كون الدول المطلوب منها خوض المعارك الميدانية لديها جيوش برهنت على هشاشتها وغربتها عن القتال. هذا عصر «داعش»، المؤقت، وريث النظام العربي الرسمي، ووريث الإسلام العقدي الإخواني السلفي الجهادي، الذي يشبهه. «داعش» خرجت من تلك النصوص، ومن شقوق النظام العربي المنقسم على نفسه.

على أن الإمكان معقود على حالات ثلاث:

أولاً: مصر إذا تمكنت من فك قيودها، ومعالجة مشكلاتها، وصوغ علاقات عربية وإقليمية بهدف تخفيف النزاعات وإقامة شبكة أمان متينة، على قاعدة المصلحة المشتركة، وليس، كما هو سائد، على قواعد التحالفات المذهبية.

ثانياً: الإجابة الصريحة عن السؤال التالي: هل موقع الدين في الدولة والسياسة هو موقع بناء أم هدام. الأدلة تشير إلى أنه كلما ازداد تدخل الدين بصور فرقه المتعددة والمختلفة، تضائل حضور الدولة، وقلت مناعة المجتمع، وانفرط عقد السلم الاجتماعي. الدين، إذا أخرج من السياسة والدولة، كلياً، سيكون فاتحة خير للأمة. وإن ظل فيها كما هو، فالفاتحة على هذه الأمة.

منارتان للمقاومة

ثالثاً: منارتان لا تترالان مشعتين: المقاومة الإسلامية في لبنان، وفصائل المقاومة في فلسطين، وعلى رأسها "حماس". إن حلفاً إستراتيجياً بين المقاومتين، سيكون له تأثير كبير على خفض النزاعات السنية الشيعية، ويصوّب الجهة في معركة التحرير، عندها تكون فلسطين بداية توحيد العرب. هل هذا حلم مستحيل. بل هو حلم قابل للتحقق، في أقرب فرصة.

أخيراً،

يقول آلان بيرنيت في كتابه "معجزة الاقتصاد" إن التقدم في التاريخ هو الاستثناء. القاعدة هي التراجع والتخلف. يبدو أننا ما زلنا في مقام التراجع. الحلقة الجنونية لم تكتمل بعد. إننا شهود على السقوط العربي المستمر، وعلى السقوط الإسلامي المدمر.

آفاق الوضع العربي الراهن:

الفرص والتحديات

د. زياد حافظ*

مقدمة توضيحية

السؤال الذي كلّفنا به هو: هل من سبيل إلى منع القوى التقسيمية المتطرّفة من التحكم بمسار الأحداث؟ وإذا كان ذلك ممكناً فما هي القوى الرافعة له وما ملامح التسوية التي يتضمّنّها؟

في الحقيقة هذا السؤال مبني على عدّة فرضيات قد لا نوافق عليها بالضرورة. فالفرضية الأولى تختصر القوى التقسيمية بالقوى المتطرّفة ولا تأخذ بعين الاعتبار القوى الأخرى الأكثر خطورة والتي ليست بالضرورة متطرّفة كالدول الغربية مثلاً والثقافة التي تبثّها من هويّات فرعية على حساب الهوية الوطنية والهوية القومية العربية. فمسموح مثلاً التكلّم عن الهوية الكردية أو الهوية التركمانية ولكن من غير المسموح التكلّم عن الهوية العربية. ومن المسموح التكلّم عن الهويّات المذهبية التفتيتية ولكن من غير المسموح التكلّم عن الهوية الثقافية العربية أو حتى عن الثقافة الإسلامية الجامعة!

أما الفرضية الثانية فتكمن في اعتبار أن القوى المتطرّفة تقسيمية وإن كان شعارها وسلوكها أسقط الحدود السياسية التي نتجت عن الحقبة

* أمين عام المنتدى القومي العربي.

الاستعمارية. فإذا كان المقصود هو السياسة فهذه القوى ليست تقسيمية بل توحيدية ونجحت حيث أخفقت تيارات عديدة منها قومية ومنها إسلامية رفعت شعارات توحيدية ولكن ضمن حدود الدولة القطرية التي أفرزتها الحقبة الاستعمارية. أما إذا كان المقصود تقسيم المجتمعات العربية وفقاً لرؤية ملتوية للإسلام فهذا صحيح.

الفرضية الثالثة هي أن الحل يكمن ضمن إطار تسوية معيّنة وفي حدود الدولة القطرية. لا ندرى ما هي التسوية المنشودة ومع من ولماذا الالتزام بسقف تسوية؟ هل يمكن التسوية مع من يريد إلغاء الآخر؟ كما أن سقف التسوية هو ضمن الدولة القطرية. لماذا؟

الفرضية الرابعة هي أن المقاربة المنشودة مقاربة فكرية سياسية وليست أمنية أو عسكرية مع الإقرار بأن الحل الأمني والعسكري لمنع القوى التقسيمية من التحكم بمسار الأمور أمر لا مفرّ منه ولكنه شرط ضرورة وليس شرط كفاية. ونوافق على أن المقاربة يجب أن تعالج البعدين السياسي والثقافي لأن الدافع الأساسي للقوى المتطرّفة هو سياسي وفكري في آن واحد ولا يمكن هزيمتها إلا بهزيمة فكرها وثقافتها ومشروعها السياسي.

وأخيراً إن مقاربة المشهد التقسيمي بكل أبعاده تتجاوز في رأينا المقاربة التقييمية لما سُمّي بالربيع العربي. فالإخفاقات التي نشهدها والمآسي الناتجة عنه تفرض في رأينا مقاربة من نوع آخر.

ما هو المطلوب؟

بناء على التوضيحات أعلاه فإن الرد الفكري والثقافي يكمن في إعادة ترويج الفكر والثقافة الوحدوية على صعيد القطر وعلى الصعيد القومي العربي. نحن وحدويون بفكرنا وثقافتنا وسياساتنا ولا نخجل

من ذلك فلا يمكننا أن نتصور حلاً سياسياً لا ينتمي إلى الثقافة الوجدانية. فتغليب ثقافة القطر على حساب ثقافة الوحدة يفرز عصبية تستفيد منها القوى المتطرفة كما أن إسقاط الحدود لهذه القوى يفرض مقارنة قومية شاملة. والمقاربة القطرية بطبيعتها محدودة الإمكانية مليئة بالمطبات التي تنتج عنها الهويات الفرعية التي تغذي المحور المتطرف. بالمقابل يصعب إغفال خصوصيات المشهد القطري التي هي أساسية في تشكيل الوحدة الوطنية داخل كل قطر. فالوحدة الوطنية تساعد في المقاربة القومية كما أن المقاربة القومية تحمي الوحدة الوطنية داخل كل قطر وليس العكس!

لذلك فإن الفكرة الثانية هي ضرورة مقارنة أسباب ظاهرة التطرف ومعالجتها فكرياً وثقافياً وعند الضرورة نفسياً. لم تأت تلك الظاهرة من الفراغ بل هي منتج محلي استفادت منه القوى الخارجية وغذته. فمن خلال تحليل الأسباب يمكن استخراج الحلول والاستراتيجيات المطلوبة وفقاً للزمان والمكان. ومن ناحية أخرى لا بد من البحث عن العلاقة بين التطرف والاستعمار القديم والحديد، والاقتصاد الريعي والفساد، ودور دول الغرب والدول التابعة له في المنطقة، في تغذية المزاج المذهبي الطائفي التقسيمي خدمة لمصالحها في الهيمنة المباشرة وغير المباشرة.

الفكرة الثالثة هي أن المقاربة الفكرية والسياسية والثقافية متكامل مع مقارنة اقتصادية وأخلاقية لشؤون المجتمع أي عبر مشاريع تنمية تستوعب الشباب المهتمش والمحبط. والمشاريع الاقتصادية المنشودة هي لدعم الاقتصاد الإنتاجي وليس الريعي، أي الابتعاد عن سياسة إنفاق في مناطق من منظور فقوي أو انتخابي فتصبح العملية إعادة توزيع الريع بدلاً من إنتاج الثروة. كما أن المسألة والحاسبة تتلازمان مع إعادة الاعتبار للاقتصاد الإنتاجي بينما الاقتصاد الريعي يلغي أو يحد المسألة والحاسبة.

إذن، فالإصلاح السياسي والاقتصادي من ضرورات العمل
الوحدوي.

الفكرة الرابعة هي أنه ليس هناك من قوة واحدة أو تنظيم واحد يستطيع
بمفرده التحكم في قيادة وتوجيه مسار المواجهة مع التطرف. فهذا عمل
يتضمّن مشاركة كل مكونات المجتمع العربي. فإذا كنّا نعيش في عصر
التواصل فإن العلاقات الشبكية الناتجة عن التواصل المكثف بسبب
الثورة التكنولوجية في التواصل هي التي سترعى مشاركة القوى المكوّنة
للمجتمعات العربية. ثم إن مفهوم المرجعية التي تحدّد المسار والأهداف
الطويلة المدى والأهداف المرحلية وتقييم الجهود المبذولة وربط الجهود
بالهدف هو مفهوم متحرّك علينا بحثه بعمق.

الفكرة الخامسة هي تعبئة الطاقات الإعلامية بكل أشكالها ومستوياتها
لنقل الخطاب المواجه للخطاب المتطرف. فالإعلام لعب دوراً مباشراً في
تغذية الثقافات الفرعية والهويّات العنصرية وبالتالي التطرف عبر ملاحقة
«الخبر» أو «الحدث» أو «محاورة الرأي الآخر». فلا مساومة ولا مهادنة
مع ثقافة التمدّح التي تؤدّي إلى ثقافة التطرف.

مضمون المقاربة الفكرية والسياسية

إن هزيمة القوى المتطرفة لا يمكن أن تكون إلاّ بهزيمة فكرها. وهذا
الأمر يتطلّب أولاً المجابهة على أرضها الفكرية. فالإسلام ليس حكراً
لهم وفهمهم للإسلام ليس الفكر السليم وبالطبع ليس الوحيد. هذا يعني
مراجعة مواقف المؤسسات الدينية لمرتكزات الفكر المتطرف ونقضها
بشكل واضح. على أننا لسنا متأكدين أنها توجد مقارنة موحّدة لجذور
الفكر والسلوك المتطرف لذلك نعتقد أن تلك المراجعة تصبّ في ثقافة

الإصلاح الديني الذي تمّ إحياءه في عصر النهضة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أي استكمال المشروع مع مقارنة الانزلاقات والانحرافات وفهم الأسباب. ونحن نتحمّل جميعاً مسؤولية ترك المساجد للقوى المنحرفة التي استغلّتها لترويج خطابها المدمّر لذلك لا بد من استعادة المسجد منها وإن كنّا نعي أنها معركة صعبة وطويلة. هذا هو الهدف العملائي في مواجهة التطرّف.

ثانياً، لا بد من الإقرار أن ثقافة التكفير وإقصاء الآخر متجذّرة في خطابنا وسلوكنا السياسي. فنحن بغضّ النظر عن الخلفية السياسية لدينا ثقافة عدم تقبّل الرأي الآخر ونحن بذلك نخالف تعاليم القرآن. فالتخوين والتكفير وجهان لعملة واحدة.

ثالثاً، لا بد من صوغ مشروع سياسي وحدوي يضمن إيجاد مجتمع الكفاية والعدل وتكافؤ الفرص والتجّدّد الحضاري عبر منظومة معرفية نابعة من تراثنا ومقتضيات العصر. هذا هو جوهر مشروعنا النهضوي العربي الذي نتمنّى أن يكون محور ومتمن خطابنا السياسي والفكري والثقافي والاقتصادي والاجتماعي.

رابعاً، إن صوغ المشروع السياسي المطلوب يتركز على ثقافة المقاومة التي لا بد لها من أن تتطوّر. فمع مقاومة احتلال الأرض لا بد من مقاومة احتلال العقل والنفس ومصادرة الإرادة وقد يكون تحرير الأرض أكثر سهولة من تحرير العقل والنفس والإرادة. فالخطاب المقاوم يتحوّل إلى خطاب تغيير في السلوك والتفكير.

أسئلة الواقع العربي الصعب ومحاولات للإجابة

محمد خواجه

منذ إقدام الشاب التونسي محمد البوعزيزي على إحراق نفسه تبدل المشهد في المنطقة العربية كلياً، بعدما قذف العديد من مجتمعاتها حمم براكينه المتخمرة تحت صفائح عقود من التهميش والذل والقهر. وكان طبعياً أن تثور قوى مجتمعية يغلب عليها عنصر الشباب في وجه أنظمة امتهنت نهج سياسات عبّرت عن فشل ذريع في المسارات الداخلية والخارجية كافة.

وحين نتحدث عن تبدل الحال العربي فليس ذلك بالضرورة نحو الأفضل، أقله في لحظتنا الراهنة التي تبدو أكثر سوداوية من ذي قبل. وذلك نتيجة تعددية القوى المتنافسة وتناقضاتها، وتدخلات دولية وإقليمية أفلحت في حرف مسار بعض الانتفاضات نحو الفوضى والحروب الأهلية. فالقوى المحركة لما عُرف بانتفاضات "الربيع العربي" مشكلة في أغلبها من تجمّعات شبابية مدنية التحقت بها تيارات إسلامية فيما بعد... وقد نجح هؤلاء في تثوير شباب غاضب سدّت أنظمة العجز أمامه فرص تحقيق الذات الفردية والمجتمعية على السواء.

ومع ولوج بلدان مثل مصر وتونس واليمن المرحلة الانتقالية، أُجبرت القوى الشبابية المدنية الفاقدة للخبرة والقيادة والتنظيم على إخلاء

الساحات، أمام حركات إسلامية منظمة وذات حضور فاعل حصلت على الأغلبية من خلال ديمقراطية الصناديق فقبضت على مقود سلطات مضطربة في مجتمعات تفجرت فيها مكبوتات سنين مديدة من الفاقة والقمع والفشل السلطوي الذريع في بناء الدولة الوطنية الحديثة. وسرعان ما انكشف القصور البنيوي لهذه الحركات، حيث فشلت في مقاربة جبال المشاكل المتراكمة، واستيلاد الحلول المناسبة لها. ولم تنجح "إستراتيجية التمكين" في استيعاب أحلام وتطلعات شرائح مجتمعية واسعة، طفت كلها على السطح دفعة واحدة. هذا ناهيك عن ارتباط أغلب تلك الحركات بأطر عابرة للأوطان، وأحياناً بمشاريع وتحالفات دولية وإقليمية لا تتوافق مع مصلحة وأمزجة مجتمعاتها.

هذا الوضع المتموج الذي لفّ ولا يزال واقعنا الراهن كشف عن بنية شديدة التخلف والتعقيد تنحو إلى إعادة إنتاج القديم ما أفسح المجال لقوى السلطة العتيقة بالتموضع وترميم منظوماتها القابضة، والانقضاء على سدة الحكم ومفاصل المجتمع من جديد. والواقع أن الانتفاضات التي كتب لها النجاح أطاحت برأس النظام من دون المسّ بهيكل السلطة العميقة.

لم يقتصر المشهد العربي على الصراعات والتناقضات المشار إليها، والتي تبقى مهما اشتدت وتيرتها ذات طابع سياسي. ففي لحظات الفوضى والاضطراب الشديدين تسللت جماعات متطرّفة منبثقة من رحم الحقب السوداء في تراثنا الإسلامي، متدثرة برداء الدين زوراً. وقد انتهجت هذه "الجماعات الوظيفية" سياسة إدارة التوحش برعاية ودعم قوى غربية وإقليمية لتدمير ما تبقى من روابط مجتمعية، وإطلاق العنان لصعود هويات وعصبيات ما قبل الدولة، حتى بأنموذجها العربي المتخلف.

ولكي لا نستغرق طويلاً في توصيف الحال، الذي نطن أنه موضع شبه إجماع بيننا، نطرح جُملة من الأسئلة الجوهرية: ماذا يجب أن نعمل للخروج من لجة الاضطراب الدموي التي سقطنا جميعاً في دركها الأسفل؟ وكيف يمكن تخفيف حال الاحتقان السني- الشيعي في لحظة الراهنة؟ وما هي الخطوات الضرورية لمنع انزلاق الاحتقان إلى احترابات أهلية؟ وفي محاولة الإجابة، سنقدم بعض الأفكار المتواضعة إسهاماً منا في إنجاح حلقة نقاش المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، المعنونة بـ«تحدّيات الوضع العربي الراهن وفرصه». هذا المركز الساعي دوماً لالتماس طريق الصعود إلى حيث نور الشمس والهواء النقي.

١- يجب الإقرار بمازومية مجتمعاتنا العربية بنسب متفاوتة على الصعد كافة، نتيجة فشل المشاريع السلطوية الوطنية والقومية واليسارية بكل تلاوينها، ولاحقاً تمدد هذا الفشل باتجاه مشاريع الإسلام السياسي. ولا تلوح في الأفق تباشير خلاص قريب من الحال السوداوي الذي نعيشه، نظراً لصعود القوى المتطرفة التي تشكل الخطر الأكبر على أمن مجتمعاتنا واستقرارها، ولمواجهتها لا بد من توحيد القوى المجتمعية المتضررة من وبائها لتسهيل عملية استئصالها.

٢- إن عملية الاستئصال تتطلب جهداً استثنائياً من المؤسسات الإسلامية الرسمية والحركات الإسلامية المعتدلة والمرجعيات الدينية في الدول ذات الغالبية السنية، يتمحور حول تجريم القوى التكفيرية وتحريم الالتحاق بها، وتوجيه إصبع الاتهام المباشر إلى الدول والمؤسسات الراعية لها سراً وعلانية.

٣- على المؤسسات الإسلامية تشكيل أطر جامعة من الأزهر الشريف والنجف الأشرف ومرجعية قم وغيرها، لتحريم الفتنة المذهبية وتوثيق

العلاقات الأخوية بين المسلمين، وبينهم وبين الإخوة المسيحيين. ومن مهامها، أيضاً، واجب تنقية التراث الإسلامي مما علق به من أدران فكرية وفتاوية، تشكل لهؤلاء المتطرفين المنبع الذي يغرفون من مياهه الآسنة التي تسيء إلى سماحة الدين الإسلامي وطبيعته الفطرية الداعية إلى الألفة والمحبة، وتقبل الآخر، الأخ في الدين أو النظير في الإنسانية. وكذلك إعادة النظر في برامج التعليم الديني المعتمدة في بعض الأقطار العربية والتي تحضّ على الكراهية حتى بين المسلمين أنفسهم. وإغلاق فضائيات الفتنة الممولة من مال النفط والاستخبارات الغربية.

٤- العمل على اصطفاف الشرائع الإسلامية المعتدلة، وهي الغالبة في مجتمعاتنا، إلى جانب القوى المدنية في جبهة واحدة لمكافحة الوباء التكفيري، الساعي لتفكيك الكيانات الوطنية واحتراب مكوّناتها خدمة للمشروع الأميري الصهيوني.

٥- إن نجاح عملية استئصال داعش وشبيهاتها سوف يوجّه ضربة موجعة للفكر التكفيري والقوة الكامنة خلفه. وهذا الأمر قد يوفر فرصة حقيقية للتقريب بين مذاهب الدين الواحد، ويحسن العلاقات البينية بين المكوّنات المجتمعية وبخاصة بين المسلمين.

٦- العمل على التمسك بوحدة كل كيان عربي، ورفض مشاريع التقسيم الممنعة تحت عناوين الفدرلة. وهذا يتطلب الحفاظ على المؤسسات العسكرية التي تشكل رأس حربة مواجهة الجماعات المتطرفة المسلحة، وتنحية ملاحظتنا الكثيرة حول قصور أداء تلك المؤسسات جانباً في هذه المرحلة الصعبة. لأن الأهم في نظرنا هو بقاء وحدة الكيانات، فمن دونها تصبح كل الأفكار التحديثية والتغيريّة أضغاث أحلام لا تمتّ إلى الواقع بصلة.

٧- العمل الجدي لتوسيع مساحة الحضور المدني العابر للطوائف والمذاهب في مجتمعاتنا، كونه نقيض ظواهر التطرف بكل مسمياتها. ورفع شعار بناء الدولة المدنية الديمقراطية القائمة على فكرة المواطنة التي تحوّل المواطنين من رعايا منساقة في جماعات إلى أفراد أحرار يخطّون مستقبلهم بأيديهم. وتضع هذه الدولة نصب عينها تحقيق التنمية والرفاه والكرامة الإنسانية لكل بنيتها.

٨- لا تكتمل التطلعات المشروعة لتكوين مجتمعات عربية حديثة، من دون لحظ الصراع الوجودي مع العدو الصهيوني، فأى مشروع تحرري يتجاهل القضية القومية هو مشروع مبتور، يسهل الانقضاض الغربي والرجعي عليه. والتاريخ خير معلم، فمحاولات تحقيق الطموحات الوطنية مع تجاهل فلسطين، أوقعت المجتمعات العربية في براثن الاستتباع والإحلاق الاستعماري غير المباشر. وفي الوقت ذاته، أدى تغليب العامل القومي على نظيره الداخلي التّوّاق إلى التنمية والحرية والكرامة إلى استيلاد دولة الخوف القمعية.

٩- إن التركيز على الهموم الداخلية لكل قطر عربي على حدة لا يغني عن العمل لشبك الأطر الجامعة لقوى التغيير على المستوى القومي، لأن المشاكل التي نواجهها متداخلة ومتقاربة، كما تطلعاتنا وأحلامنا المشتركة. وهذا الجهد الجامع يسهم في إنتاج مشروع عربي نهضوي ديمقراطي يتحاشى خطايا الماضي ويشق طريق المستقبل.

ملحق

الإنتلاف الدولي لمحاربة «داعش»: * مصالح الأطراف وحفظ النجاة

د. غسان العزي *

في العام ٢٠٠٤ أسس أبو مصعب الزرقاوي في العراق تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق" الذي اعتبر انشقاقاً عن تنظيم القاعدة، قبل أن تقتله القوات الأميركية في العام ٢٠٠٦. وبعد انسحاب هذه القوات من العراق بات هذا التنظيم هو الأكثر تداولاً في وسائل الإعلام ولمع اسمه بمناسبة أحداث فلوحة والأنبار والرمادي في العراق. وغداة عسكرة الأزمة السورية في أيلول ٢٠١١ أصبح اسمه "الدولة الإسلامية في العراق والشام" (داعش) وارتبط بالعمليات الإرهابية من تفجير للأماكن المقدسة، الشيعة على وجه الخصوص، والسيارات المفخخة والاختيالات. وطيلة العامين ٢٠١٢ و ٢٠١٣ كانت المعارك على أشدها بين هذا التنظيم من جهة وفصائل المعارضة السورية من الجهة المقابلة، الإسلامية منها وغير الإسلامية، حتى تلك التي تشترك معه في أكثر المعتقدات تطرفاً وجاهلية وتكفيراً للآخرين. كما نشبت حرب زعامة على جبهة الإسلام التكفيري بين أبي بكر البغدادي زعيم داعش وأبي محمد الجولاني زعيم تنظيم النصرة الذي وضعته الإدارة الأميركية على لائحة التنظيمات الإرهابية منذ العام ٢٠١١. وكان الفوز لداعش التي تمكنت من إلحاق الهزيمة بفصائل المعارضة السورية لا سيما الإسلامية منها في مواقع عديدة واحتلال كامل محافظة الرقة حيث فرضت "نموذجها" في "الحكم الإسلامي" القائم على الإكراه والإرهاب والفظاعات الوحشية.

* أستاذ العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية
* ورقة قدمت إلى حلقة النقاش.

وفي حزيران ٢٠١٤ خلقت داعش المفاجأة عندما تمكنت جحافلها من احتلال محافظة الموصل العراقية بالإضافة إلى مساحات واسعة على الحدود العراقية- السورية لتصل الرقة بالموصل وتعلن "الخلافة الإسلامية" وتنصب زعيمها أبا بكر البغدادي "خليفة" للمسلمين طالبة منهم مبايعته حتى لا يصبخوا في عداد المرتدين أو الكافرين. هذا الاحتلال السريع لمناطق عراقية واسعة لم يكن ليحدث لولا مؤازرة بعض عشائر سنية عراقية والانسحاب المفاجئ والسريع للقوات العسكرية العراقية التي تركت خلفها سلاحها وعتادها للمهاجمين الذين سيطروا على المصرف المركزي والمؤسسات الحكومية وآبار النفط، ما جعل منهم التنظيم الإرهابي الأغنى في العالم بل في تاريخ التنظيمات الإرهابية العالمية على الإطلاق. "فالدولة الإسلامية" وهو الاسم الذي حل محل "داعش" تجبي ما بين أربعة وخمسة ملايين دولار يومياً من عائدات النفط والخوة والجزية والنهب والرهائن.

لم يتحرك الأميركيون طيلة السنوات الثلاث التي كان يشتد خلالها عود التنظيمات الإرهابية ولا سيما منها داعش. لا بل إن الرئيس أوباما نفسه صرح في ٢٨ آب ٢٠١٤ أنه لا يملك إستراتيجية لمحاربة داعش. لكن عمليات ذبح الصحفيين الأميركيين فولي وساتلون ثم الرهينة البريطاني هينز والتي جابت صورها العالم أجمع عبر يوتيوب استفزت الرأي العام الغربي لا سيما الأميركي الذي عبّر ٦٢٪ منه، بحسب استطلاعات الرأي عن تأييدهم القيام بعملية عسكرية أميركية للقضاء على داعش.

هذا بالإضافة إلى تهديد داعش لمدينة أربيل نفسها حيث يوجد موظفون أميركيون وللعاصمة العراقية بغداد. وقد تعرّض أوباما لضغوط داخلية وخارجية دفعته لإلقاء خطاب في ١٠/٩/٢٠١٤، أي عشية الذكرى الثالثة عشرة لتفجيرات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابية، أعلن فيه عن إستراتيجية لمحاربة داعش عبر تحالف دولي سارع وزير خارجيته جون كيري إلى القيام

بجولة في المنطقة العربية بغية الشروع في بنائه. وأبرز ما جاء في خطاب أوباما حول هذه الإستراتيجية ما يلي:

- تدمير الدولة الإسلامية: هدفنا واضح سنعمل على إضعاف ثم، على المدى الطويل، تدمير الدولة الإسلامية عبر إستراتيجية لمكافحة الإرهاب كاملة ومدعومة.

- العمل في سوريا: سنطرد الإرهابيين الذين يهددون بلادنا حيث يوجدون. وهذا يعني أنني لن أتردد في العمل ضد الدولة الإسلامية في سوريا، كما في العراق .

- توسيع عملياتنا في العراق: بالتعاون مع الحكومة العراقية سيتوسع نشاطنا إلى ما يتخطى حماية مواطنينا والعمليات الإنسانية ويستهدف الدولة الإسلامية لدعم القوات العراقية في هجومها على هذه الدولة.

- لا مقاتلين على الأرض: سوف نرسل ٤٧٥ مستشاراً إضافياً إلى العراق. هؤلاء لن يشاركون في عمليات عسكرية إذ إننا لن ننزلق إلى حرب برية جديدة في العراق.

- مساعدة المعارضين السوريين: سوف نزيد مساعداتنا العسكرية للمعارضة السورية. سوف أطلب من الكونغرس السلطة والموارد الإضافية لتدريب وتسليح هؤلاء المقاتلين.

- لا يمكن لنا التعامل مع الأسد: في هذا الكفاح ضد الدولة الإسلامية لا نستطيع الاعتماد على نظام الأسد الذي يمارس الإرهاب على مواطنيه، هذا النظام الذي لن تكون له شرعية على الإطلاق.

- إذا هددتم أميركا لن يكون لكم ملاذ آخر: إنه أحد المبادئ الرئيسية لرئاستي: إذا هددتم أميركا فلن تكونوا في مأمن على الإطلاق (الكلام موجه إلى داعش).

– إنهم إرهابيون مميزون بوحشيتهم إذ يقتلون السجناء والأطفال ويمارسون الاستعباد والرق ويغتصبون النساء ويجبرونهن على الزواج ويهددون الأقليات الدينية، ومن أعمالهم الوحشية ذبح الصحفيين الأميركيين جيم فولي وستيفن سوتلوف.

– «الدولة الإسلامية» ليست إسلامية، فليس هناك من دين في العالم يحبذ قتل الأبرياء، والغالبية العظمى لضحايا «الدولة الإسلامية» هم من المسلمين.

– تهديد متنام: هؤلاء الإرهابيون يمكن أن يشكّلوا تهديداً يتخطى المنطقة ويمكن أن يصل إلى الولايات المتحدة نفسها، ورغم أننا لم نتأكد من وجود مؤامرة خاصة تستهدف بلدنا إلا أن مسؤولي «الدولة الإسلامية» هددوا أميركا وحلفاءها.

– النموذجان الصومالي واليمني: هذه الإستراتيجية القائمة على إزالة الإرهابيين الذين يهددوننا هي نفسها التي نتبعها بنجاح في اليمن والصومال منذ سنوات عديدة.

– هذا أفضل ما يمكن أن تفعله الزعامة الأميركية: نحن نقف إلى جانب الشعوب التي تكافح من أجل حريتها وسوف نقوم بتشكيل تحالف يضم أمماً أخرى باسم إنسانيتنا وأمننا المشترك.

طبعاً هذا الكلام يشوبه الكثير من العمومية والغموض وعدم وضوح الرؤية. ثم إنه ما من أحد في العالم، باستثناء أوباما، يعتقد بأن الأميركيين حققوا نجاحات في الصومال واليمن حيث ما تزال الفوضى المسلحة قائمة في غياب الدولة وحضور تنظيم القاعدة.

كانت هذه الإستراتيجية تقوم على تشكيل ائتلاف دولي كشفت جولة كيري في المنطقة والاتصالات الدبلوماسية أنه سوف يضم حوالي الأربعين دولة

منها عشر دول عربية في طليعتها المملكة العربية السعودية التي عقدت مؤتمر جدة لمكافحة الإرهاب وأعلنت أنها ستفتح على أراضيها معسكرات لتدريب مقاتلي المعارضة السورية «المعتدلة». واختيار السعودية تحكمه أسباب عديدة منها أنها الدولة السنية الأبرز وأنها المتهمه بدعم التنظيمات التكفيرية وفي طليعتها داعش. كما تقوم هذه الإستراتيجية على ما يسمى «عقيدة أوباما»، وهي «القيادة من الخلف» leading from behind القائمة على استخدام طائرات «درون» من دون طيار لقصف مواقع داعش والاعتماد على قوات أرضية غير أميركية، من البشمركة والجيش العراقي تحديداً، في الحرب البرية الموازية للحرب الجوية. ويتطلب تنفيذ هذه الإستراتيجية ثلاث سنوات على الأقل بحسب تقديرات مسؤولين أميركيين. أي أن الإدارة الأميركية الجديدة سترث هذه الحرب وتتعاطى معها وفقاً لعقيدتها الجديدة.

وتشكو هذه الإستراتيجية من تضارب مصالح ووجهات نظر الدول المنخرطة في التحالف الذي سيعمل على تطبيقها، ما يعني أنها قد تنهار خلال الوقت الطويل المطلوب لتنفيذها. وهذا ما يدفع أطرافاً كثيرين مثل إيران وروسيا إلى التشكيك بجديتها ومصداقيتها والتوجس من أنها تحمل أهدافاً غير تلك المعلنة أي غير الهدف المتعلق بتدمير داعش أو ربما بالإضافة إليه في أحسن الأحوال.

لقد انعقدت على وجه السرعة مؤتمرات وقمم دولية في سياق هذه الإستراتيجية الجديدة أبرزها مؤتمراً جدة وباريس في أيلول ٢٠١٤. وكشف مؤتمر جدة عن الحماس السعودي وانخراط الرياض الكامل في هذه الإستراتيجية، ولكن من دون مشاركة قوات برية في الحرب. ويحمل البيان الختامي للمؤتمر جدة مؤشرات عن تغييرات في اللهجة السعودية حيال إيران وسوريا. أما مؤتمر باريس المسمى «القمة ضد داعش» بات الفرنسيون يستخدمون هذا المصطلح

بديلاً من الدولة الإسلامية لأنهم يعتبرون أن داعش ليست دولة ولا إسلامية) أما «المؤتمر الدولي للسلام والأمن في العراق» فقد نجح، كما يقول المراقبون، لأنه انعقد بهذه السرعة وهذا العدد من الدول المشاركة. لكنه لم يُسفر عن نتائج في مستوى الحدث ولا سيما أن الإستراتيجية الأميركية التي يتشكل الائتلاف الدولي في إطارها يكتنفها الغموض.

صحيح أن الأميركيين والفرنسيين نجحوا في استنفار دول المنطقة العربية لكنهم فشلوا في إقناعها بالمشاركة في العمليات العسكرية المباشرة على داعش، وهي مشاركة سوف تقتصر على عمليات لجستية وأمنية وسياسية ومالية وإنسانية. وهذا ليس بالقليل ربما رغم معرفة الجميع أن الانتصار الحاسم لا يمكن أن يتحقق من دون قوات برية كافية وقادرة على الأرض. وكان من أهداف قمة باريس إلى توزيع المهام بين المشاركين غير أنها لم تنجح في هذا المضمار رغم أنها انعقدت بعد جولة كيري في المنطقة التي حملت الهدف نفسه.

غير أن نظرة إلى تكوين التحالف الدولي المزمع تظهر أن ثمة اختلافات في داخله وألغاماً في طريقه ستكون سبباً في إطالة أمد الحرب على الإرهاب، ربما إلى ما بعد السنوات الثلاث التي تكلم عنها المسؤولون الأميركيون.

من ذلك أن تركيا، وهي بلد يفترض أن يكون أساسياً في التحالف كونها عضواً في حلف الأطلسي وفيها قواعد أميركية قد يفكر الأميركيون في استخدامها ضد داعش، ولأنها مرتبطة تاريخياً وثقافياً ودينياً وجغرافياً بالعراق وسوريا، ولأنها انخرطت كلياً في الصراع السوري ومنها يمر المقاتلون التكفيريون إلى سوريا والعراق. وقد حضرت تركيا مؤتمر باريس ووافقت على الانضمام إلى التحالف الدولي لكنها خلقت المفاجأة عندما رفضت التوقيع على البيان الختامي لمؤتمر جدة بسبب عدم تضمنه إشارة إلى ضرورة إسقاط نظام الرئيس بشار الأسد. كما تذرعت أنقرة بوجود رهائن لها لدى تنظيم

داعش (أفرج عنهم لاحقاً بصفقة بموجبها أفرجت تركيا عن قادة تكفيريين كانوا محتجزين لديها). غير أنها وعدت بتقديم تسهيلات لوجستية للتحالف والعمل على مكافحة تسلل الإرهابيين عبر أراضيها والمساهمة في تخفيف منابع الإرهاب المالية وغيرها، من دون المشاركة في عمليات عسكرية ميدانية. لكن من المعروف أن تركيا ساهمت كثيراً في اشتداد عود التنظيمات الإرهابية الإسلامية مثل داعش وغيرها وهي تستفيد من النفط الذي استولت عليه داعش في العراق وسوريا والذي تتبعه بسعر ١٢ دولاراً للبرميل الأمر الذي يعوض الاقتصاد التركي خسائره جراء الحرب السورية. ومن الناحية السياسية فلا ضير من تهديد الحكومة العراقية والأكراد وإيران على يد الإسلاميين التكفيريين، فضلاً عن أن تركيا لا تزال تدعم الإخوان المسلمين الذين سوف تستقبلهم على أراضيها بعد القرار القطري باستبعادهم، الأمر الذي يسهم في تأزيم علاقاتها بدول عربية في الائتلاف الدولي ضد داعش مثل مصر والسعودية والإمارات العربية.

أما مصر فلن ترسل هي أيضاً جنوداً للقتال وتود أن يعمل التحالف على مكافحة كل الإرهاب الإسلامي وليس داعش فقط، أي الإخوان المسلمين ضمناً في نظرها. وهي لا تريد أن يبقى الوضع على حاله في سوريا لأنه يحمل مخاطر تقسيم سوريا ومن خلالها تفتت المنطقة، الأمر الذي يعمل لتحقيقه الإسرائيليون مباشرة ومن خلال نفوذهم ولوبياتهم في العواصم الغربية ولا سيما واشنطن. وقد أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي، المتحالف مع السعودية، أن أمن منطقة الخليج العربية جزء لا يتجزأ من الأمن المصري، وبالتالي فإن موقفه من الائتلاف الدولي سيكون محكوماً بالموقف السعودي الذي لا يريد من الحرب على داعش أن تؤدي خدمة مجانية لإيران والنظام السوري.

أما إيران وهي أيضاً دولة أساسية في المنطقة لما تملك من قدرات ذاتية ومن نفوذ وحلفاء في العراق وسوريا ولبنان على الأقل. فإن مشاركتها في الائتلاف، علناً على الأقل، غير مرحب بها لا أميركياً ولا عربياً لأسباب عدة باتت معروفة. ما دفع إيران إلى التشكيك في جدية وصدق التحالف وفي النوايا العدوانية الأميركية ضد النظام السوري. وتبقى المفاوضات حول ملف إيران النووي هو المحدد لموقعها المستقبلي في التحالف. وقد طلب رئيس الوزراء العراقي الجديد حيدر العبادي من الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند خلال زيارته الأخيرة الحاطفة لبغداد أن يدعو طهران إلى مؤتمر باريس وأسف لعدم تلبية طلبه هذا، نظراً لما تملكه إيران من نفوذ في العملية السياسية العراقية. ونجاح هذه العملية السياسية شرط ضروري لنجاح الحرب على الإرهاب. ومعروف أن سقوط حكومة نوري المالكي وتشكيل حكومة عراقية جديدة اللذين حظيا برضا إقليمي ودولي ليحدثا لولا موافقة طهران. مشكلة الأميركيين أنهم لا يريدون استفزاز حلفائهم العرب من خصوم إيران لأنهم يحتاجون إليهم في هذه المرحلة من الحرب على الإرهاب، كما أنهم لا يستطيعون إعلان التعاون مع إيران لأسباب عديدة. وطهران من جهتها ليست في وارد تقديم خدمات مجانية للأميركيين وحلفائهم من العرب الذين يناصبونها العدا. وتريد على الأقل أن لا يكون التحالف الدولي ستاراً تختبئ خلفه نوايا عدوانية حيال سوريا وحزب الله.

أما دمشق التي لا تحتاج إلى حرب جديدة وأعداء جدد فلن تتصدى لطائرات تقصف مواقع أعدائها الداعشيين. في حين أن تدريب وتسليح التحالف لما يُسمّى بالمعارضة السورية "المعتدلة" بغية الوقوف في آن واحد ضد داعش والنظام فهذا فيه الكثير من السذاجة. فهذه المعارضة الضعيفة والمشتتة والتي تعصف خلافاً للمصالح بين أركانها باتت أعجز من أن تحافظ على الأراضي

التي تحتلها والبالغة خمسة في المئة من المساحة السورية (داعش تحتل ٣٥٪ من هذه المساحة) في مواجهة التنظيمات التكفيرية التي تهاجمها.

يقيم لبنان الذي كشفت فيه سياسة "النأي بالنفس" عن سذاجة ما بعدها سذاجة فقد يكون المتضرر الأكبر من هذه الخلافات التي تعصف بجهة أعداء داعش. والطبقة السياسية اللبنانية منقسمة على نفسها وملتهية بالفساد والمنافع والنكيات، والشعب اللبناني منقسم في وقت يحشد فيه الإرهابيون الجحافل على الحدود وفي جرود عرسال كما تهدد الخلايا النائمة الأمن في كل لحظة.

وإذا كان لبنان يحظى بإجماع دولي وإقليمي على ضرورة استقراره فان هذا الإجماع قد يسقط في مسار الحرب الأميركية على داعش والتي لا قدرة للجيش اللبناني على مواجهتها في هجوم كبير على غرار ما حصل في الموصل. وهنا تبدو قدرات حزب الله بالتنسيق والتكامل مع الجيش اللبناني، ضرورة لحماية اللبنانيين من هذا التهديد الذي يقترب أكثر فأكثر كل يوم. كما أن مشاركة القوات السورية والطيران السوري ضرورة لهزيمة التكفيريين الذين يهددون لبنان من جرود عرسال والقلمون لولا أن أسباباً سياسية داخلية لبنانية وأخرى إقليمية ودولية تحول دون ذلك. وبالتالي على اللبنانيين أن يعثروا على صيغة تسمح لهم بالاتفاق ولو في حده الأدنى على مواجهة تهديد يربص بهم جميعاً سنةً وشيعاً ومسيحيين.

خارج التحالف الدولي تلعب الصين وروسيا دوراً لا يمكن التغاضي عنه. طبعاً، يهم الصين القضاء على التكفيريين في الشرق الأوسط والذين لهم أصداء في إقليم جنغيانغ الصيني حيث تعاني بكين من العلاقة المعقدة مع الإيغور المسلمين. لكن لا يضر الصين أن يتشتت الانتباه الأميركي عن تطبيق إستراتيجية الاستدارة Pivot نحو الباسفيك حيث ستعمل واشنطن على مكافحة نفوذ

الصين المتنامي هناك. وبالتالي فإن الصين ستعمل على وضع العصي في دواليب الحركة الأميركية في الشرق الأوسط تأخيراً للمواجهة المقبلة في الباسفيك. أما روسيا فهي أيضاً تعاني الأمرين من الإسلاميين في داغستان وفي الشيشان والقوقاز واسيا الوسطى عموماً وفي قلب الفدرالية الروسية نفسها. وقد وجهت داعش مؤخراً تهديدات ضد «عرش بوتين» وروسيا بشكل عام. لكن من الجهة المقابلة لا يهتم روسيا تسهيل عمل ائتلاف لا تشارك فيه ولو ضد عدو مشترك هو «الدولة الإسلامية». من هنا الإعلانات الروسية الأخيرة المتعلقة بالخرق الفاضح للقانون الدولي وللسيادة السورية في حال أقدمت الطائرات الأميركية على قصف مواقع في سوريا. ومن المؤكد أن موسكو التي دعت للعودة إلى الأمم المتحدة لاكتساب شرعية الحرب على الإرهاب سوف تستخدم حق النقض (الفيتو) ضد أي مشروع قرار أممي لا يليق مصالحها وتطلعاتها.

وإذا ما تجاهل الائتلاف الدولي الأمم المتحدة، وهذا ما قد يحصل، فإن موسكو سوف تستخدم الذريعة القانونية الدولية لانتقاده. لكن روسيا، رغم الخلافات الحادة مع واشنطن بشأن أوكرانيا وملفات عديدة منها الملف السوري، لن تذهب إلى حد المواجهة العسكرية. وسوف تكون هناك تهديدات متبادلة مستمرة لكن على مستوى التصريحات السياسية الأمر الذي لن يكون عنصراً مساعداً في إنجاح الحرب على الإرهاب.

وهناك تحالف موجود وقائم يمكن له المساهمة في إنجاح الحرب هو التحالف الإيراني - الروسي - حزب الله، وتجاهله سوف يكون سبباً في ذهاب الأمور إلى مزلق خطيرة وربما ولادة دواعش جديدة هنا وهناك، أما أخذه بعين الاعتبار تمهيداً للاندماج معه في أنظمة جديدة فقد يكون فاتحة لنظام دولي جديد ترتسم ملامحه في الشرق الأوسط، الأمر المرتبط بملفات إقليمية أخرى في مقدمها مصير الملف النووي الإيراني. نحن نقف اليوم على المفترق ما بين الاحتمالين.

هذا الكتاب:

يحتوي هذا الكتاب على خلاصة حلقة النقاش التي عقدها المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق في بيروت بتاريخ ٢٣/٩/٢٠١٤، تحت عنوان: «آفاق الوضع العربي الراهن: التهديدات والتحديات والفرص»، وتناولت أبرز القضايا والتطورات التي تشهدها المنطقة العربية والإسلامية، وشارك فيها نخبة من المفكرين والباحثين المختصين من لبنان وأقطار عربية عدة.

ويتضمن هذا الكتاب في القسم الأول منه النقاشات والمداخلات المقدمة في حلقة النقاش، وفي القسم الثاني مجموعة أوراق قدمها عدد من الباحثين المشاركين، فضلاً عن الورقة الأساسية للحلقة التي أعدها المركز.